

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في الأردن (1976-2005)

The Causal Relationship Between Government Expenditures and Revenues In Jordan (1976-2005)

إعداد الطالب

جمعة ابراهيم مشرقي

إشراف

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري

حقل التخصص – الاقتصاد

2007

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

" تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في الأردن ١٩٧٦-٢٠٠٥"

إعداد

جمعة ابراهيم خليل المشرقي

بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك – ١٩٩٩

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

جامعة اليرموك اربد – الاردن

وافق عليها

التوقيع

الأستاذ الدكتور قاسم الحموري.................................. مشرفاً رئيساً

الأستاذ الدكتور سعيد الحلاق.................................. عضواً

الدكتور عاطف خليل.................................. عضواً

الأستاذ الدكتور محمد الروابده.................................. عضواً

تاريخ تقديم الرسالة

٢٠٠٧/٧/١٧م

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى الأستاذ الدكتور
قاسم الحموري

وإلى طاقم أعضاء الهيئة التدريسية في
قسم الإقتصاد في جامعة اليرموك

وإلى والدي العزيز وروح أمي الطاهرة
والى إخوتي وأخواتي الأعزاء

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الإمتنان إلى كوكب الفكر النيـــر، ومنهل الإيمان المعطاء، وساقية المعرفة المدراة بالنصح والإرشاد لكل الأجيال الطليعة حيـــث وجهتنا إلى ملامح الطريق دون عثرات، الى الأستاذ الدكتور والمشرف علـــى رســـالتي قاســـم الحموري. أشكره على صبره وسعة صدره وتحمله خلال إعداد هذه الرســـالة، أشـــكره علـــى حرصه الدائم ومساهمته في بناء معرفتي لإخراج هذه الرسالة الى الواقـــع الملمـــوس بالـــشكل العلمي الذي امل أن يكون لائقاً وسليماً.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى كل من الدكتور عاطف خليل، والأســـتاذ الـــدكتور سعيد الحلاق، والدكتور محمد الروابدة لتفضلهم قبول مناقشة وإمتحان هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أساتذتي الأفاضل أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الإقتصاد في جامعة اليرموك الذين علموني ووجهوني خلال جميع مراحل دراستي الجامعيـــة. كما أتقدم بالشكر الى الأخ زياد ابو ليلى والأخ رياض طهماز لما أبدوه من مساعدة في تحليـــل بيانات هذه الدراسة.

الباحث

قائمة المحتويات

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

الفصل الثالث: تحليل واقع السياسة المالية العامة في الاردن

الفصل الرابع: المنهجية والإجراءات القياسية

الفصل الخامس: ملخص النتائج والتوصيات

المراجع والمصادر والملاحق

قائمة الجداول

الجداول | الصفحة

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة

الملخص باللغة العربية

المشرقي، جمعة، **تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في الأردن (1976-2005)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2007. **(المشرف:** الاستاذ الدكتور قاسم الحموري)

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وبيان اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن، وأثر الناتج المحلي الإجمالي على طبيعة هذه العلاقة بالاعتماد على السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات للفترة (1976-2005). ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي. ولقد تم استخدام جملة من الاساليب الاحصائية منها اختبار استقرار البيانات للسلاسل الزمنية، واختبار تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، واختبار جرانجر للسببية. ولقد أظهرت نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. ووجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النفقات الحكومية الى الإيرادات الحكومية. كما أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة الأردنية وعند التخطيط لإعداد الموازنات القادمة أن تحدد أولاً حجم النفقات المطلوبة، ثم تقوم بعد ذلك بتحديد مصادر التمويل المناسبة لهذه النفقات. كما يتوجب على الحكومة تقليل النفقات الحكومية بشكل يؤدي إلى تقليل الإيرادات الحكومية بمستوى أقل، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومعالجة عجز الموازنة العامة على المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات الحكومية، النفقات الحكومية، الناتج المحلي الإجمالي، إختبار جرانجر السببي، اختبار التكامل المشترك.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

تلعب السياسة المالية (Fiscal Policy) دوراً أساسياً في المحافظة على ثبات الاسعار وديمومة النمو الإقتصادي للدول؛ كونها تعتبر من سياسات إدارة جانب الطلب في الإقتصاد القومي. ولذلك فإن فهم مكونات هذه السياسة -النفقات والإيرادات الحكومية- وعلاقاتهما المتبادلة يعتبر من المواضيع الهامة في مجال إقتصاديات الدول؛ حيث يسهم ذلك في التعرف على كيفية معالجة اختلال التوازن المالي (Fiscal Imbalance) بين النفقات والإيرادات الحكومية.

وتواجه الدول النامية، ومنها الأردن، عدداً من التحديات القائمة في مجال تعديل سياساتها المالية. فهنالك طلب متزايد على النفقات في مجال تأسيس البنى التحتية والإستثمار في قطاع تقديم الخدمات الإجتماعية. وفي المقابل تجد هذه الدول صعوبة في تحسين قدراتها على زيادة حجم الإيرادات من المصادر المحلية لتغطية هذه النفقات. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى محدودية القاعدة الضريبية (Tax Base) فيها. وفي ظل تحديات العولمة تحتاج هذه الحكومات في الدول النامية إلى إستثمار جزء كبير من ايراداتها لبناء وتأسيس البنى التحتية المادية لتشجيع الإستثمار الخاص والذي يعتبر رافداً أساسياً للنمو الإقتصادي. وفي نفس الوقت تحتاج هذه الحكومات إلى تخصيص جزء كبير من نفقاتها العامة لتطوير الخدمات الإجتماعية للسكان ومنها الصحة والتعليم. أخذين بعين الإعتبار أن الدول النامية منخفضة

الدخل لا تستطيع توسيع القاعدة الضريبية لزيادة حجم الإيـرادات فيهـا أو الإعتمـاد علـى المصادر المحلية الاخرى.

ومن التحديات الاخرى التي تواجه السياسة المالية للدول النامية، انبثقت مـن خـلال الممارسات الخاصة بمفهوم تحرير التجارة (Trade Liberalization) والتي تتطلب تخفيض بعض القيود المفروضة على التجارة الخارجية، مثل خفض الرسوم الجمركية، والتي أدت الى خفض حجم الإيرادات غير المباشرة المتأتيـة مـن خـلال الـضرائب المفروضـة علـى المستوردات، وبالتالي إعتماد هذه الدول وبشكل أساسي علـى المـصادر المحليـة لزيـادة ايراداتها. وبما أن نطاق المصادر المحلية محدود في الدول النامية، بـسبب ضـيق قاعـدتها الضريبية والقيود الهيكلية الأخرى، أدى ذلك إلى زيادة حساسية سياستها الماليـة، وبالتـالي زيادة العجز في موازناتها. ولتغطية هذا العجز لجأت هذه الدول إلى الإعتماد على المـصادر الخارجية كأداة اساسية لتغطية هذا العجز.

ويكمن الهدف الأساسي للسياسة المالية في تعزيز النمو الإقتصادي، واستغلال الموارد المتاحة، وتحقيق مستويات ثابتة للمخرجات الإقتصادية ومنها: تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Real GDP). وحيث أن طبيعة وأهداف الـسياسة الماليـة تختلف حسب مستوى التطور والتقدم في المجتمع، فإن العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية تتباين حسب هذا البعد. كما أن معرفة طبيعة العلاقـة بـين النفقـات والإيـرادات الحكومية قد يساعد أصحاب القرار على سن قوانين وتشريعات تكون مبنية علـى مـستوى واضح من المعرفة والدراية بنقطة البدء، حيث تُوَجِه هذه العلاقـة اسـس اعـداد وتخطـيط الموازنة العامة ذات العلاقة بالنفقات أو بالإيرادات أو كليهما، وأثر النمو الإقتصادي علـى طبيعة هذه العلاقة.

وعليه تأتي هذه الدراسة للتعرف على العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية في الأردن، وأثر النمو الإقتصادي على اتجاهها، مما قد يسلط بعض الضوء على كيفية معالجة العجز في الموازنة العامة في الأردن، وتحسين الواقع الإقتصادي في الأردن من خلال هذا الجانب.

1-2 مشكلة الدراسة

تنبع مشكلة هذه الدراسة من الاختلاف المتباين في الإتجاهات البحثية حول العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية. ويمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات بحثية في هذا الجانب. فالاتجاه الاول يرى ان الإيرادات الحكومية هي التي تحدد حجم النفقات الحكومية. أما الإتجاه الثاني فيعتبر أن النفقات الحكومية هو المؤثر في تحديد حجم الإيرادات. في حين يرى الإتجاه الثالث أن العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية هي علاقة سببية وتبادلية. وقد يعزى هذا التباين إلى الإختلاف في طرق القياس المستخدمة، أو الفترة الزمنية المعتمدة للدراسة، أو إلى إختلاف المتغيرات المستقلة المستخدمة في بعض الدراسات. وعليه تكمن مشكلة هذه الدراسة في محاولة تأسيس العلاقة بين السياسة المالية العامة – بجانبيها النفقات العامة والإيرادات العامة من جهة– والنمو الإقتصادي من جهة أخرى في المدى القصير والبعيد. حيث أن هناك "وقت بين عمل هذه السياسة وتأثيرها في الإقتصاد" (Mankiw, 1994). لذا، فإن التمييز بين تأثيرات المدى البعيد والمدى القصير للسياسة المالية العامة له دور ونتائج مهمة في صنع السياسة المالية للدول، وبالتالي المساهمة في معالجة العجز في موازناتها، بالأضافة إلى تحقيق معدلات نمو في إقتصادياتها.

3-1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية ودور السياسة المالية في إقتصاديات الدول، والتي يمكن أن تعزز أو تثبط النمو الإقتصادي. كما وتنبع أهمية هذه الدراسة من المكانة الحيوية التي تحتلها موازنة الدولة في الإقتصاد القومي، وخصوصاً في بلد كالأردن، حيث يعاني من عجز مزمن وملموس في المصادر والإمكانات المحلية في المجالات المالية والإقتصادية. حيث أن الفجوة الكبيرة بين الإيرادات المحلية والمتطلبات الإنفاقية المتزايدة في الأردن، أدت إلى اعتماد متواصل وكبير على مصادر التمويل الخارجية، والتي تتميز بدرجة عالية من المخاطرة وعدم الإستقرار وغيرها من المحاذير السياسية والإقتصادية. كما تكمن أهمية هذه الدراسة بإضافتها عامل جديد وهو الناتج المحلي الإجمالي لتحليل فيما إذا كان هذا العامل يؤثر على طبيعة العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، مع رصد وتحليل الاتجاه القائم بين طبيعة هذه العلاقة والموازنة العامة للدولة، والذي قد يسهم في وضع تصورات حول كيفية إدارة عجز الموازنة العامة وتحقيق النمو الإقتصادي.

وعليه وبناءً على نتائج هذه الدراسة القائمة على تحليل العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية وطبيعة تأثير الناتج المحلي الإجمالي على هذه العلاقة من خلال استخدام اختبار جرانجر السببي (Granger Causality Test) ونموذج التكامل المشترك (Cointegration Model)، سيتم تسليط الضوء على واقع النمو الإقتصادي في الأردن، والدور الذي يمكن أن تلعبه النفقات والإيرادات الحكومية في هذا المجال، وكذلك الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي قد تعمل على تحسين هذا الواقع. وذلك من خلال توجيه أنظار صانعي القرار نحو التغيرات بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والبعيد عند الإعداد والتخطيط للموازنة العامة في الأردن.

1-4 أهداف الدراسة

يعتبر متغير النفقات الحكومية ومتغير الإيرادات الحكومية من متغيرات السياسة المالية في أي دولة. ولهذا فإن هدف هذه الدراسة الرئيسي هو تحليل وبيان اتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن وتطبيقاتها في إدارة عجز الموازنة، وكذلك دراسة أثر الناتج المحلي الإجمالي على اتجاه هذه العلاقة، وذلك بعد تقصي سلوك الموازنة العامة في الأردن للفترة (1976-2005). وعليه تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي طبيعة العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن؟
2. ما هي طبيعة العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
3. ما هي طبيعة العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن؟
4. ما هي ابرز مساهمات وتطبيقات العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن في مجال إدارة عجز الموازنة وتحقيق النمو الإقتصادي؟

1-5 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: هنالك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية تتجه من الإيرادات الحكومية إلى النفقات الحكومية في الأردن.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية تتجه من النفقات الحكومية إلى الإيرادات الحكومية في الأردن.

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة سببية تبادلية ذات دلالة إحصائية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن.

الفرضية الرابعة: هنالك تأثير للناتج المحلي الإجمالي على إتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن.

1-6 منهجية الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض وتوضيح لبعض جوانب منهجية الدراسة، ولتحقيق هذا الغرض سوف يتم الحديث عن طرق البحث، والمتضمنة الوسائل ذات العلاقة بجمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية معالجة هذه البيانات.

1-6-1 وسائل جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والأسلوب القياسي، من خلال جمع بيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ووزارة المالية الأردنية حول النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن للفترة الزمنية (1976-2005). فقد ساعدت الدراسات السابقة سواءً العربية منها أو الأجنبية في توجيه الباحث نحو هذا التصميم الذي يراه منسجماً مع أهداف الدراسة، وتطلع الباحث إلى تعميم نتائجها بدرجة معقولة ومقبولة.

ولوضع الأسس العلمية والأطر النظرية لهذه الدراسة، والوصول إلى فرضيات معتمدة على أسس نظرية، في مجال العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. فلقد قام الباحث بمراجعة بعض الأدبيات من الكتب والدوريات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

وسيتم تغطية البيانات الخاصة بالدراسة خلال الفترة الدراسية من 1976 ولغاية 2005، ويكمن السبب في اختيار هذه الفترة الزمنية؛ كونها تغطي خطط التنمية الخمسية الإقتصادية الأولى (1976-1980)، والثانية (11981-1985)، والثالثة (1986-1990)، والتي انتهجها الأردن لتحقيق الأهداف التنموية بعيدة المدى. كما وأن الأردن تبنى في الفترة (1990-2004) برامج التصحيح الاقتصادي الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

2-6-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

كما طرحنا سابقاً فإن متغيرات الدراسة تتمثل في كل من النفقات الحكومية وإجمالي الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. وهي تقوم على بيانات سنوية للفترة الزمنية (1976-2005). وعليه سوف يتم تحويل هذه البيانات إلى بيانات حقيقية بالأسعار الثابتة للعام 1997. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام الإختبارات الاحصائية التالية:

- **اختبار إستقرار البيانات للسلاسل الزمنية (Unit Root Test)**: ويهدف هذا الإختبار إلى اختبار الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لمعرفة ما إذا كان أي من هذه المتغيرات ساكنا أم لا.

- **اختبار تحليل التكامل المشترك (Cointegration Model)**: ويهدف هذا الاختبار لمعرفة مدى التكامل المشترك بين المتغيرات موضع الدراسة، ومحاولة التنبؤ بطبيعة العلاقة القائمة فيما بينهم في الأجل الطويل.

- **نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)**: ويهدف هذا الاختبار إلى الربط الديناميكي بين التغيرات قصيرة الأجل والمستويات طويلة الأجل للمتغيرات اثناء عملية التعديل (Adjustment) للوصول إلى التوازن طويل الأجل.

- **إختبار جرانجر السببي (Granger Causality Test)**: ويهدف هذا الاختبـار لتحديـد العلاقة السببية بين المتغيرات موضع الدراسة.

- **تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودوال الاستجابة الفوريـة (Impulse Response Functions)**: وذلك من اجل التعرف على مقدار التباين في التنبؤ للمتغير التابع، والذي يعود على خطأ التنبؤ في المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

وقام الباحث بتقديم عرض تفصيلي لهذه الأساليب الإحصائية في الفصل الرابـع مـن هـذه الدراسة.

1-7 الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً للدراسات السابقة والتـي تناولـت موضـوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر. واستناداً إلى أسس التصنيف القائم على اساس البيئة التي أجريت فيها كل دراسة، تم تقسيم الدراسات السابقة إلى الدراسات العربية والدراسات الأجنبية وفقاً لتسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم. وأضيف في نهاية عرض هذه الدراسات جـزء فرعياً ضمنه الباحث استنتاجات جرى استخلاصها في ضوء محتويات هذا الجزء.

1-7-1 الدراسات العربية

هدفت دراسة (آل الشيخ، 2002) إلى تحديد العلاقة السببية بين النفقـات الحكوميـة والنمو الإقتصادي وفقاً لقانون واجنر. حيث قام بدراسة صحة وجود هذه العلاقـة باستخدام نموذج التكامل المـشترك (Cointegration Model) واختبـارات الـسببية (Causality Tests). وقد اشتملت الدراسة على إحصاءات دولية لسبعة وعشرين دولة مختلفة ومتفاوتة في مراحل تنميتها الإقتصادية. وقد دلت النتائج على أن هناك علاقة سببية بين النفقات الحكومية

والنمو الإقتصادي. كما أظهرت النتائج أيضاً على وجود علاقة سببية متبادلة وقوية بين مستوى النفقات الحكومية وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وقد أشار الباحث إلى أن أهمية النفقات الحكومية تختلف من دولة لأخرى حسب هيكلها الإقتصادي ومستوى التنمية فيها. وأن العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الإقتصادي علاقة تبادلية في هذه الدول. أي أن زيادة النفقات الحكومية يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الإقتصادي والعكس صحيح.

أما دراسة (الطاهر، 2001) فقد هدفت إلى تحديد العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة (1970-1998) وذلك من خلال تحديد الحجم الأمثل للنفقات الحكومية، والتوصل إلى معرفة مدى إنتاجية هذه النفقات، باستخدام نموذج يتم من خلاله اختبار قانون (بارو) الذي ينص على "أن قيمة النفقات الحكومية تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاجية الحدية لهذا النفقات مساوية للواحد صحيح". وقد أشارت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن النفقات الحكومية في السعودية منتج، حيث أن قيمة الإنتاجية الحدية لهذه النفقات موجبة وتساوي (0.387)، وكذلك فإن هذه النفقات أكبر مما ينبغي، حيث أظهرت النتائج أن قيمة الإنتاجية الحدية لها أقل من الواحد صحيح.

وأجرى (العبد الرزاق، 2001) دراسة لفحص العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية في الأردن في الفترة (1980-2000). حيث قام الباحث باستخدام اختبار جذر الوحدة، والتكامل المشترك للبيانات المالية لكل من النفقات والإيرادات الحكومية. وقد توصلت هذه الدراسة أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، وأنها في تكامل مشترك فيما بينها، وأن العلاقة بين المتغيرين علاقة تبادلية؛ أي أن التغير في الإيرادات يسهم في التغير في حجم

النفقات والعكس صحيح. وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار عند فرض الضريبة التغيرات في الإيرادات وطرق إنفاق هذه الضريبة.

وفي دراسة (الحكمي، 2000)، تم تحليل العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية للفترة الزمنية (1965 – 2000)، باستخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات، ونموذج التكامل المشترك، واختبار جرانجر السببي. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعاني من عدم السكون في مستوياتها؛ مما يعني أن التحليل القياسي لهذه المتغيرات باستخدام نماذج الانحدار التقليدية قد يؤدي إلى نتائج غير موثوق بها. كما أشارت النتائج الإحصائية إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الإيرادات الحكومية إلى النفقات الحكومية. مما يؤكد الاعتقاد السائد على أهمية الدور الذي تلعبه الإيرادات النفطية، وبالتالي إجمالي الإيرادات في التأثير على سلوك النفقات الحكومية في المملكة العربية السعودية.

كما وأجرى (الطلافحة، 1994) دراسة هدفت إلى تحديد أثر الناتج المحلي الإجمالي على الموازنة العامة في الأردن للعام (1968-1988). واعتمد الباحث على طريقة المربعات الصغرى (OLS) في تقدير المعادلات القياسية الخاصة بدراسة أثر الناتج المحلي الإجمالي على الموازنة العامة. ولقد بينت هذه الدراسة مدى إعتماد الموازنة العامة على الإيرادات الخارجية بشكل عام. كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن النمو الإقتصادي سيؤدي إلى تخفيض مشكلة العجز في الموازنة ولكن بشكل بطيء. وأوصت الدراسة بضرورة اتباع الطرق المختلفة لزيادة الإيرادات العامة وخاصة الإيرادات غير الضريبية، وكذلك تخفيض النفقات العامة من خلال تحسين أساليب الجباية وترشيد النفقات العامة.

وهدفت دراسة (الغامدى، 1991) إلى معرفة محددات النفقات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي، وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي (Linear Regression) للبيانات المالية عن الفترة (1973-1982). وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن النفقات الحكومية في السعودية في سنة معينة، تعتمد على كل من مستوى العوائد النفطية، وعدد السكان والنفقات العامة في السنة السابقة. وأن هذه العوامل الثلاثة تفسر 99% من التغيرات في النفقات الحكومية خلال فترة الدراسة.

أما (العواملة، 1990)، فقد أجرى دراسة لتحليل اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها خلال الفترة (1964-1987)، للعمل على تحسين سبل الأداء المالي في الأردن.

وقد كشفت هذه الدراسة عن وجود علاقة وثيقة بين تطور الإيرادات المحلية وتغير اتجاهاتها وفقاً للظروف الإقتصادية والسياسية والبيئية المحيطة. كما بينت هذه الدراسة أن نجاح الحكومة يعتمد وإلى حد كبير على تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل بتحسين الإيرادات المحلية، وزيادة أهميتها النسبية في الإيرادات العامة، وأن جهود التطوير الإداري لعبت دوراً حيوياً في الوصول إلى الهدف المذكور.

وفي إطار تحليل الهيكل الضريبي في الأردن خلال الفترة (1967-1986)، فقد توصلت الدراسة التي أجراها (حماد، 1989) في هذا الإطار إلى أن الإيرادات المحلية قد ساهمت بنسبة 46.7% من إجمالي الإيرادات العامة. وأن الضرائب المباشرة وغير المباشرة قد ساهمت بنسبة 34.1% من الإيرادات العامة كمتوسط سنوي لفترة الدراسة. ولغرض البحث في إمكانية زيادة الإيرادات الضريبية، فقد عمدت الدراسة إلى دراسة الضغط الضريبي والعبء الضريبي للفرد والطاقة الضريبية للأردن.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن نسبة الضرائب إلى الناتج القومي الإجمالي الفعلية والمقدرة أقل مما توصي به الدراسات للدول النامية. ولزيادة هذه النسبة، يتوجب عدم زيادة معدلات الضريبة الحالية في ضوء ما يتحمله الفرد الأردني من ضرائب، وضرورة تنويع مصادر الدخل، وإيجاد مصادر دخل جديدة. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تحسين أساليب الجباية وطرق التحصيل وحصر الأموال العامة واستغلالها مباشرة أو بالتأجير وذلك لزيادة الإيرادات الضريبية الحالية.

2-7-2 الدراسات الأجنبية

أجرى (Barua, 2005) دراسة هدفت إلى فحص العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية في بنغلادش للفترة الزمنية (1974-2004). ولقد استخدم الباحث اختبار جرانجر السببي واختبار التكامل المشترك لفحص هذه العلاقة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي. كما أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات في المدى القصير. ووجود علاقة تتجه من النفقات والإيرادات الحكومية باتجاه الناتج المحلي الإجمالي.

في حين هدفت دراسة كل من (Careneiro *et al*, 2004) إلى فحص العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية في غينيا للفترة الزمنية (1981-2002). ولقد استخدم الباحثون اختبار جرانجر السببي واختبار التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى لفحص هذه العلاقة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات الحكومية تتجه من النفقات الحكومية إلى الإيرادات الحكومية.

وأوصت الدراسة بضرورة مراجعة الحكومة للنفقات العامة وذلك بزيادتها من خلال الإستثمار في الخدمات العامة من صحة وتعليم ودعم جهود البحث والتطوير.

وأما (Raju, 2004) فقد أجرى دراسة هدفت إلى فحص العلاقة السببية بين النفقـات والإيرادات الحكومية في الهند للفترة الزمنية (1970-2003). ولقد استخدم الباحث اختبـار جرانجر السببي واختبار التكامل المشترك لفحص هذه العلاقة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة سببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تتجه من النفقات الحكومية إلى الإيرادات الحكومية. وأوصت الدراسة بضرورة تقليص العجز في الموازنة مـن خـلال زيادة النفقات الحكومية، والتي تسهم في زيادة الإيرادات الحكومية لتقليص هذا العجز.

وفي تايوان، فقد أجرى كل من (Fuess *et al*, 2003) دراسة هدفت إلـى فحـص العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية للفترة الزمنية (1955-2001). ولقد استخدم الباحثون اختبار جذر الوحدة وطريقة المربعات الصغرى لفحص هذه العلاقة. ولقد توصـلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة سببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تتجه مـن الإيرادات إلى النفقات الحكومية. وأوصت الدراسة الحكومة التايوانية بالتركيز على الإيرادات أكثر من التركيز على النفقات العامة.

في حين كانت دراسة (Hussain, 2003) تهدف إلى فحص العلاقة الـسببية بـين النفقات والإيرادات الحكومية في الباكستان للفترة الزمنيـة (1973-2003). ولقـد اسـتخدم الباحث اختبار جرانجر السببي لفحص هذه العلاقة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالـك علاقة سببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية تتجه من النفقات إلـى الإيـرادات. وأوصت الدراسة الحكومة الباكستانية بالعمل على ضبط النفقات العامة، لـسد العجـز فـي موازنتها.

أما دراسة (Fasano and Wang, 2002) فقد هدفت إلى تحليل العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية في الدول الخليجية المنتجة للنفط للفترة الزمنية (1975-2000). وشملت هذه الدول كل من البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والامارات العربية المتحدة. ولقد استخدم الباحثان اختبار جرانجر السببي واختبار التكامل المشترك لفحص هذه العلاقة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة سببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، بحيث أن النفقات الحكومية تتبع الإيرادات النفطية. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المسؤولين في هذه الدول على جدولة النفقات في المدى المتوسط لتجنب التباين والتقلب في الإيرادات النفطية في المدى البعيد.

وأجرى (Xiaoming, 1999) دراسة هدفت إلى تحليل العلاقة السببية بين النفقات والإيرادات الحكومية في الصين للفترة الزمنية (1950-1997). ولقد استخدم الباحث اختبارالإنحدار المصفوفي (Vector Auto-Regression) ونموذج تصحيح الخطأ المصفوفي (Error-Correction Model) القائم على اختبار جرانجر السببي واختبار التكامل المشترك لفحص هذه العلاقة. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة سببية تبادلية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، بحيث أن أي محاولات لتغيير الإيرادات أو النفقات أو كليهما بدون الأخذ بعين الاعتبار العلاقة الاعتمادية (Interdependence relationship) سيؤدي إلى التأثير سلباً على الجهود المبذولة لتقليص العجز في الموازنة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام المسؤولين في هذه الدول على جدولة النفقات في المدى المتوسط لتجنب التباين والتقلب في الإيرادات النفطية في المدى البعيد.

وفي دراسة (Ram, 1988) قام الباحث باستخدام معادلتين لتحديد النمو الإقتصادي، الأولى تستخدم النفقات العامة والثانية تستخدم النفقات الخاصة كمحدد للنمو، وفي كلتا

المعادلتين استخدم الباحث بيانات لـ 115 دولة وذلك في الفترة (1960 – 1980) لدراسة العلاقة بين المتغيرات محل البحث لكل دولة مشمولة في تلك الدراسة على حدة، كما استخدم الباحث أيضاً بيانات للفترة (1960 – 1970) لدراسة مقطعية للدول المعنية. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن للنفقات العامة آثاراً إيجابية على النمو الإقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت لها الدراسة، وأن الزيادة الحدية النفقات الحكومية بالنسبة للنمو الإقتصادي موجبة.

3-1-7 استنتاجات حول الدراسات السابقة

وبعد الاطلاع على الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وجد الباحث أن هنالك ندرة في الدراسات العربية وخصوصاً الأردنية منها والتي تطرقت لتحليل العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية. حيث وجد الباحث دراسة واحدة فقط درست هذه العلاقة في الأردن وهي دراسة (العبد الرازق، 2001)، حيث أنها استخدمت بيانات مالية حتى العام 2000. وعليه فإن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات العربية كونها الأولى حسب حد علم الباحث التي درست العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في الأردن وفي الفترة (1976-2005). وبالتالي استخدام فترات زمنية أطول من التي استخدمت في الدراسات العربية السابقة، لأخذ صورة اكثر واقعية عن الإقتصاد الأردني.

وبالاطلاع على الدراسات الأجنبية، لاحظ الباحث أن غالبية هذه الدراسات قد استخدمت الإختبارات الإحصائية المتمثلة باختبار إستقرار البيانات للسلاسل الزمنية، واختبار تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وكذلك اختبار جرانجر السببي. وعليه تم إعتماد هذه الإختبارات الإحصائية لغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، إضافةً إلى تحليل مكونات التباين ودوال الاستجابة الفورية.

8-1 محتويات الدراسة

تتضمن هذه الدراسة بالإضافة إلى هذا الفصل أربعة فصول أخرى. ولقد عرض هـذا الفصل الإطار العام لهذه الدراسة متضمناً مشكلة وأهمية الدراسة، وكذلك أهدافها وفرضياتها وجزء من منهجيتها. ويتناول الفصل الثاني للدراسة الإطار النظري والذي يتضمن المفـاهيم ذات العلاقة بالسياسة المالية، ومنها الموازنة العامة والإيرادات والنفقـات الحكوميـة، كمـا يتطرق إلى المفاهيم ذات العلاقة بالناتج المحلي الإجمالي، والعلاقـات المتبادلـة بـين هـذه المفاهيم. أما الفصل الثالث فيتضمن تحليلاً لأبعاد السياسة المالية في الأردن من حيث أهدافها وأدواتها. في حين يتضمن الفصل الرابع التحليل القياسي لماهيـة العلاقـة بـين الإيـرادات والنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وأخيراً تم في الفصل الخامس تقـديم ايجاز لأبرز النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

2-1 المقدمة

أدى تزايد دور القطاع الحكومي في الدول الصناعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى زيادة الاهتمام بالدراسات النظرية والتطبيقية في مجال تحليل أسباب النمو المتزايد في نشاط القطاع الحكومي، وتحليل آثار هذا التزايد على النشاط الاقتصادي. وكان هنالك اختلاف بين الاقتصاديين حول أثر حجم النفقات والإيرادات الحكومية على النمو الاقتصادي. فالبعض يرى أن للقطاع الحكومي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ ولهذا فإنهم يشجعون زيادة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي. ويستند هؤلاء في رأيهم إلى الدور المهم الذي تقوم به الحكومة في تهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية. وعلى الجانب الآخر فإن بعض علماء الاقتصاد يشددون على أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ويتسبب في انخفاض الإنتاجية بسبب الروتين البيروقراطي الذي يمارس في المشاريع الاقتصادية الحكومية، مما يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي (طرودي، 2001).

وقد أشارت الكثير من الدراسات السابقة إلى أهمية النفقات الحكومية في الاقتصاد باعتبارها أداة من أدوات الطلب. وبسبب هذا الرأي فقد لاقت النفقات الحكومية اهتماماً متزايداً من قبل هؤلاء الاقتصاديين، وقد أرجعوا هذا الاهتمام إلى حقيقة مفادها أن حجم النفقات الحكومية يشكل نسبة عالية من الطلب الكلي، وأن النفقات الحكومية لم تعد مقصورةً على

تمويل وظائف الدولة، بل إنها أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Raju, 2004; Fasano and Wang, 2002)

وبسبب تزايد دور الدول في اقتصاداتها الوطنية في العقود الماضية فقد زادت الدراسات الإقتصادية النظرية والتطبيقية ودراسات المالية العامة، التي ركزت على وظيفة المالية العامة ولم تعد تقتصر على توفير الإيرادات الحكومية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية بل أن دورها اتسع ليشمل الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتقليل معدل البطالة، والتأثير على توزيع الدخل القومي لتحقيق العدالة الإجتماعية، وضمان النمو المستمر في الإقتصاد الوطني. وعليه فإنه يمكن التأكيد على أن هدف الإيرادات الحكومية لم يعد مقصوراً على تحقيق الأهداف المالية فقط، بل امتدت آثارها إلى الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية، ولتصبح أداة من أدوات التوجيه الإقتصادي والإجتماعي في محاربة التضخم وتوزيع الدخل والثروة والتأثير على باقي الأنشطة الإقتصادية. وبعبارة أخرى أخذ المفهوم الحديث للسياسة المالية ينصب على ضرورة تكريس دور أكثر ايجابية للدولة يستند إلى أدوات المالية العامة: الإيرادات والنفقات في التاثير على حركة ومجريات الأمور الإقتصادية والإجتماعية: كالتحكم في حجم النفقات الحكومية، وتوزيع الدخل القومي، وتحديد حجم الإستثمار، والإنتاج ونوعيته، وحجم التضخم المالي، ومعدلات النمو الإقتصادي.

2-2 السياسة المالية العامة

نشطت الدراسات الإقتصادية منذ ازدياد تدخل الدول الرأسمالية في النشاط الإقتصادي منذ محاولات الخروج من الأزمة الإقتصادية 1929-1933 وما بعدها، وذلك من خلال سياسة مالية تسهم في حل المشكلات الإقتصادية، مما أدى إلى تطور السياسة المالية سواءً تلك المتعلقة بجانبيها النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية المتمثلة بالضرائب بأنواعها المختلفة

والرسوم والقروض. وقد جاء كل ذلك استجابةً لمستلزمات تطور الإقتصاد الرأسمالي على المدى الطويل والقصير (McKinnon, 1994). وكان التحليل الإقتصادي قبل كينز يقوم على أساس حياد الموازنة وتوازنها، إلا أن الفكر الكينزي كان له فيما بعد الاسهام الأكبر في تطوير المفاهيم ذات العلاقة بالسياسة المالية (معروف، 2005).

أن تعريف السياسة المالية يمكن أن يختلف حسب طبيعة الإقتصاد، ودرجة تطوره، وطبيعة النظام الذي يعمل الإقتصاد في إطاره. ولقد تعددت المحاولات لتعريف السياسة المالية تباعاً لاختلاف المراحل الزمنية والظروف الفكرية والإقتصادية والسياسية. وبدأ مفهوم السياسة المالية يأخذ معنى اوسع وأشمل منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضي. وفي هذا الحالة يمكن أن نميز بين مفهومين أساسيين للسياسة المالية العامة وهما:

أولاً: **المفهوم التقليدي للسياسة المالية العامة**، وهو المفهوم الذي يرى أن السياسة المالية العامة هي التي يتم من خلالها البحث عن الإيرادات للدولة (الإيرادات الحكومية) اللازمة لنفقات الدولة (النفقات الحكومية) من أجل توفير الحاجات والخدمات العامة (خلف، 2007). وبهذا المفهوم فإن النفقات الحكومية هي التي تحدد الإيرادات الحكومية للدولة، وحصراً بما يلبي الحاجات والخدمات العامة. وفي إطار هذا المفهوم التقليدي للمالية العامة ينبغي العمل على إحداث توازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية، وبحيث لا يتحقق أي فائض، أو عجز في الموازنة العامة للدولة، أي أن موازنة الدولة ينبغي أن تكون متوازنة. ووفقاً لهذا المفهوم فإن السياسة العامة تعرف على أنها العلم الذي يعنى بدراسة الإيرادات الحكومية التي تغطي النفقات الحكومية بما يلبي الحاجات العامة (المرسي، 2000).

ثانياً: **المفهوم الحديث للسياسة المالية العامة**: وهو المفهوم الذي يرى أن السياسة المالية العامة هي التي يتم من خلالها تناول جميع أوجه النشاط المالي للدولة المعاصرة من

أجل توفير الإيرادات الحكومية اللازمة لتغطية النفقات الحكومية، بحيث يتم تحقيق أفضل استغلال للموارد الإقتصادية وبما يحقق النمو الإقتصادي والإجتماعي (خلف، 2007).

وهناك عدة تعاريف للسياسة المالية ضمن المفهوم الحديث، فقد عرفها (Reid, 2003) بأنها عبارة عن الجهود والمحاولات التي تعتمدها الحكومات لتحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج دون تضخم وذلك من خلال انتهاج سياسة انفاقية وسياسة ضريبية وسياسة اقتراض عام. ويرى (Shah, 1998) أن السياسة المالية من أهم السياسات التي تقوم الدولة بتطبيقها في ظل برامج التصحيح الإقتصادي، لما لها من تأثير مباشر على الطلب الكلي وميزان المدفوعات. كما يرى بأنها السياسة التي تسترشد بها الحكومة في أوجه نشاطها المالي والتي تقع في إطار ميزانيتها. ويعرفها (عناية، 1998) على أنها "جملة الإجراءات المتعلقة بالإيرادات المالية للدولة ونفقاتها والموازنة بينها". أما (الناقة، 2002)، فيعرفها على أنها "مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها الحكومة، وتؤدي إلى تغير حجم الضرائب التي تحصل عليها من الدخول المتحققة، وتؤدي إلى تغير حجم النفقات الحكومية، بهدف المحافظة على الإنتاج الكلي قريباً من مستوى العمالة الكاملة في الإقتصاد، والإبقاء على المستوى العام للأسعار ثابتاً".

وعليه يمكن للباحث تعريف السياسة المالية العامة على أنها مجموعة البرامج التي تنتهجها الحكومات في تخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها، بقصد تهيئة الظروف لتحقيق الرفاهية الإقتصادية للأفراد والمجتمع، وضمان عدالة التوزيع، دون ان يؤدي ذلك إلى نقص في مقدرة المجتمع على الإدخار والتوسع في الإستثمار.

وتتمثل أهداف السياسة المالية التي تسعى الدول إلى تحقيقها في: الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية، والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل، وتحقيق الإستقرار في المستوى

العام للاسعار، ورفع معدلات النمو الإقتصادي، والعمل على اعادة توزيع الـدخل والثـروة بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع (Vito and Zee, 1997). وعليه فالسياسة المالية العامة ذات طابع مالي وإقتصادي وإجتماعي تؤصل الدور الحكومي في كيفية توفير الموارد المالية لحل المشكلة الإقتصادية؛ أي تمثل أحد جوانب التدخل الحكومي في النشاط الإقتصادي.

وتعتبر بنود الموازنة العامة المجال الذي تعمل فيه السياسة المالية العامة، وتتـضمن هذه الموازنة النفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة. وعليه سيتم فـي الجزء القادم تقديم تفصيل حول المفاهيم ذات العلاقة بكل من الموازنة وبنودها.

2-3 الموازنة العامة

يعرف الفكر المالي الحديث الموازنة العامة بعدة تعريفات تصب كلها في بوتقة واحدة، بحيث تشمل عناصر وموضوعات وأفكار متشابهة. ومن هذه التعريفات أنها "عبارة عن بيان تقديري معتمد لنفقات وايرادات الدولة عن مدة مستقبلية عادةً ما تكون سنة واحدة". كما يمكن تعريفها على أنها "وثيقة تعدها الحكومة وتتضمن نفقاتها وإيراداتها عن مدة سنة، وتعتمد من قبل السلطة التشريعية". وتعرف على أنها "كشف يبين النفقات والإيرادات الحكومية المتوقعة خلال فترة زمنية قادمة، عادةً تكون سنة واحدة" (العيسى وقطف، 2006). ويرى (اللوزي، 1999) بأن الموازنة العامة هي "التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تقوم الحكومة على تنفيذه في السنة القادمة تحقيقاً لأهداف المجتمع". وبتحليل هذه التعريفات وغيرها نجد أن الموازنة العامة تتعرض لنشاطات الدولة الإقتصادية من خلال خطة مالية تتضمن نفقات الدولة وايراداتها المالية التقديرية في المستقبل القريب وخلال مدة زمنية مقدارها سنة واحدة عادةً. وتواجه الموازنة العامة إحدى الحالات التالية وهي: فائض الموازنة (Budget Surplus) وتحدث عندما يكون حجم الإيرادات الحكومية يفوق حجم النفقات الحكومية، ونادراً ما تحدث

هذه الحالة في إقتصاديات الدول النامية. وعجز الموازنة (Budget Deficit) ويحدث عندما يكون حجم النفقات الحكومية يفوق الإيرادات الحكومية. وعادةً تلجأ الدول إلى الإقتراض الداخلي أو الخارجي لسد العجز في الموازنة. وتمثل هذه الحالة معظم إقتصاديات الدول النامية. وأخيراً توازن الموازنة (Balanced Budget) وهي الحالة التي تتساوى فيها النفقات الحكومية مع الإيرادات الحكومية.

ولقد أصبحت الموازنة العامة وسيلة لا غنى عنها، وأداة مساندة لأدوات السياسة المالية تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها التنموية في شتى المجالات المختلفة. كما أن الموازنة العامة أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في توجيه الإقتصاد القومي، وأصبحت لها مبرراتها المستندة إلى أهدافها، والتي نلخصها فيما يلي (عناية، 1998):

أ- **المبررات المالية والإقتصادية:** فالموازنة العامة تعتبر مرآة تعكس الوضع المالي للدولة، حيث تفصّل الموارد المالية بأنواعها المختلفة والتي سيتم توفيرها خلال سنة مقبلة. كما أنها تفصّل أوجه النفقات لمختلف القطاعات الحكومية. مما يوفر للدولة قدراً أكبر للتعرف على حقيقة أوضاعها المالية الداخلية والخارجية، وما اذا كانت الموازنة العامة تتمتع بعجز أو فائض مما يؤهل الدولة للتدخل لتحقيق التوازن الإقتصادي من خلال التأثير على مظاهر الإقتصاد القومي التنموية ومؤشراته النقدية؛ فلم يعد توازن الموازنة الهدف الأسمى الذي يجب تحقيقه، وإنما أصبح يتمثل في تحقيق التوازن على مستوى الإقتصاد القومي بأكمله، ومن ثم أصبح التوازن على مدار الدورة الإقتصادية التي قد تستغرق عدة سنوات أولى من تحقيق التوازن السنوي للموازنة العامة (Vickery, 1992). وعليه أصبح خلل التوازن المقصود في موازنة الحكومة سواء في صورة عجز أو فائض أمراً مقبولاً، وأصبح هذا الخلل وسيلة من وسائل تحقيق التوازن في الإقتصاد القومي في معظم دول العالم. وتفصيل ذلك هو: إذا كان

الإقتصاد القومي في حالة انتعاش ورواج، تكون الأسعار مرتفعة بسبب كثرة النقد المتداول، والمتوفر في ايدي الأفراد؛ أي بسبب ارتفاع طلبهم النقدي على السلع (الطلب الكلي النقدي يفوق العرض الكلي السلعي). ومن أجل تخفيض الأسعار، وإصلاح الخلل بين الطلب والعرض تستخدم سياسة إحداث فائض نقدي في الموازنة، وذلك بسحب جزء من النقود التي هي بأيدي الأفراد، وذلك من خلال فرض ضرائب أكثر، فتقل القوة الشرائية التي بأيديهم، وبالتالي يقل طلبهم على السلع (يقل الطلب الكلي النقدي إلى أن يتساوى مع العرض الكلي السلعي) فتنخفض الأسعار. أما في حالة الكساد فالعكس صحيح. ومن هنا أضحى التوازن المنشود هو توازن الإقتصاد وليس التوازن بين الإيرادات والنفقات الحكومية. وعليه أصبح إحداث عدم توازن في الموازنة العامة وسيلة تنمية وإستقرار (معروف، 2005).

ومن الجدير بالذكر أن العجز في الموازنة يجب أن يكون له صفة مؤقتة إلى أن تعود الموازنة إلى التوازن عندما يعود الإقتصاد إلى حالة التوازن العام. وهنا يجب التمييز بين حالتين: حالة استخدام العجز المتراكم في أوقات الأزمات الإقتصادية الحادة وحالة استخدامه في الأوقات العادية. ومن الجدير بالذكر أن الموازنة الدورية تتناول عدة سنوات، وتستهدف التوازن الإقتصادي عن طريق تعاون الموازنات ذات الفائض في سنوات الإنتعاش والإزدهار الإقتصادي والموازنات ذات العجز في سنوات الأزمات الإقتصادية المالية، بحيث يؤدي هذا التعاون في أخر المطاف إلى تعادل الموازنة الدورية عن طريق المقاصة بين الوفر والعجز (عواضة، 1992).

3- المبررات الإجتماعية والسياسية: حيث أن الموازنة العامة للدولة تستخدم في تحقيق الأهداف والأغراض الإجتماعية وتحقيق التوازن الإجتماعي بإزالة التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع الواحد. فقد تستخدم سياسة إحداث فائض في الموازنة من خلال فرض ضرائب

تصاعدية على أموال الأغنياء، ومن ثم استخدامها وتوظيفها في القنوات الإجتماعية وتحقيق الأغراض الإجتماعية المنشودة (Careneiro *et al*, 2004). وعليه يرتبط بالنظرة الحديثة إلى الموازنة مفهوم التوزان الإجتماعي والعدالة الإجتماعية والتخفيف من الفوارق الطبقية، وإقامة المشاريع الإجتماعية. كما أن الموازنة العامة تستخدم لتحقيق أغراض وأهداف سياسية منها: تحقيق الرقابة المالية على الحكومة، وتحقيق الضغوط على الحكومة وذلك لبعض الأغراض الإدارية أو السياسية أو لإجبارها على إتباع برنامج سياسي أو إصلاحي معين سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (Dillinger and Webb, 1999).

ويجب أن تكون الموازنة العامة شاملة لجميع النفقات والإيرادات الحكومية، ودون تخصيص ايرادات معينة لتغطية نفقات معينة. وعليه سيتم تناول المفاهيم المتعلقة بكل مكون من مكونات الموازنة العامة وهما النفقات والإيرادات الحكومية. كما سيتم التطرق إلى مفهوم عجز الموازنة وأثره على النمو الإقتصادي.

2-3-1 النفقات العامة

يعرف الفكر المالي الحديث النفقة العامة على أنها "مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام" (Turner, 1991:515). وبناءً على هـذا التعريـف تتحـدد عناصر النفقة العامة في الأمور التالية (عناية، 1998):

- الصفة النقدية للنفقة العامة.
- الصفة العامة للشخص القائم بالنفقة.
- الصفة العامة لهدف النفقة العامة.

-**الصفة النقدية للنفقة العامة:** يطلق أساتذة الفكر المالي التقليدي والحديث الصفة النقدية على النفقة العامة؛ على اعتبار أن الإقتصاديات الحديثة هي إقتصاديات نقدية، وليست عينية (عناية،

1998). بمعنى أن جميع المعاملات والمبادلات والصفات التي تجريها الدولة في اشباعها لحاجاتها العامة تعتمد على استخدام النقد لا العين. وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد. وعليه فالنفقات العامة تتم دائماً بشكل نقدي، فأعمال السخرة التي كانت تلجأ إليها الدولة قديما للحصول على أنواع معينة من الخدمات لا تعتبر نفقات عامة. وبالمثل فإن ما تقدمه الدولة من مزايا عينية كالسكن المجاني ونقدية كالإعفاء من الضرائب، وشرفية كمنح الأوسمة والألقاب لبعض الأفراد، لا تعتبر من قبيل النفقات العامة (عبد المولى، 1992).

- **الصفة العامة للشخص القائم بالنفقة:** يصبغ أساتذة المالية العامة الصفة العامة على النفقة إذا كانت صادرة عن شخص عام؛ كأن يكون أحد أشخاص القانون العام: كالدولة أو الوزارة أو المحافظة أو الهيئة العامة أو المؤسسة العامة وغيرها من أشخاص القانون العام؛ وأن تقوم بالإنفاق بصفتها السيادية. وهذا على النقيض من نفقات الأشخاص العاديين، فنفقتهم خاصة؛ حتى لو كانت تستهدف تحقيق النفع العام.

- **الصفة العامة لهدف النفقة العامة:** ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة بشكل اساسي إشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام. فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الأفراد لا يمكن اعتبارها نفقات عامة.

كما أن ما يعتبر من الخدمات والمنافع العامة هي مسألة نسبية وسياسية أكثر منها مسألة مالية؛ ولذا يخضع تقدير الخدمات العامة لتقديرات رجال السياسة والحكم. إلا أن السلطة السياسية قد تسئ استعمال حقها في تقدير الحاجات والخدمات العامة. ومن أجل ذلك تنص دساتير الدول عادةً على وجوب مراقبة النفقات العامة وترشيدها وبما يخدم النفع العام. وتضمن عدم إساءة استعمال هذا الحق عن طريق ممثلي الأمة في البرلمانات الذين يقومون

عادة برقابة استخدام النفقات العامة في تحقيق المنفعة العامة أولاً من خلال اعتماد بنود النفقات العامة في الموازنة، وثانيا من خلال مساءلة الحكومة أو السلطة التنفيذية عن تنفيذ هذه النفقات جملةً وتفصيلاً (فوزي، 1989).

إن سلامة مالية الدولة تقتضي التزام مختلف الوحدات المكونة للإقتصاد العام عند قيامها بالنفقات العامة باحترام المبادئ أو الضوابط العامة لمجالات هذه النفقات. ومن أجل أن تحقق هذه النفقات آثارها المنشودة من إشباع الحاجات العامة يجب أن تستهدف النفقات العامة تحقيق أكبر قدر من المنفعة القصوى للمجتمع من ناحية، وأن يتم هذا عن طريق الإقتصاد والترشيد في النفقات العامة من ناحية أخرى، ويتم التحقق من توافر الضوابط بواسطة أساليب الرقابة المختلفة (عناية، 1998).

وعليه فإن للنفقات العامة تأثير على مستوى النشاط الإقتصادي للدولة، ويشكل جزءً من الطلب الكلي، ويعد أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول في التأثير على المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية.

وتتخذ النفقات العامة صوراً متعددة و متنوعة. ويزداد هذا التنوع بتزايد وظائف الدولة وتزايد مظاهر تدخلها في الحياة العامة للمجتمع. وبما أن الأنواع المتعددة للنفقات العامة تختلف فيما بينها سواء من ناحية مضمونها أو من ناحية آثارها الإقتصادية ونتائجها المالية، فقد وضع علماء المالية العامة تقسيمات متعددة للنفقات العامة يرتكز كل منها على وجهة نظر معينة. وبالرغم من أن هذه التقسيمات قد يتداخل بعضها في البعض الآخر، إلا أن لها أهمية كبيرة في اظهار طبيعة النفقات العامة وأثارها وأغراضها، مما يساعد كثيراً على إدارة الأموال العامة، ومعرفة المحللين الماليين مقدار ما يكلفه كل نوع من أنواع نشاط الدولة على

حدة، و من ثم تتبع تطور هذه النفقات من فترة إلى أخرى. بالإضافة إلى تمكين السلطة التشريعية والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة.

ويحصر الفكر المالي الحديث معايير النفقات العامة في أربعة معايير تتنوع النفقات العامة تبعاً لها، وهذه المعايير هي (Devarajan *et al*, 1996):

1- المعيار الدوري: وبناءً عليه يتم تقسيم النفقات إلى **نفقات عادية ونفقات غير عادية**، حيث أن النفقات العادية تتسم بالدورية والتكرار، وضمن مدة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة. ومن أمثالها: الرواتب والأجور، وفوائد الدين العام، ونفقات الصيانة، ونفقات التقاعد. أما النفقات غير العادية فإنها تتسم بعدم الدورية والتكرار ولا تظهر إلا في فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة. ويمثل هذا النوع في الغالب النفقات التي تؤدي إلى تكوين رأس المال الثابت: كالنفقات الإستثمارية الضخمة، ونفقات الإنشاءات: كشبكات الطرق، والمباني، والمجمعات، ونفقات الظروف الطارئة وغير العادية (كنفقات الحروب، والكوارث البيئية).

2- المعيار الإداري: وبناءً عليه يتم تقسيم النفقات إلى **نفقات مركزية ونفقات غير مركزية** فالنفقات المركزية تقوم بها السلطات الحكومية المركزية: كالوزارات وأقسامها، وذلك بالنسبة للخدمات العامة وعلى نطاق الوطن كله ولمختلف قطاعاته ومحافظاته. وتتعلق هذه النفقات بالمرافق العامة للدولة: كنفقات الأمن الداخلي والخارجي، وتحقيق العدالة، والصحة، والتعليم، والتمثيل الدبلوماسي. أما النفقات اللامركزية فهي النفقات التي تجريها السلطات اللامركزية المحلية: كالمحافظات، والمجالس القروية، والألوية، وتتعلق هذه النفقات بالوحدات الادارية اللامركزية، وعلى نطاقها المحلي فقط. ويتحمل سكانها أعباءها، وهم المنتفعون بخدماتها أيضاً (Blaszczyk *et al*, 1997).

3- المعيار الوظيفي: وبناءً عليه يتم تقسيم النفقات إلى **نفقات الخدمات العامة ونفقات الخدمات الجماعية ونفقات الخدمات الإجتماعية ونفقات الخدمات الإقتصادية ونفقات الخدمات غير القابلة للتصنيف أو التخصيص.** وتمثل نفقات الخدمة العامة نفقات الخدمات الأساسية المعبرة عن سيادة الدولة مثل نفقات الإدارة العامة، ونفقات الدفاع، ونفقات العدالة. أما نفقات الخدمات الجماعية فهي نفقات الأنشطة المرتبطة بتقديم خدمات ضرورية لحياة المجتمعات المتحضرة مثل: نفقات المواصلات والإتصالات: كالطرق والأنفاق، والشبكات، ونفقات المياه والمجاري، والصرف الصحي، والدفاع المدني، وغيرها. ويضاف إليها نفقات البحوث العلمية والإستكشافية والتكنولوجية وخدمات البنى التحتية. في حين تهدف نفقات الخدمات الإجتماعية إلى تحقيق التنمية الإجتماعية الإنسانية مثل: نفقات التربية والتعليم، والتدريب، وإقامة مراكز الشباب والرياضة، والجمعيات الخيرية، وغيرها. ومن أمثلة نفقات الخدمات الإقتصادية نفقات المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية، ونفقات الطاقة والثروة المعدنية.أما نفقات الخدمات غير القابلة للتصنيف أو التخصيص فتتمثل في نفقات فوائد الدين العام، والإعانات الحكومية، والتحويلات المالية لصالح الهيئات العامة المحلية، والمساعدات الخارجية للخارج (Devarajan *et al*, 1996).

3- المعيار الإقتصادي: وبناءً عليه يتم تقسيم النفقات إلى **نفقات جارية ونفقات رأسمالية ونفقات حقيقية ونفقات تحويلية،** وذلك حسب مقترحات لجنة الخبراء في الأمم المتحدة. فالنفقات الجارية هي النفقات التي تتكرر بصفة دورية متكررة. ويتعلق باستمرارها استمرار تسيير المرافق العامة للدولة مثل: رواتب وأجور الموظفين، ومشتريات السلع، ومصاريف الصيانة، ونفقات سداد فوائد الديون على إختلاف أنواعها، والإعانات النقدية سواء تستهدف الدعم المباشر أو غير المباشر للأفراد أو السلع والخدمات. ومثل هذه النفقات لا تتعلق برأس

المال القومي، وإنما تتعلق بإيرادات الدولة. وغالباً ما يتم تغطيتها بالإيرادات المالية الحكومية الجارية: كالضرائب والرسوم. أما النفقات الرأسمالية فتخصص لتكوين رأس المال؛ وتهـدف إلى تنمية الثروة القومية مثل: نفقات الإستثمارات والتكوينات الرأسمالية، ونفقـات الإنـشاء والتعمير، والقروض المباشرة. وغالباً ما يتم تغطية هذه النفقات من خلال الإيرادات الحكومية غير العادية: كالقروض، والدين العام. أما النفقات التي تنفقها الدولة مقابل الحـصول علـى أموال إنتاجية أو استهلاكية فتسمى النفقات الحقيقية. مثل: نفقات العمال والموظفين في أجهزة الدولة، ونفقات شراء السلع والمواد والمشتريات التي تحتاجها الأجهزة الحكومية. في حين فإن النفقات التحويلية تقوم بها الدولة بدون الحصول على مقابل سواء كان سلعاً أو خـدمات، ولا تتصل بسير أعمال المرافق العامة، ولا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي. وإنما تستهدف تحويل جزء من الثروة أو الموارد المتاحة عن مسارها الأصلي لتحقيق أغراض إقتصادية أو ماليـة أو إجتماعية، وبعبارة أخرى إعادة توزيع الناتج القومي. وتشمل هذه النفقات النفقات التحويلية الإقتصادية كالإعانات لبعض المشروعات الإنتاجية، ودعم بعض السلع التموينية. والنفقـات التحويلية الإجتماعية كالإعانات للفقراء، والمساهمة في التأمين الإجتماعي والصحي. والنفقات التحويلية المالية كفوائد الدين العام وأقساط إستهلاكه السنوية (عناية، 1998).

ويشير التاريخ المالي لجميع دول العالم على إختلاف نظمها الإقتـصادية وهياكلهـا وظروفها إلى التزايد المطرد للنفقات العامة، فهي ظاهرة عامة تخضع لها النفقات. وعليه فإن ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاماً بعد عام أصبحت من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة وبمختلف الدول؛ وذلك نتيجة تطور دور الدولة وازدياد درجة تدخلها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية. وقد خلص الإقتصاديون اعتماداً على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول إلى جعل هذه الظاهرة قانوناً عاماً من قوانين التطور الإقتصادي والإجتماعي.

ويقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات، وكذلك زيادة عبء التكاليف العامة بنسبة ما (Aschauer, 1989). حيث أن توسع الدولة في نشاطاتها المختلفة، وفي شتى الميادين أخرجها من دائرة الإنفاق العام التقليدي الضيق، ونقلها إلى دائرة الإنفاق الموسع، وإقتضت ذلك أسباب عديدة: إقتصادية وإجتماعية وسياسية وإدارية ومالية بالإضافة إلى أسباب عسكرية وسكانية ونقدية، وغيرها من الأسباب، والتي نوجزها كأسباب ضرورية، وملحة لزيادة النفقات العامة والتوسع فيها (عبد المولى، 1992):

أ- **الأسباب الإقتصادية:** لقد لعبت الأسباب الإقتصادية، وما تزال دوراً مميزاً وكبيراً في مجال مضاعفة النفقات العامة وزيادتها والتوسع فيها؛ تحقيقاً للخطط والأهداف التنموية الإقتصادية الطموحة لحكومات الدول المختلفة. على إعتبار العلاقة الوثيقة بين التوسع في حجم النفقات العامة، وبين عمليات استحداث التنمية الإقتصادية، وحفز النمو الإقتصادي المنشود.

ومن أهداف التنمية الإقتصادية الرئيسية والتي ساهمت في زيادة حجم النفقات العامة: زيادة الدخل القومي الحقيقي، وتقليل التفاوت بين الدخول والثروات، ورفع مستويات الإنتاجية، وبناء قاعدة صناعية تكنولوجية حديثة ومتطورة، وتطوير الهياكل الإنتاجية الزراعية والصناعية والتجارية، والبنى التحتية وغيرها من الأهداف التي يحتاج تحقيقها إلى مصادر تمويلية، ورؤوس أموال نقدية كبيرة (خلف، 2007).

ب- **الأسباب الإجتماعية:** وتعتبر حافزاً قوياً لزيادة النفقات النقدية التي تقوم بها الحكومات على إعتبار أن مهامها التنموية لا تقتصر على الأمور الإقتصادية فقط، وإنما تتناول تحقيق الأغراض الإجتماعية المؤصلة في الخطط التنموية الإجتماعية، وذلك بتوجيه

النفقات النقدية نحو المشروعات النقدية ذات الأغراض الإجتماعيـــة: كالـــصحة، والتعلـــيم، والرعاية الإجتماعية وغيرها.

ج-الأسباب السياسية: وتعتبر من أهم الحوافز على زيادة النفقات العامة؛ حيـــث أن التوسع في النشاطات السياسية المختلفة قد ظهر جلياً خلال النصف الثاني من القرن الماضي. فقد أصلت الظروف السياسة المختلفة أسباب الانفتاح السياسي بالإنضمام إلى الهيئات الدوليـــة المختلفة، والمشاركة في نشاطاتها، وأعمالها، ومؤتمراتها، وندواتها مما يتطلب بدوره نفقـــات نقدية كبيرة، وتخصيص جزء من الموازنة العامة سواء أكانت بالعملـــة والنقـــد المحلـــي، أو بالعملة الصعبة. وكذلك ساهمت ظروف الإنفتاح السياسي وإلى حد كبير في تخصيص نفقات عالية وكبيرة لتمويل قطاعات التمثيل السياسي والدبلوماسي والقنصلي.

كما أن انتشار المبادئ الديمقراطية ترتب عليها اهتمام الدولة بحالة الطبقات محـــدودة الدخل، والقيام بتقديم الكثير من الخدمات الضرورية لها، وكثيراً ما يدفع النظام الحزب الحاكم إلى الإكثار من المشروعات الإجتماعية قصد إرضاء الناخبين وإلـــى الإفـــراط فـــي تعيـــين الموظفين مكافأةً لأنصاره. وينجم عن هذا كله بطبيعة الحـــال تزايـــد فـــي النفقـــات العامـــة (المحجوب، 1990).

د-الأسباب الإدارية: لقد أدى تطور القطاعات والأجهزة الحكومية إلى تخصيص جزءً كبيراً من ميزانيات الدولة للإنفاق على هذه القطاعات؛ ضماناً لإستمرارية تطورها وتحسينها من جهة، وضماناً لتمويل نشاطاتها وأعمالها المختلفة من جهة أخرى (عناية، 1998)، حيث إقتضت الأسباب الإدارية توظيف العديد من الموظفين الاداريين والعاملين المهنيين وغيـــرهم مما وسع حجم النفقات الحكومية. وكذلك فإن إنخفاض الكفاءات الإنتاجية لمـــوظفي الدولـــة، تضطرها إلى زيادة نفقاتها لتعويض هذا الإنخفاض في شكل توظيـــف مزيـــد مـــن العمالـــة

والموظفين أو في شكل زيادة الخدمات المقدمة للموطنين، وذلك لأنه كلما انخفضت كفاءة الموظفين الإنتاجية كلما إقتضت الضرورة إلى توظيف المزيد منهم، وهذا ما يعرف بالبطالة المقنعة. وكذلك فإن سوء التنظيم الإداري، وتخلف الهياكل الإنتاجية يلقي عبئاً أكبر على الأجهزة الحكومية فتضطر إلى زيادة نفقاتها تطويراً لهياكلها، وتأهيلاً لموظفيها، ورقابةً وتوجيهاً لعمالها.

هـ- **الأسباب التضخمية:** وتعني ارتفاعات الأسعار التضخمية، والتي تسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود المحلية المتداولة. ويشكل تضخم الأسعار وارتفاعها سبباً كبيراً وحافزاً قوياً للتوسع في النفقات النقدية العامة؛ وذلك تعويضاً لما يطرأ على النقود المحلية من إنخفاض في قوتها الشرائية، والذي سببه تضخم الأسعار (معروف، 2005).

و- **الأسباب السكانية:** وتعد حافزاً قوياً لزيادة النفقات العامة؛ وذلك بزيادة الخدمات المقدمة لهم. وعليه فالعلاقة طردية بين الزيادة السكانية وبين الزيادة في حجم النفقات العامة. وتتأثر النفقات العامة بالزيادة النوعية في عدد السكان، وبصورة أكبر من تأثرها بالزيادة المطلقة لهم. فالزيادة الطارئة في عدد الأطفال في سن التعليم تؤدي إلى زيادة أكبر في النفقات العامة لتوفير الخدمات التعليمية لهم، والمتناسبة مع الزيادة في عددهم. كما أن الزيادة الطارئة في عدد الشيوخ وكبار السن تؤدي إلى زيادة أكبر في النفقات التقاعدية.

ز- **الأسباب العسكرية:** وهي لا تقل أهمية عن الأسباب سالفة الذكر، إن لم تكن أهمها جميعاً في وقتنا الحاضر بالنظر إلى اتساع نطاق الحروب والإستعداد لها وما يترتب عن ذلك من تزايد النفقات العسكرية في الدولة. ولا يقتصر الأمر في أوقات الحروب فقط، بل تزداد هذه النفقات حتى في فترات السلم، وهو ما تؤكده الظروف الراهنة الناجمة عن التوتر العالمي

في كافة دول العالم، وتتفاوت الزيادة في النفقات العامة اللازمة للحرب بين مختلف الدول حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والإقتصادي وسط جوانب الصراع الدولي.

2-3-2 الإيرادات العامة

أزاء ما تقوم به الدولة ومؤسساتها وهيئاتها من إنفاق مالي وتقديم خدمات لجميع الأفراد والقطاعات في المجتمع، لا بد أن يكون لها مصادر إيرادية مالية تغطي بها بنود نفقاتها العامة والتي هي في تزايد مستمر. وتعتبر الإيرادات العامة أداة مالية رئيسيه في مجال السياسة المالية العامة، وهي عبارة عن "جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة" (ناشد، 2003). فهي إذن مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والإجتماعي.

وإذا كانت الإيرادات المالية العامة تستهدف فقط تغطية بنود النفقات العامة بالنسبة للمالية العامة التقليدية، إلا ان هذا المفهوم، وهذا الهدف تطور الآن، وامتد ليشمل أغراضاً إقتصادية وإجتماعية ومالية وسياسية وتنموية، وخاصة بعد أن تطورت مصادر الإيرادات المالية العامة، وأصبحت تتناول موارد مالية عديدة ومتنوعة، والتي يمكن حصر أشهرها بالأنواع التالية: أملاك الدولة العامة والخاصة، والضرائب، والرسوم، والقروض، والمساعدات الأجنبية (عنوز، 1995).

أ- أملاك الدولة العامة والخاصة

وتشكل هذه الإيرادات مصدراً هاماً ومستمراً، يوفر للدولة موارد مالية شبه مضمونة تستعين بها في توفير الأموال في خزينتها العامة.

يطلق لفظ الدومين (Domaine) على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، ومهما كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة إلى قسمين: ممتلكات أو دومين عام وممتلكات أو دومين خاص. فالدومين العام يمثل ما تملكه الدولة ويكون معد للإستعمال العام، ولخدمة المرافق العامة كالطرق والمطارات والموانئ وأبنية الوزارات والمصالح العامة والمتاحف والحدائق العامة والملاعب والأنهار. أما الدومين الخاص فيقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص، فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره، كما يحق للأفراد تملكه بالتقادم طويل الأجل. ويدر الدومين الخاص على عكس الدومين العام إيرادات للخزينة العامة، وهو وحده الذي يعينه علماء المالية العامة عند الكلام عن دخل الدولة من أملاكها، أي الدومين الخاص كمصدر من مصادر الإيرادات العامة.

وعادةً ينقسم الدومين الخاص إلى الدومين الخاص العقاري، والدومين الخاص الصناعي والتجاري والدومين المالي. ويشمل الدومين العقاري ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والغابات والمناجم والمحاجر وأضيفت إليه في العصر الحديث الأبنية السكنية. أما الدومين الصناعي والتجاري فيضم مختلف المشرعات الصناعية والتجارية التي تقدم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، وتدر أغلبية هذه المشروعات إيرادات مالية تعتبر مصدراً مهماً من مصادر الإيرادات العامة. ويعتبر الدومين المالي أحدث أنواع الدومين الخاص ظهوراً، ويقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح وفوائد تمثل إيراداً مالياً يدخل ضمن دخل أملاك الدولة (عناية، 1998).

ب- الضرائب

تمثل الضرائب في العصر الحديث أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة؛ نظراً لضخامة الأموال التي توفرها للخزينة العامة، وضخامة الدور الذي تلعبه في مجال تحقيق أهداف الخطة القومية. ومن خلال الضرائب تجبر الدولة الأفراد بالمساهمة في إعبائها العامة عن طريق فرضها عليهم وفقاً لنظام فني معين يقوم على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة وتلزم الأفراد بأداء الضريبة. لذلك فإن دراسة الضرائب تتناول جوانب متعددة ومتشعبة ينبغي الإلمام بها جميعا لاكتمال الإحاطة بهذا الفرع من المعرفة، غير أن ذلك يتجاوز آفاق هذه الدراسة المحدودة والمقتصرة على بعض الموضوعات الجوهرية دون غيرها.

ويمكن تعريف الضريبة على أنها "فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من يمثلها من أشخاص القانون العام من أموال الأفراد جبراً، وبصفة نهائية، وبدون مقابل، وتستخدمها لتغطية نفقاتها والوفاء بمقتضيات وأهداف السياسة المالية العامة للدولة" (العيسى والقطف، 2006). وعَرفت المالية العامة أنواعاً عديدة من الضرائب. ولغايات هذه الدراسة سيتم الاقتصار على التعريف بالضرائب النسبية مقابل التصاعدية، و الضرائب المباشرة مقابل الضرائب غير المباشرة.

وتعرف الضريبة النسبية على أنها "الضريبة التي يكون معدلها[1] ثابتاً رغم تغير المادة الخاضعة لها". وبعبارة أخرى هي التي يكون سعرها بنسبة ثابتة من وعاء الضريبة[2] ومهما كانت قيمة هذا الوعاء". ومثال ذلك: أن تفرض ضريبة على الدخل وبسعر ثابت مقداره 5%؛ فيكون هذا السعر واحداً بالنسبة لجميع الدخول الصغيرة أو الكبيرة الثابتة أو المتغيرة.

(1) ويقصد بالمعدل الضريبي النسبة بين الضريبة التي تجبى إلى المادة الخاضعة للضريبة.
(2) ويقصد بالوعاء الضريبي المادة الخاضعة للضريبة أو الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة.

أما الضريبة التصاعدية فهي "الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة" أي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها. ومثال ذلك: أن تفرض ضريبة على الدخل وبسعر 5% على المائة دينار الأولى، و15% على المائة دينار الثانية وهكذا (خلف، 2007).

وتعرف الضريبة المباشرة على أنها "الضريبة التي تقتطع مباشرة من دخل أو رأس مال المكلف، وتنصب مباشرة على ذات الثروة" وأشهر أنواعها: الضرائب على الدخل، والضرائب على رأس المال. أما الضريبة غير المباشرة فتعرف على أنها "الضريبة التي تقتطع بطريقة غيرمباشرة من دخل أو رأس مال المكلف، وتنصب على استعمالات الثروة". ومن أشهر أنواعها: ضرائب الإنتاج، وضرائب النفقات-الاستهلاك، وضرائب التداول، والضرائب الجمركية. وعليه فالضرائب المباشرة تنصب على وجود المال بحد ذاته تصرف به صاحبه أم لم يتصرف، استعمله أم لم يستعمله. وفي المقابل تنصب الضرائب غير المباشرة على استعمالات هذا المال (Ahuja, 1997).

ج- الرسوم والقروض العامة

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة التي تدخل خزانة الدولة بصفة تكاد تكون دورية ومنتظمة، والتي تستخدم حصيلتها في تمويل النشاط المالي وتحقيق المنافع العامة، وتحصل الدولة على إيراداتها من الرسوم كمقابل للخدمات التي تؤديها مرافقها العامة للأفراد من خلال النشاط العام الذي خلف المرفق العام أصلا من أجل القيام به.

ويعرف الرسم على أنه "مبلغ من النقود تحصله الدولة، أو من يمثلها من الأفراد جبراً مقابل خدمة خاصة أو نفع خاص تقدمه لهم" (عناية، 1998).

أما القروض العامة فتعتبر من مصادر الإيرادات المالية العامة للدولة. وغالباً ما تلجأ إليها الدولة في أحوال شبه استثنائية كمعالجة أوضاع إقتصادية وإجتماعية مستجدة أو لتغطية

العجز المالي في موازنة الدولة وغيرها، ويعرف القرض العام على أنه "عبارة عن مبلغ مالي تحصل عليه الدولة عن طريق اللجوء إلى الغير مثل: الأفراد و البنوك، أو غيرها من المؤسسات المالية، مع التعهد برد مبلغه ودفع الفوائد المترتبة عن مدته وفقاً لشروط معينة" (بادي، 1995). كما يمكن تعريفه على أنه عقد مالي تعقده الدولة أو من يمثلها مع الأفراد أو مع الهيئات أو مع دولة أخرى، تحصل بموجبه على مال تتعهد برده مع فوائده في تاريخ معين ينص عليه العقد. وتتنوع القروض العامة تبعاً لطبيعة القرض، أومصدره، أومدته. فبالنسبة لطبيعة القرض: فهنالك قروض اختيارية وقروض اجبارية[1]. وبالنسبة لمصدر القرض: فهنالك قروض داخلية وقروض خارجية[2]. أما بالنسبة لمدته: فهنالك قروض قصيرة الأجل، وقروض متوسطة الأجل، وقروض طويلة الأجل (بوالودنين، 1994).

وعليه حين تزيد النفقات العامة للدولة، فإنها تلجأ عادة إلى تغطية هذا الفرق وبشكل بارز من خلال الإقتراض العام (الداخلي والخارجي). ويعرف الدين العام على أنه مجموع مديونية الدولة عند نقطة معينة من الزمن والمتراكمة خلال السنوات السابقة. وبعبارة أخرى فإن الدين العام يشكل جميع الإلتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد المبالغ المقترضة (جامع، 1988). ويزداد حجم المديونية عادة نتيجة زيادة وتراكم القروض العامة.

ويجدر التنويه هنا إلى زيادة أهمية الدين العام في الإقتصاديات الحديثة، خاصة وأن النظرية المالية الحديثة تؤكد على أهمية الموازنات غير المتوازنة، وعلى أهمية الدين العام كوسيلة لتمويل النفقات العامة، وأداة مالية للتأثير على المتغيرات الإقتصادية وتحقيق أهداف

---

[1] يقصد بالقروض الاختيارية القروض التي يكون للأفراد حرية الاكتتاب بها. أما القروض الاجبارية تفرضها الدولة على الأفراد اجبارا دون أن يكون لهم حرية الاكتتاب فيها أم لا.

[2] ويعرف القرض الداخلي على أنه القرض الذي تحصل عليه الدولة من أشخاص طبيعيين او معنويين مقيمين في إقليمها بغض النظر عن جنسياتهم. ويعرف القرض الخارجي على أنه القرض الذي تحصل عليه الدولة من حكومة أجنبية او من الاشخاص الطبيعيين او المعنوين المقيمين في الخارج، ومن الهيئات والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

إقتصادية وإجتماعية وسياسة هامة. حيث تلجأ الحكومات إلى الإقتراض العام حين تعجز الإيرادات العامة من المصادر المختلفة الأخرى عن تغطية النفقات العامة المتزايدة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم التوافق الزمني بين تدفقات الإيرادات والنفقات العامة في المدى القصير. وكذلك يعتبر الدين العام في مفهومه الحديث بمثابة أداة مالية هامة يستخدم للتأثير على المتغيرات الإقتصادية وتحقيق أهداف إقتصادية محددة مثل تحقيق هدف الإستقرار الإقتصادي، وتعبئة المدخرات القومية، والإسراع في معدلات التكوين الرأسمالي والتنمية الإقتصادية. ومن المبررات الأخرى لإستخدام الدين العام تخفيف العبء الضريبي على الأجيال الحالية، ومشاركة الأجيال القادمة في تحمل عبء سداد القروض العامة، كون هذه القروض سوف تستخدم في النفقات العامة الحالية، ولكن آثارها سوف تستمر (الرفاعي، 2006).

إن للقروض العامة بشكل عام آثاراً على مستوى الإنتاج القومي بعض النظر عن مصدرها، وتتوقف هذه الآثار على كيفية إنفاق حصيلة القروض. ففي حالة إنفاق هذه الحصيلة في تمويل مشروعات ذات طبيعة استهلاكية أو خدمات لا تدر إيراداً يزيد في إنتاجيه العمل ورأس المال، فإنها قد لا تفيد سوى طبقات معينة. أما إذا أنفقت لتمويل مشروعات تعمل في المجالات الإستثمارية، فيؤدي ذلك إلى زيادة إنتاجية العمل ورأس المال وزيادة الموارد المالية للدولة، و بالتالي التخفيف من عبء خدمة الدين في المستقبل (عناية، 1998).

د- الإعانات المالية الأجنبية

تشكل هذه الإعانات مصدراً من مصادر الإيرادات المالية العامة للدولة، والتي تأتي من أفراد أو دول أو منظمات دولية ومؤسسات أجنبية وبنوك عالمية وغيرها من الهيئات الخارجية الأجنبية، وتسهم إلى حد كبير في تغطية النفقات العامة في كثير من دول العالم، وعلى الأخص النامية منها.

وقد تكون هذه الإعانات نقدية أو عينية. أما النقدية فتتمثل في النقد الأجنبي والعملات الصعبة. وقد تكون هذه الإعانات عينية تتمثل في سلع ومنتجات مدنية استهلاكية، أو عسكرية دفاعية. وقد تكون هذه الإعانات مشروطة أو غير مشروطة. أما المشروطة: فتكون مرتبطة بشروط غالباً ما تكون سياسية، أو عسكرية، أو إقتصادية تلتزم الدول الممنوحة بها كالدخول في أحلاف، أو معاهدات، أو تبني مواقف سياسية للدول المانحة، أو إدخال إصلاحات إقتصادية ومالية وإجتماعية، كما يلاحظ بالنسبة لشروط صندوق النقد الدولي في إعاناته المالية للدول. وأما غير المشروطة فغالباً ما تكون لأسباب انسانية أو تعاونية وتستهدف منفعة البلدان المانحة أو الممنوحة معاً؛ حيث تستفيد الدول المانحة بمساعدتها على تصريف منتجاتها الزائدة عن أسواقها المحلية، وعلى توثيق أواصر التعاون والصداقة مع الدول الممنوحة، وكذلك مساعدة الدول الأقل تقدماً على تمويل مشروعاتها، وتحقيق طموحاتها التنموية (رويلي، 1988).

2-3-3 مفهوم عجز الموازنة العامة

للتعرف على ماهية العجز المالي عند الحديث عن عجز موازنة الدولة، لا بد من تحديد دقيق لمفهوم العجز، والبحث عن مقاييس مناسبة تتفق والموضوع المراد قياسه. غير أنه لا يوجد مقياس واضح وكامل للعجز المالي في الموازنة العامة، وإنما توجد مجموعة من المقاييس، بحيث يفي كل مقياس بوظيفة معينة، ويقتصر على جوانب محددة، فمثلاً هنالك **المفهوم التقليدي للعجز** حيث يحدد العجز في الفرق السالب بين النفقات والإيرادات العامة. بحيث ينحصر العجز في الحكومة المركزية. وهذا لا يعطي صورة كافية عن حجم العجز، بحيث لا يدخل جميع القطاعات العامة في الحساب والتحليل (بيليجر ونشبسني، 1992). كما أن هنالك ما يسمى **بالعجز الموحد للقطاع العام**، حيث يحدد العجز بين جملة الإيرادات

الحكومية والقطاع العام وجملة نفقات جميع القطاعات الحكومية. وهذا يعطي مفهوم أوسع للعجز، كما أنه يحاول تفسير مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة، وما يترتب عليها من دين داخلي وخارجي. أما **العجز التشغيلي** فإنه يتمثل في متطلبات إقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحاً منه الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم من خلال معامل تصحيح نقدي، بحيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي تلحق بمديونيتهم من جراء إرتفاع الأسعار (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1988). أما **العجز المستتر** فهو العجز الناتج عن العمليات شبه المالية للمؤسسات المالية العامة مثل منح دعم اسعار الفائدة، ضمانات أسعار الصرف. ويمكن لهذا العجز أن يفوق مثيله الذي يحدث في القطاع العام (عنوز، 1998).

2-3-4 أسباب عجز الموازنة العامة وأثرها على النمو الإقتصادي[1]

وكما علمنا سابقاً، تعتبر السياسة المالية العامة إحدى أهم أدوات السياسة الإقتصادية الحكومية. وتقليدياً، ميزت النظرية المعيارية للمالية العامة (Normative Theory) والتي بدأها (Musgrave and Musgrave, 1984) ثلاثة وظائف رئيسية للسياسة المالية العامة، وهي التخصيص والتوزيع والإستقرار. حيث من خلالها تستطيع أيّ حكومة ضمان إستخدام فعال لمواردها المتاحة، وتحقيق التوزيع العادل للدخل، والمحافظة على إستقرار التنمية الإقتصادية. إعتماداً على المنطق القائم بتأثير السياسة المالية العامة على النمو الإقتصادي. حيث يرى كل من (Vito and Zee, 1997) إن الأسباب الأساسية للنمو الإقتصادي، بمعزل عن الصدمات الخارجية الغير متوقعة، يمكن أن تنحصر بالآتي: (1) كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية؛ (2) وتراكم الموارد المنتجة؛ (3) والتقدم التكنولوجي.

---

[1] يقصد بالنمو الإقتصادي: زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، نتيجة لزيادة الناتج القومي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية وإجتماعية وعكسه الركود والكساد (العيسى وقطف، 2006).

ولتأسيس العلاقة بين السياسة المالية العامة -بجانبيها النفقات العامة والإيرادات العامة من جهة - والنمو الإقتصادي من جهة أخرى، يجب فحص الآليات التي من خلالها تؤثر السياسة المالية العامة على عوامل النمو الإقتصادي المذكورة أعلاه في المدى القصير، وكذلك في المدى البعيد. حيث أن الأهمية في تمييز هذين التأثيرين -قصير وبعيد المدى- تظهر لسببين وهما: تأثيراتهما المعاكسة على الإقتصاد. كما أن التأثير بعيد المدى متأصل في السياسة المالية العامة. بمعنى آخر، هناك "وقت بين عمل هذه السياسة وتأثيرها في الإقتصاد". لذا، فإن التمييز بين تأثيرات المدى البعيد والمدى القصير للسياسة المالية العامة ليس فقط تمرين ذهني ونظري، لكنه أيضاً له دور ونتائج مهمة في صنع السياسة المالية للدول (Mankiw, 1994).

وبتحليل شقّي الموازنة العامة يتضح لنا أن هنالك عدة متغيرات ساهمت في تعميق عجز الموازنة العامة وتنميته بحيث إنقلبت المعادلة، فبعد أن كانت سياسة العجز سياسة هادفة ومقصودة للنهوض بالإقتصاد ونموه، أصبحت هذه السياسة تشكل عبئاً على الموازنة العامة، وبالتالي التأثير سلباً على الإقتصاد ونموه بحيث بقي في ركود مزمن. ولعل أبرز تلك المتغيرات تتمثل في النفقات والإيرادات العامة.

2-3-4-1 النفقات العامة وأثرها على النمو الإقتصادي

لقد اختلفت النظرة إلى النفقات العامة بإختلاف الأنظمة والمدارس المالية الإقتصادية. فالفكر الكلاسيكي يرى بضرورة خفض النفقات العامة، ذلك أن زيادة هذه النفقات تعني في نظرهم زيادة عجز الموازنة. أما الفكر المالي الكنزي فيرى أن زيادة النفقات العامة على المدى القصير والتمويل بالعجز -في أوقات الكساد- سيؤدي إلى تحقيق إنتعاش إقتصادي على

المدى الطويل، وذلك من خلال توظيف كامل للموارد الإقتصادية، وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على تقليص عجز الموازنة على المدى الطويل.

أما بالنسبة للدراسات الحديثة في هذا المجال، فقد بينت معظم الدراسات أن زيادة النفقات أدت إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدول المتقدمة (Wanger and Buchanan, 1989; Shibata and Kimura, 1987; Barro, 1988, Tridimas, 1992) أما دراسة (الحموري والبيطار، 1995) فقد بينت أن معظم الزيادة التي طرأت على عجز الموازنة في الأردن كان سببها زيادة النفقات العامة، وبالتالي فإن تقليص حجم النفقات وحصرها في الإيرادات العامة يعتبر خطوة أساسية لمعالجة العجز المالي.

يعود قانون واجنر (Wagner Law) المعروف في أدبيات المالية العامة في علم الإقتصاد إلى الملاحظة المعروفة التي قدمها الإقتصادي الألماني (Adolph Wanger) في عام (1893) والتي تنص على "أن هنالك علاقة وطيدة بين نمو الإقتصاد والنمو النسبي للقطاع العام". وإن هذه العلاقة ضمنياً ناتجة من النمو الإقتصادي الذي يؤدي إلى تغيرات هيكلية كبيرة في العلاقات الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع، وإلى نمو الطلب الكلي الذي يقوم بتلبية جزء منه القطاع العام، وهذا بدوره يؤدي إلى نمو القطاع الحكومي في الإقتصاد. ووفقاً لواجنر (Wagner) فإن النمو النسبي للقطاع الحكومي صفة متأصلة في إقتصاديات الدول. ووفقاً لهذا القانون (Wagner Law) فإن نمو القطاع العام يعود للأسباب التالية (آل الشيخ، 2002):

أولاً: أن الطلب على السلع العامة ينمو مع إرتفاع معدلات التحضر (الزيادة السكانية في المدن) والتصنيع. وإن إرتفاع معدلات التحضر سيؤدي إلى إرتفاع الطلب على البنية الأساسية

الإجتماعية، وأن نمو التصنيع في المجتمع سيؤدي إلى إيجاد ونمو علاقات تعاقدية أكثر تطوراً توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة ومن ثم إلى التوسع في القطاع العام.

ثانياً: كلما زاد الدخل في الإقتصاد كلما إرتفع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية التي تؤدي إلى إرتفاع النفقات الحكومية.

ثالثاً: إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية بعيدة المدى مع ما يصاحبها من تغيرات تكنولوجية وتقنية ستؤدي إلى مزيد من الضغوط على الدولة لتتدخل بشكل أكبر في الإقتصاد مما يترتب عليه أثار مالية على الموازنة.

أما بيكوك-وآيزمان (Peacock-Wisman) في دراستهما المشهورة سنة 1961 عن تزايد النفقات العامة في المملكة المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 1890-1955 فقد تناولا هذه الظاهرة من وجهة نظر أخرى. حيث أشارا إلى أن تزايد النفقات العامة تحدث على شكل هزات بسبب الإضطربات الإجتماعية التي تدفع بالنفقات إلى الهضبة المالية الجديدة (Peak) أي أن الإتجاه العام للزيادة في النفقات العامة لن يكون مستمراً ولا ممهداً، وسيكون لدى المجتمع رغبة في تمويل النفقات العامة بعد وصولها إلى الهضبة المالية الجديدة إثر أحداث إجتماعية (اللوزي، 1999).

ويمكن للنفقات الحكومية أنْ تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وذلك من خلال تأثيرها على فاعلية تخصيص الموارد الإقتصادية، وتراكم المصادر المنتجة. وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على معدل إنتاج القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، إن زيادة النفقات الحكومية على السلع الوسيطة العامة (Public Intermediate Goods) مثل بناء الطرق والجسور أو تمويل التعليم، عن طريق فرض الضرائب أو عن طريق الإقتراض، يسحب مصادر مالية من القطاع الخاص. ومع الوقت فإن هذه السلع الوسيطة العامة تصبح متوفرة

مجاناً وفعّالة بالكامل، وتؤثر على معدل إنتاج قوة العمل والشركات التي تستغل هذه السلع. وهذا بدوره يُمكن أن يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاجية وخصوصاً التكاليف التعاقدية (Transaction Costs)، ويحرر الأموال لإستثمارات جديدة لرأس المال المادي والبشري، وبالتالي تحسين معدل إنتاجية عوامل الإنتاج الحالية. وعلى العكس، فالبنى التحتية غير المتطورة قد تشوه هيكل الصناعة وتجعله أقل كفاءةً. حيث أن عدم توفر شبكة طرق موسعة يمكن أن يسبب مركزية غير منتجة وتكامل عمودي لعملية الإنتاج (Daniel, 2001)، وهذا بدوره ينعكس سلباً على النمو الإقتصادي.

وفي أغلب الدراسات والكتابات في قضية الإستثمار العام، يتم النظر إلى ظاهرة النمو الإقتصادي من منظور بعيد المدى، لذا فإن التحليل مُركز في هذه الدراسات على تأثير النفقات الحكومية على التوزان الإقتصادي في المدى البعيد، تاركين دور هذا التأثير في المدى القصير. وعلى أي حال، فإن دراسة تأثيرات الأجل القصير أيضاً تعتبر قضية مهمة. وعليه ستقوم هذا الدراسة بأخذ هذه القضية بعين الإعتبار ووفقاً لمنهجيتها.

وكما ذكرنا سابقاً تنقسم النفقات الحكومية إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية. وفيما يتعلق بتأثير النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية على النمو الإقتصادي في المدى القصير والبعيد، يمكننا توضيح ذلك وفقاً للتسلسل التالي:

أ- تأثير النفقات الجارية على النمو الإقتصادي إما صفراً أو إيجابياً وذلك في المدى القصير. ويمكن تحقيق التأثير الإيجابي بشرطين وهما: (1) عدم مرونة الأسعار في المدى القصير و/ أو(2) عدم التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج في الإقتصاد (Underemployment) . وكلا الشرطين السابقين مرتبط بمنحنى عرض كلي مسطح (Flat Curve). وتُقابل هذه الحالة التحليل الكنزي في الإقتصاد (Dornbusch and Fischer, 1987). وتحت هذين الشرطين،

تحفز النفقات الجارية المرتفعة للحكومة الطلب على السلع والخدمات، والذي بـدوره يـشجع المنتجين على زيادة إستخدام طاقاتهم الإنتاجية من خلال استخدام رأس مال جديد، وتعيـين مورد بشري للعمل، وهكذا للتوسع في عملية الإنتاج. كما أن تأثير النفقات الجاريـة سـيكون بعيد المدى إذا إستمر الإقتصاد في حالة عدم التوظيف الكامل وبشكل دائم. وعليه فإن السياسة المالية التوسعية ستستمر في حفز نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى يتم تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. بعد ذلك، ستصبح هذه السياسة تضخمية ولن يكون لها أثـر علـى النـاتج المحلي الإجمالي الحقيقي. على أية حال، إذا لم يكن هناك حالة عدم توظيف كامل لعناصـر الإنتاج في الإقتصاد، فإن تأثير النفقات الجارية المرتفعة للحكومة على الإستهلاك قد يـستمر فقط لفترة قصيرة جداً. لأن الزيادة في الطلب في هذه الحالة ستكون إصطناعية بالطبيعة (ليس لها علاقة بالتغييرات الدائمة في أذواق المستهلكين ولا تؤثر على معـدل الإنتـاج). وعليـه سيكون لهذه السياسة تأثير إنكماشي في المدى البعيد.

ب- تأثير النفقات الجارية على النمو الإقتصادي في المدى البعيد إما سلبياً أو غير جوهري.

في الوقت الذي حفز الطلب المصطنع على السلع والخدمات في المدى القصير زيادة الإنتاج، فإن زواله أو ضعفه سيؤدي إلى غياب المحفز وبالتالي لم يعد أمام المنتجين أي محفز لإبقاء التوسع في الإنتاج، لذا، فإن معدل نمو الإنتاج في المدى البعيد سينخفض. وتُقابل هذه الحالـة التحليل الكلاسيكي في الإقتصاد. ويمكن تفسير طبيعة هذه الإنخفاض في معدل الإنتاج موضّح بالتأثير ذو النتيجة العكسية للنفقات الجارية. ومن الناحية الأخرى، فإن هذه النفقات قد لاتؤثر على معدل الإنتاجية الحالي للقطاع الخاص. فمن الممكن أن يتم تمويل هذه النفقات من خلال فرض ضرائب، والذي بدوره يخفض العائد على الإستثمار ويؤثر على حوافز الإنتاج عنـد

المنتجين. وعليه فإن هذين التأثيرين يعززان بعضهم البعض، وفي المدى البعيد يسهمون في تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي (Plosser, 1992).

ج- **تأثير النفقات الرأسمالية على النمو الإقتصادي سلبياً في المدى القصير.** هذا المقترح يمكن أن يُصوّر بنموذج السلع الرأسمالية العامة، والذي قام بتطويره (Feehan, 1998) والفكرة الرئيسية لهذا النموذج، تفترض بأن منحنى إمكانيات الإنتاج (PPF)، يتأثر بالنفقات العامة. وعليه عندما تقوم الحكومة بتمويل النفقات الرأسمالية فإنها تحتاج إلى سحب كمية من هذا التمويل من القطاع الخاص. وعليه وفي المدى القصير، وقبل أن يصبح الإستثمار في السلع الرأسمالية الحكومية منتجاً، سيقود ذلك إلى خفض الإستثمار الخاص، وهذا بدوره يعيق النمو الإقتصادي.

د- **تأثير النفقات الرأسمالية على النمو الإقتصادي في المدى البعيد إيجابياً.** هذا المقترح ينبع من طبيعة الإستثمار العام. وعادةً تستثمر الحكومة في مشاريع عائداتها الإجتماعية أعلى من عائداتها الخاصة، ولا يمتلك القطاع الخاص الحافز على الإستثمار فيها. ومن هذه المشاريع: الإستثمارات في البنى التحتية، وبعض الإستثمارات في رأس المال البشري، وغيرها. إن الإستثمار في مثل هذه المشاريع يؤثر وبشكل إيجابي على معدل إنتاجية القطاع الخاص، وزيادة عوائد الإستثمار.

وفي الكثير من الدراسات هنالك جدل حول طبيعة الإستثمار العام. فيرى البعض أن الإستثمار العام مكمل للإستثمار الخاص وله تأثير إيجابي على الإقتصاد ككل (إستثمار في البنى التحتية ورأس المال البشري) (Barro and Lee, 1994). في حين يرى أخرون، أن الإستثمار العام يمكن أن يكون بديلاً للإستثمار الخاص (مثل الإستثمارات العامة في المشاريع التجارية). وتحت هذه الظروف، فإنه من المتوقع وحتى في المدى البعيد بأن مثل هذه

الإستثمارات ستكون منتجة بالكامل؛ ومع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، سيكون إستثمارات القطاع الخاص في مثل هذه المشاريع أكثر إنتاجيةً ويمكن يولد عائدات أعلى.

ومن خلال الطرح السابق للعلاقة ما بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي، والتي إفترضت ضمنياً بأن النفقات الحكومية العالية سيتم تمويلها إما عن طريق فرض الضرائب أو اللجوء إلى الإقتراض المحلي. وأما المصدر الثالث لتمويل هذه النفقات هو الإقتراض من الخارج. وهذا الخيار يخفف عبء الحكومة في المدى القريب. ولكن في المدى البعيد فإن إلتزامات الحكومة المستقبلية إلى الدائنين الأجانب ستزداد. وبالتالي ستعمد الحكومة إلى أن تخفض نفقاتها الجارية أو نفقاتها الراسمالية أو فرض ضرائب أعلى. وفي المدى البعيد سيؤثر ذلك سلبياً على النمو الإقتصادي. بحيث تقل قدرة هذه الحكومة على الإقتراض من الأسواق الدولية أو من الحكومات الأجنبية.

2-3-4-2 الإيرادات العامة وأثرها على النمو الإقتصادي

تمثل الإيرادات العامة الوجه الآخر للنفقات العامة، فالرغبة في زيادة النفقات العامة لابد من أن تقييم في ضوء التكاليف المحتملة لزيادة الإيرادات العامة. وتشير أدبيات إقتصاديات التنمية أن هنالك علاقة طردية بين مستوى الدخل الفردي ونصيبه من الضرائب المباشرة، وأن البلدان التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل القومي يكون فيها نصيبه من الضرائب المباشرة منخفض أيضاً، والعكس صحيح. إلا أن إرتفاع معدلات الضرائب المباشرة على الدخل له أثار سلبية. فالضرائب على الدخول تؤثر في الإدخار من خلال تخفيض الدخل الشخصي المتاح، مما يسبب إنخفاضاً في الإستهلاك والإدخار المالي، وبالتالي انخفاض الناتج القومي. كما أن الضرائب على الفوائد أو عوائد أسهم الشركات تسهم في تخفيض العائد على رأس المال، وبالتالي خفض الإدخار (عنوز، 1998).

أما الضرائب غير المباشرة عادةً ما تكون أكثر فاعلية من الضرائب المباشـرة فـي الوصول إلى عدد أكبر من السكان ومقبولة سياسياً، لأن توزيع أعبائها غير واضح، والتكاليف الإدارية لجبايتها وإدارتها عادة ما تكون أقل. ويمكن تقسيم هـذه الـضرائب إلـى قـسمين: الضرائب المفروضة على التعاملات الداخلية والضرائب المفروضة علـى التجـارة الدوليـة (الصادرات والمستوردات) (عنوز، 1998).

حيث أن الضرائب المفروضة على الإستهلاك (التعاملات الداخلية)، توصـف بأنهـا ذات أثر إنكماشي (Contractionary) وذلك لأن الإستهلاك سينخفض كحصة في الدخل كلما إزداد الدخل. فعندما تفرض هذه الضريبة على السلع الضرورية، فإن المتضرر الأكبر مـن هذه الضرائب غالباً ما تكون الفئات الفقيرة؛ لأن الميل الحدي للإستهلاك للطبقات الفقيرة أعلى منه للطبقات الغنية. والطريقة المفضلة لهذه الضريبة هو استثناء بعض السلع الإستهلاكية التي تشكل أهمية في دخول الطبقات الفقيرة. في حين إذا كان الجـزء الـذي تقتطعـه الـضريبة مخصصاً للإدخار، وكان هذا الإدخار مخصصاً للإستثمار، فإن الضريبة في هذه الحالة تؤثر سلباً على الإستثمار. أما الضريبة المفروضة على الإنتاج يمكن أن تقلل من حافزية الإنتـاج عن طريق الحد من اندفاع الفرد في زيادة نشاطه من أجل زيادة دخله إذا أدت الضريبة إلـى إقتطاع الزيادة منها. كما أن هذه الضريبة وفي السوق التامة تؤدي إلى رفع تكاليف الإنتـاج، لأن المنتج لا يستطيع زيادة السعر بحيث يتضمن الضريبة، لأن السعر يتم تحديده وفقاً لآليـة العرض والطلب في السوق، ولذلك يقع أثرها على المنتج بخفض أرباحه، وهذا يـؤدي إلـى التأثير سلباً على الإنتاج في السوق التامة. في حين أن المنتج في السوق غير التامة وبالـذات الإحتكار التام يستطيع زيادة السعر بمقدار الضريبة إعتماداً على قوته الإحتكارية وسـيطرته على السوق، وعلى كل من مرونة الطلب ومرونة العرض (خلف، 2007). أمـا الـضرائب

على التجارة الخارجية، فإنها تفرض لتوفير الحماية اللازمة للمنتجات المحلية في وجه المنافسة من السلع الأجنبية.

وقد درس (Hatzinikolaou, 1997) اثر السياسة الضريبية و النفقات الحكومية على إدخار القطاع الخاص، حيث أشارت نتائج دراسته إلى أن زيادة الضرائب كسياسة دائمة، مع زيادة النفقات العامة، قد أدى إلى إحداث تأثيرات سلبية على إدخار القطاع الخاص. وهذا الأثر السلبي على الإدخار انعكست أثاره سلباً على الإستثمار، وبالتالي حدوث الإنكماش الإقتصادي، والذي أثر سلباً على الموازنة العامة. إذ أن زيادة الضرائب في أوقات الإنكماش الإقتصادي ستؤدي إلى التهرب الضريبي، وهروب رؤوس الأموال، وهكذا تقل الحصيلة الضريبية مع زيادة النفقات، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الموازنة مرةً ثانية.

أما البديل الآخر للضرائب كوسيلة لتمويل النفقات العامة هو لجوء الدولة إلى التمويل عن طريق القروض العامة. وأما عن العلاقة بين القروض العامة وعجز الموازنة، فيرى أصحاب الفكر الكلاسيكي بأن اللجوء إلى سياسة الاقتراض تعمل على زيادة عجز الموازنة. وذلك لإفتراضهم بعدم كفاءة القطاع العام في عمليات الإنتاج، وبالتالي فإن المشاريع التي تم تمويلها بالقروض لن تكون قادرة على خدمة وسداد تلك القروض. كما أن هذه القروض تعيد توزيع العبء المالي العام بين الأجيال المتلاحقة، ذلك أنه ينقل العبء الضريبي من الجيل الحالي إلى الأجيال اللاحقة. أما أصحاب الفكر الكينزي فيرون أن القروض العامة تساعد في زيادة الإنتاج ورفع مستوى الدخل القومي، وذلك عن طريق تحسين مستوى توظيف عناصر الإنتاج، وبالتالي فإن القرض ليس مجرد ضريبة مؤجلة بل إنه مصدر مهم من مصادر الإيراد العام (Carneiro ***et al***, 2004). ويرى (Vickery, 1992) بأن أثار الدين العام تعتمد بشكل كبير على الهيكل الضريبي الذي يتم عن طريقه تمويل خدمة وسداد الدين العام في

المستقبل. أي أنه يعتمد على مرونة الحصيلة الضريبية. كما يرى (Vickery) بأن أفضل طريقة لمعالجة العجز على المدى الطويل هو زيادة العجز على المدى القصير وذلك باللجوء إلى الإقتراض لتمويل العملية التنموية، مما يؤدي إلى الإنتعاش الإقتصادي، الذي يؤثر ايجاباً على عجز الموازنة ويقلصه. وحيث أن هذه السياسة لا تتفق وحالة الدول النامية، فإن اللجوء إليها في هذه الدول سيؤدي إلى مزيد من العجز وهكذا.

ويرى أصحاب الفكر المالي الحديث أنه في حالة العجز المزمن للموازنة العامة فإن اللجوء المستمر للدين العام سترتب عليه دفع أقساط وفوائد ومن ثم زيادة النفقات العامة وزيادة العجز، فتمويل العجز المزمن بالدين العام هو سياسة ستسهم في زيادة العجز وليس معالجته (Bennet, 1989). وعن تأثير تمويل عجز الموازنة العامة بالدين العام على الإقتصاد ونموه، فإن (Daehman, 1994) يرى بأن هذا التمويل يؤثر على نمو الإقتصاد من خلال المزاحمة المالية (Financial Crowding Out) حيث أن زيادة عجز الموازنة وتمويله عن طريق التمويل الداخلي مع ثبات بقية العناصر سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على القروض والذي بدوره يؤدي إلى إرتفاع سعر الفائدة، وبالتالي فإن الإستثمار الإنتاجي يقل بحيث يقود إلى تقليل التكوين الرأسمالي، وهذا سوف يقود إلى نتائج وخيمة على الإقتصاد.

لذلك فإن تمويل العجز بالدين العام، ينبغي أن يكون وفق الأسس الإقتصادية والمالية، بحيث يتم دراسة مستوى توظيف عوامل الإنتاج، وكيفية إنفاق هذا الدين في تمويل مشاريع إنتاجية قادرة مستقبلاً على سداد هذه القروض وفوائدها.

ومن التحليل السابق لأسباب عجز الموازنة، يتضح لنا أن العجز المالي يحصل نتيجة عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة. لذلك تركزت جهود معالجة العجز المالي، إما من خلال تنمية الإيرادات العامة، أو تقليص النفقات العامة، أو مزيج من كليهما، من أجل

الوصول إلى حالة التوازن سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. وفي هذا السياق، سيتم استعراض دراسة (Miller and Russek) والتي درست أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجد الباحثان أن هيكل المالية العامة يـؤثر على النمو الإقتصادي. فزيادة ضريبة الدخل وتقليص ضريبة الإستهلاك يـؤدي إلـى نمـو الإقتصاد. كما أن تقليل النفقات العامة على التعليم والنقل والضمان الإجتماعي سيؤدي إلى نمو الإقتصاد (عنوز، 1998).

يتضمن التحليل السابق بعض المؤشرات أو الإرشادات الواضحة للـسياسة الماليـة، والتي يمكن للحكومة أن تتبناها في أنشطتها وسياساتها الإنفاقية والضريبية بقـصد مواجهـة الدورات التجارية وتقليل تذبذبها، وتحقيق مستويات الإنتاج والتوظيف المرغـوب فيـه فـي المجتمع. ويمكن إجمال هذه السياسات بما يلي (العيسى والقطف، 2006): في أوقات الكـساد حيث يكون من المرغوب فيه زيادة الطلب الإجمالي إلى مستوى التوظيف غير التـضخمي، فإن الحاجة تكون ماسة إلى إتباع سياسة مالية توسعية لسد الفجوة الإنكماشية. وتتضمن هـذه السياسة إما زيادة النفقات الحكومية أو تخفيض حصيلة الضرائب المفروضة، أو مزيجاً مـن كلا البديلين. فـإذا كانـت موازنـة الدولـة متوازنـة بدايـة، فـإن أي سياسـة توسـعية (Expanionary) من هذا القبيل، سوف تؤدي إلى نشوء عجز في الموازنة أو بعبارة أخرى سوف تتطلب تمويلها بالعجز. أما في أوقات التضخم، حيث يكون من المرغوب فيه تخفـيض الطلب الإجمالي، فإن الحاجة تصبح ماسة لاتبـاع سياسـة إنكماشـية (Contractionary). وينطوي إتباع مثل هذه السياسة إما على تخفيض النفقات الحكومية أو زيادة حصيلة الضرائب المفروضة، أو مزيجاً من كلا البديلين. فإذا كانت موازنة الدولة متوازنة بداية، فإن أي سياسة

إنكماشية من هذا القبيل، سوف تؤدي إلى نشوء فائض في الموازنة. وفي مثل هذه الحالة فإن أي زيادة متوازنة في مالية الدولة وموازنتها ستؤدي إلى آثار تضخمية.

وعليه تأثرت المالية العامة بالنظرية الإقتصادية الحديثة. وقد إهتمت هذه النظرية بدراسة النشاط الإقتصادي على مستوى المجتمع كله، والعوامل التي تحدد مستوى التوازن في الإقتصاد القومي، وذلك من خلال أدوات السياسة العامة. وقد أصبح مفهوم المالية العامة يتضمن دراسة لإقتصاديات القطاع العام، وكيفية استخدام أدوات المالية العامة للتأثير على النشاط الإقتصادي، من أجل تحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية معينة. وتبعاً لذلك فإنه لم يعد هنالك أهمية لتحقيق التوازن في الموازنة العامة للدولة. بل أن النظرية المالية الحديثة تدعو بصراحة إلى تحقيق عجز في موازنة الدولة لمواجهة تفادي اثار التراجع أو الركود الإقتصادي، وإلى تحقيق فائض لمواجهة وكبح جماح التضخم. ولكن المشكلة تكمن في هذا المجال إلى أن الدورات التجارية رغم أنها متكررة الحدوث إلا أنها ليست منتظمة من حيث المدى والتوقيت كما أن قممها وقيعانها ليست متساوية عادة. ومن هنا يصعب على الحكومة أن تتنبأ سلفاً بمواردها ونفقاتها خلال فترة الدورة التجارية. وليس من المؤكد أن يساوي الفائض المتحقق في فترة الرواج العجز المتحقق في فترة الركود الإقتصادي. ومن أبرز سياسات الموازنة العامة والتي حددتها لجنة التنمية الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية (Dore and Nachega, 2000): تحديد مستوى النفقات المناسب، وذلك بناءً على الإعتبارات والمزايا المرغوب فيها في الأجل الطويل وبغض النظر عن اعتبارات الإستقرار الإقتصادي. ثم تحديد معدلات الضريبية اللازمة لتغطية هذه النفقات عند مستوى مرتفع من التوظيف، بالإضافة إلى تحقيق فائض معتدل ومعقول أيضاً. وحسب رأي لجنة التنمية المشار إليها آنفاً، فإن هذه الخطة تؤدي إلى موازنة متعادلة خلال الدورة التجارية. كما أنها تمنع أو

ترفض استخدام سياسات مالية حصيفة أو مطلقة[1] (Discretionary Policies) والتي يصعب في الغالب تطبيقها لأسباب سياسية وإقتصادية. وبدلاً من ذلك فإنها تعتمد على إستخدام أدوات الإستقرار التلقائي[2] (Automatic Instruments) للحفاظ على الإقتصاد عند مستوى مرتفع من التوظيف. والنتيجة موازنة متوازنة دورياً على المدى الطويل مع مرونة تلقائية. ويعاب على هذه الخطة بأن الإعتماد على عوامل الإستقرار الذاتي قد لا يكون كافياً لمنع الذبذبات الصغيرة من أن تتطور إلى ذبذبات كبيرة. وإمكانية حدوث فترات تحتاج إلى تكوين عجز أو فائض في الموازنة أكثر مما هو مخصص أو مخطط له.

أما رؤى صندوق النقد الدولي حديثاً في معالجة عجز الموازنة يتمثل في تقليل وكبح نمو النفقات العامة، وأن تعمل الحكومات في نفس الوقت على زيادة مواردها من الإيرادات المحلية. وبناءً على تلك الرؤى فإن الإطار العام للمطالب التي يحددها الصندوق الدولي والتي تستهدف تقليل العجز في الموازنة العامة تتجلى في الأمور التالية: تقليص دور الدولة في النشاط الإقتصادي، وتشجيع دور القطاع الخاص للدخول في المجالات الإستثمارية، وذلك من خلال نقل الملكيات العامة الى الملكية الخاصة (منح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد) (ماهر، 2002)، بحيث تخضع مؤسسات القطاع العام لعملية "الخصخصة"، وذلك لتحسين أداء تلك المؤسسات، وتحقيق الكفاءة فيها. وإلغاء التدخل الحكومي في مجال تسعير منتجات القطاع الخاص، وترك قوى السوق لتحدد أسعار منتجات هذا القطاع. أما من ناحية تقليل النفقات العامة، فيجب تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، حتى يمكن إعادة الحياة لعلاقة

---

[1] هي السياسة التي تهدف الى التأثير على مستوى الإنتاج والدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير على مستوى الطلب الكلي عن طريق إحداث تغيرات معتمدة في مستوى النفقات أو مستوى الضرائب أو كلاهما معاً. وتستخدم هذه السياسة من قبل الحكومات وفقاً للحالة الاقتصادية السائدة (ركود أو انتعاش) (العيسى والقطف، 2006).

[2] من الأمثلة على هذه أدوات: الايرادات الضريبية التصاعدية أو النسبية، والتي تزيد مع تزايد الدخل القومي، والمدفوعات التحويلية (Transfer Payments) التي تهدف الى تحسين مستوى دخول الفئات الفقيرة أو تعويض العاطلين عن العمل. ويضاف الى هذه الادوات سياسات الدعم (Subsidies Policy) والتي تهدف الى دعم بعض القطاعات الإنتاجية وخاصة في أوقات الركود (العيسى والقطف، 2006).

العرض والطلب في سوق العمل حتى ولو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرنامج، إضافة إلى إلغاء الوظائف الشاغرة، وتجميد التعيين، وفصل العاملين الزائدين عن الخدمة. وكذلك التخلص من الدعم الإقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة من جراء الخسائر المتلاحقة لبعض الوحدات الإنتاجية بالقطاع العام ويكون ذلك من خلال العمل على إداراتها على أسس إقتصادية لكي تحقق ربحاً، وإجراء تخفيض في بند نفقات الدعم ذات الطابع الإجتماعي، خاصة بما يتعلق بدعم أسعار السلع التنموية الضرورية (منشورات البنك الدولي، 2004).

وأما فيما يتعلق بالضرائب والقروض، فيجب تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول التي يحققها رأس المال الخاص من نشاطه في المشروعات الجديدة. وذلك بشكل يمكن من حفز المستثمرين على زيادة إستثماراتهم وتشجيعهم على الإستثمار، وتقديم تسهيلات جمركية على الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج حتى يمكن خفض نفقات الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة للأرباح والدخول. كما أن السبيل الأمثل لتمويل العجز هو الإقتراض الداخلي، مع ما يتطلبه من إرتفاع أسعار الفائدة عن معدلها العام.

وبالنظر إلى رؤى صندوق النقد الدولي سالفة الذكر، نلاحظ أن هنالك عودة إلى الإتجاه الكلاسيكي التقليدي، حيث أن هذه الرؤى قائمة على أن تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية هو الذي أدى إلى ظهور المشكلات الإقتصادية المختلفة ومنها عجز الموازنة العامة. كما أن سياسة صندوق النقد الدولي الحديثة وجهت جل إهتمامها على خفض العجز في الموازنة، متناسية التأثيرات الجانبية لخفض النفقات العامة على أصحاب الدخول المتدنية. وحتى في السياسة الضريبية المقترحة والتي عمدت إلى تقليل الأعباء الضريبية مع توسيع في

القاعدة الضريبية، فقد أغفلت مرة أخرى أصحاب الدخول المتدنية، فهي عملت على حماية الطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة. أما في الجانب المتعلق بالإقتراض الداخلي، تجاهل الصندوق الأثر السلبي للمزاحمة المالية على النمو الإقتصادي، والذي يثبط الإستثمار ويكبحه.

2-4 العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي.

إن فكرة الناتج المحلي الإجمالي تشمل كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة على البقعة الجغرافية للوطن. كما يمكننا أن نعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه "القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي". ويعني هذا ببساطة أنه يقتصر على إحتساب ما ينتجه المجتمع أو الإقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للوطن، ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج.

وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) تصبح قاصرة على تحويلات العاملين في الخارج أو صافي المعاملات الخارجية. وقد برزت في السنوات الأخيرة أهمية التميز بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) نظراً لبروز ظاهرة الهجرة العمالية الدولية، وزيادة أهمية تحويلات العاملين في الخارج. من هنا نلاحظ أن الأردن درج على استخدام فكرة الناتج المحلي الإجمالي، مستهدفاً قياس مستوى أداء وإنجاز الإقتصاد القومي الأردني بكافة عناصره ومكوناته المحلية (خلف، 2007).

لا شك أن حسابات الدخل القومي تكشف عن المدى التطور الذي يلحق بالإقتصاد القومي لأي بلد ومن فترة لأخرى، حيث تظهر أهمية حسابات الدخل القومي في النواحي التالية وفيما يتعلق بالسياسة المالية العامة للدولة (الخصاونة، 1995):

1- تظهر تقديرات الدخل القومي للسنوات المتعاقبة مدى نجاح السياسة الإقتصادية للدولة من خلال دراسة معدلات النمو في الدخل في سنة معينة ومقارنتها بمعدلات النمو في الدخل في السنة نفسها أو السنوات السابقة.

2- التقديرات المتوقعة للدخل القومي في السنوات المقبلة تساعد الدولة على رسم سياستها المالية المقبلة. فإما أن تتوسع في النفقات الحكومية وتخفض حجم الضرائب لمعالجة حالة الكساد أو العكس صحيح.

3- إن حسابات الدخل القومي تساعد على معرفة قدرات الأفراد على تحملهم للأعباء الضريبية "الطاقة الضريبية". ويمكن قياس الطاقة الضريبية بنسبة الحصيلة الإجمالية للضرائب في سنة معينة إلى حجم الدخل القومي في السنة نفسها.

4- تكشف حسابات الدخل القومي عدالة التوزيع الوظيفي لعناصر الإنتاج. فكلما كانت نسبة الإجور إلى عوائد حقوق الملكية تتجه نحو الزيادة فإن ذلك يعتبر مؤشراً إيجابياً نحو عدالة توزيع الدخل.

ويمكن حساب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بطريقتين: الأولى باستخدام الأسعار الجارية والثانية باستخدام الأسعار الثابتة. ويطلق على الناتج المقدر بالطريقة الأولى بالدخل النقدي. كما يطلق على الناتج بالطريقة الثانية بالدخل الحقيقي. أما عن أهم طرق احتساب الناتج المحلي الإجمالي فهنالك طريقتين وهما: طريقة الإنفاق[1]، وطريقة الدخل[2].

---

[1] تعتمد طريقة الإنفاق على تقدير إجمالي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في المجتمع، والتي تباع في أسواق الإنتاج. وتتضمن هذه الطريقة مجموعات الإنفاق الأساسية وهي: الإنفاق الإستهلاكي، ومجمل الإستثمار المحلي الخاص، والإنفاق العام، وصافي المعاملات الخارجية.

[2] يحسب الناتج المحلي الإجمالي في هذه الطريقة على أساس تقدير وجمع قيمة الدخول المكتسبة التي يحصل عليها مالكوا عوامل الإنتاج لقاء مساهمة هذه العوامل في العملية الإنتاجية وذلك خلال وحدة الزمن. وتتضمن هذه الطريقة البنود المتعلقة بالإجور، وريع الأرض، وفائدة رأس المال، وربح الريادي.

وكما هو معروف فإن العلاقة المعروفة ما بين الايردات العامة والنفقات العامة من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، تتلخص في أن جزءاً من الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لا بد من أن ينعكس على شكل نفقات حكومية وايرادات عامة (الطلافحة، 1992).

أن التطورات الحديثة في عجز موازنات الحكومة وفي العديد من الدول النامية أبزت قضية جوهرية حول كيفية معالجة هذا الخلل، أهو عن طريق تغيير نفقاتها العامة والسماح لإيراداتها العامة بمعالجة العجز عن طريق فرض الضرائب، أم استخدام هاتين الأداتين معاً وبشكل متزامن؟. أن الادبيات النظرية حول هذه القضية طورت العديد من المداخل لتوضيح لماذا يتبع عجز الموازنة الكبير زيادة في الضرائب أو تقليل النفقات العامة؟ (Payne, 2003). وعليه كانت العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية محور اهتمام علماء الإقتصاد والمالية العامة معاً. لما لها من دور في تسليط الضوء على أسباب عدم التوازن في الموازنة العامة، وبالتالي معالجة هذه الحالة سواء في المدى القصير أو المدى البعيد. ويمكن التمييز بين ثلاث اتجاهات (فرضيات) وحسب الدراسات التي اجريت في هذا الإطار. وهذه الفرضيات هي:

1- فرضية التزامن المالي (Fiscal Synchronization Hypothesis)

ويفترض هذا الإتجاه بأنه يجب تحديد النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية بشكل متزامن. أي أنه عند إقرار الموازنة الحكومية للدولة، يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في كل من النفقات والايرادت الحكومية على حد سواء (Musgrave, 1969, Meltzer and Richard, 1981). لذا فأن على صانعي القرار أن يأخذوا في الإعتبارعند تحديد حجم

النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية المنفعة الحدية للخدمات الحكومية، ومقارنتها بالتكلفة الحدية لتمويل هذه الخدمات.

2- فرضية الضرائب-النفقات (Tax-and-Spend Hypothesis)

يرى أنصار هذا الإتجاه ان الايرادت الحكومية هي التي تحدد حجم النفقات الحكومية (Friedman, 1978; Buchanan and Wagner, 1978; Marlow and Manage, 1986; Owoye, 1995; Cheng, 1999). أي أن إتجاه العلاقة السببية يكون من الإيرادات بإتجاه النفقات، ففرض المزيد من الضرائب لمعالجة العجز في الموازنة سوف يؤدي إلى زيادة النفقات، وبالتالي الحد من القدرة على معالجة العجز. وهذا يكون في حالة الأنظمة التي تفرض قيوداً على حدوث عجز في الموازنة الحكومية للدولة، أو في حالة الأنظمة التي تواجه فائضاً مؤقتاً في الموازنة العامة. ولقد لاقى هذا الإتجاه قبولاً من انصار مدرسة إقتصاديات العرض، الذين يرون أن أي زيادة في الإيرادات لا تؤدي إلا إلى زيادة في حجم النفقات الحكومية وليس تخفيض حجم العجز (Barro, 1989).

3- فرضية النفقات-الضرائب (Spend-and-Tax Hypothesis)

اما الإتجاه الثالث يتمثل في أن النفقات الحكومية هي المؤثر في تحديد حجم الإيرادات (Peacock and Wiseman 1979; Anderson *et al*, 1986). اي أن تغير مؤقت في النفقات الحكومية سوف يؤدي إلى تغير دائم في الإيرادات الحكومية. حيث أن الحكومات تأخذ في البداية القرار الخاص بحجم النفقات، وبعدها تزيد حجم الضرائب لتمويل العجز.

وقد اجريت العديد من الدراسات التطبيقية لتحديد طبيعة العلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية واتجاهاتها في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى مستوى الحكومات

المركزية والمحلية وكذلك في الدول الصناعية. وبقي هذا النوع من الدراسات قليلاً ومحـدوداً في إطار الدول النامية.

وبشكل عام، فإنه ومن الملاحظ عدم وجود اتفاق بين النتائج التطبيقية لهذه الدراسات. وقد يكون هذا الإختلاف في النتائج الإحصائية لهذه الدراسات متأثرا بإختلاف طرق القيـاس المستخدمة ومدة فترة الدراسة واختلاف المتغيرات المستقلة المستخدمة في بعض الدراسات.

يوافق أكثر الإقتصاديين على الطرح المعياري والذي ينص على "أن معدل الضريبة و النفقات الحكومية الإختيارية كجزء من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يبقى ثابتاً على مـدار الدورة الإقتصادية". وإذا أخذت الحكومات هذا الطرح بعين الإعتبار، يمكـن أن نلاحـظ أن هنالك نمط دوري مضاد في السياسة المالية العامة. يعني، أثناء الإنتعاش الإقتصادي: (1) فإن النفقات الحكومية الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تنخفض بسبب الـضوابط التلقائية (Automatic Stabilizers)؛ (2) مع ثبات معدل الضريبة، ومع بعـض درجـات التقدم، فإن الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي سترتفع (3) ونتيجة ذلـك، فإن فائض الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يزيد. أما في حالـة الركـود فالعكس سيحدث (Manasse, 2005). عمليا، وفي العديد من الدول الناميـة فـإن الـسياسة المالية تنحى عكس الطرح السابق: النفقات الحكومية الكلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ترتفع في مرحلة الإنتعاش الإقتصادي، وتنخفض في حالة الركود. بينما يزيـد العجـز فـي الموازنة العامة في حالة الإنتعاش، وينخفض في حالة الركود (Perotti, 2004). وتفسير ذلك هو: أن الدول النامية في الأوقات الصعبة لا تستطيع الإقتراض، أو يمكن أن تقترض ولكـن بأسعار فائدة مرتفعة نسبياً. وعليه لا تستطيع هذه الدول معالجة العجز في موازناتها، وتقـوم بتقليل النفقات. أما في حالة الإنتعاش الإقتصادي، فإن هذه الدول تستطيع الإقتراض بسهولة،

وزيادة النفقات العامة (Alesina and Perotti, 1995). أما في كثير من الـدول المتقدمـة فالطرح السابق منسجم مع واقعها المالي. وعليه فإن العلاقة السببية بين كل مـن الإيـرادات والنفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، تتباين وتختلف حسب الهياكل الإقتـصادية للـدول، والمعطيات السياسية وغيرها من العوامل.

الفصل الثالث

تحليل واقع السياسة المالية العامة في الأردن

3-1 المقدمة

اتجهت السياسة المالية في الأردن خلال الفترة التي شهدت تطبيق برامج التصحيح نحو الحد من الطابع التوسعي بهدف احتواء العجز المزمن في الموازنة العامة تدريجياً. وذلك من خلال العمل على تنمية الإيرادات المحلية، وترشيد النفقات الحكومية، وفي سبيل ذلك، فقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات التي من شأنها العمل على تنمية الإيرادات المحلية وزيادة مرونتها.

ولقد تأثر الإقتصاد الأردني بالكثير من الأحداث السياسية التي مرت بها المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الأولى وأحداث 1948 و1967 و1991، وتأثر الأردن بموجات هجرات قسرية أثرت على تركيبته السكانية والإقتصادية. وقد أفرزت حرب الخليج الثانية 1991 والثالثة 2003 أعباء إقتصادية وإجتماعية وديموغرافية على الأردن، تلت الأزمة الإقتصادية النقدية التي حلت بالإقتصاد في العام 1989؛ فانخفض سعر صرف الدينار انخفاضاً كبيراً بلغ حوالي 50% مقابل الدولار الأمريكي. وقد انعكست هذه الأعباء على عجز الموازنة الحكومية بالرغم من أن الأردن قد انتهج مبدأ التخطيط الإقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية البعيدة المدى. فكانت خطة التنمية الثلاثية (1973- 1975)، والتنمية الخمسية الأولى (1976-1980) والخمسية الثانية (1981-1985)، والخمسية الثالثة (1986-1990)، ثم بعد ذلك تبنى وصفة برامج التصحيح الإقتصادي الصادرة عن صندوق النقد الدولي (1990-2004)(المجالي،2006).

3-2 السياسة المالية في الأردن

واجه الأردن العديد من التحديات التي أثرت بشكل واضح ومباشر على الأداء الإقتصادي الكلي، وقد تمثلت هذه التحديات بشكل أساسي في وجود فجوة رئيسية يعاني منهما الإقتصاد، وتتمثل في الفرق بين الإيرادات والنفقات العامة، وهو ما يعبر عنه بعجز الموازنة العامة. وتهدف السياسة المالية في الأردن إلى (قانون الموازنة، 2004):

1- إبقاء عجز الموازنة ضمن حدود مقبولة، وذلك من خلال خفض النفقات وترشيدها، وزيادة الإيرادات المحلية وتبسيط إجراءات تحصيلها بحيث تغطي النفقات الجارية بأكملها، وتساهم بنسب متزايدة في تمويل النفقات الرأسمالية.

2- الحد من التضخم وحماية ذوي الدخل المحدود من آثاره الضارة.

3- توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر عدالة.

4- اعتماد المؤسسات العامة على مواردها الذاتية لتغطية كامل نفقاتها.

5- إبقاء عبء الدين الداخلي والخارجي ضمن حدود معقولة وأن لا تزيد خدمة الدين الخارجي على نسبة مقبولة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد مر الأردن بمراحل مختلفة في مجال تطور النفقات العامة؛ ففي السبعينيات – فترة الإنتعاش والإزدهار الإقتصادي – كان دور الدولة فيها انمائياً وكذلك في فترة الثمانينيات التي شهدت تراجعاً وتباطؤاً إقتصادياً نتيجة ظروف إقتصادية عالمية، أما فترة التسعينيات فهي فترة برامج التصحيح التي أصبح دور الدولة فيها تصحيحياً وينسجم مع متطلبات المرحلة وأهداف عملية التصحيح (طرودي، 2001).

3-3 دور النفقات العامة في السياسة المالية في الأردن

تشكل النفقات العامة جزءاً مهماً من الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي الأردني، وبالتالي تعوض التغيرات في النفقات العامة عن التغيرات التي من الممكن أن تحدث في الإنفاق الخاص، وتعتبر النفقات العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية التي تقوم الدولة باستخدامها للتأثير على مؤشرات النمو الإقتصادي والإجتماعي. وتتكون نفقات الحكومة في الأردن عادةً من نفقات الجهاز المدني المتمثل بالوزارات والدوائر الحكومية، ونفقات الجهاز العسكري المتمثل بالجيش والأمن العام والدفاع المدني والمخابرات العامة. وتنقسم النفقات في الأردن إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية.

3-3-1 تطور النفقات العامة في الأردن

إن نظرة شاملة وسريعة للإحصاءات المتعلقة بالنفقات العامة في الأردن، تبين بوضوح تزايد النفقات العامة. ويبين الجدول رقم (3-1) حجم النفقات العامة ومعدلات الزيادة لكل عام وخلال الفترة الممتدة ما بين (1976-2005).

نلاحظ من الجدول رقم (3-1) أن إجمالي النفقات العامة في الأردن قد ازداد وبشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة إذ بلغ في عام 1976 (262.5) مليون دينار، ثم ازداد بشكل مضطرد إلى أن وصل إلى (3538.9) مليون دينار في نهاية فترة الدراسة في عام 2005 أي بزيادة سنوية في معدل نموها بلغ مقداره 12.5% تقريباً خلال فترة الدراسة. أي أن نفقات الحكومة الأردنية تضاعفت 12.5 مرة خلال 30 عاماً، ويعزى ذلك إلى زيادة حجم المساعدات الخارجية والقروض، وزيادة دور القطاع العام، بالإضافة إلى زيادة حوالات العاملين، وارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من حصول انخفاض في بعض السنوات، إلا أن هذا الإنخفاض يكاد يكون ضئيلاً، وتعزى هذه الإنخفاضات إلى تدني حجم المساعدات الخارجية.

وعليه فإن الاتجاه العام للنفقات العامة هو الزيادة خلال فترة الدراسة. وتؤيد هذه النتيجة كون ظاهرة تزايد النفقات ظاهرة عامة في غالبية دول العالم.

أما النفقات الجارية فقد إرتفعت من (185.9) مليون دينار عام 1976 إلـى (2908) مليون دينار عام 2005، أي أنها تضاعفت 14.6 مرة خلال فترة الدراسـة. فـي حـين أن النفقات الرأسمالية إرتفعت من (76.6) مليون دينار عام 1976 إلى (630.9) مليون دينـار عام 2005، أي أنها تضاعفت 7.2 مرة خلال فترة الدراسة.

ومن الملاحظ هنا أن النفقات العامة الجارية تزايدت بشكل مستمر وعلى مدار سنوات الدراسة، سواء التي كانت فيها الظروف الإقتصادية ضمن مسارها الطبيعي، أو الفترة التي بدأ فيها تطبيق برنامج التصحيح الإقتصادي. باستثناء الفترة مابين العام (1998–1999) والفترة (2001–2002)، حيث نلاحظ أن هنالك انخفاض في حجم النفقات الجارية العامة، ولكنه يكاد يكون ضئيلاً أيضا. أما النفقات الرأسمالية فقد بدات بالإرتفاع في بداية فترات الدراسة، وحتى العام 1981 حيث بدأت بالتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض في معدلاتها. مما يعطي إشارة إلى أن برنامج التصحيح الإقتصادي إنما كان أثره الأكبر على النفقات الرأسمالية، في حـين لـم يحدث على النفقات الجارية أي تعديل أو تكييف، بل إستمرت في تزايد مضطرد، حيث بلـغ متوسط معدل النمو فيها خلال فترة الدراسة (10.27%). أما بالنسبة إلى الإتجاه العام لإجمالي النفقات العامة، فمن الملاحظ أنها حققت معدلات نمو موجبة باستثناء بعض السنوات، مما يدل على زيادة الإلتزامات الإنفاقية للحكومة خلال فترة الدراسة، وكـذلك ضـعف الإجـراءات الإصلاحية في جانب ضبط النفقات العامة، إذ يمكن الإستدلال على ذلك من خـلال التذبـذب الواضح في اتجاهات النفقات العامة.

جدول رقم (3-1)

النفقات العامة في الأردن ومعدلات النمو فيها وبالأسعار الجارية خلال الفترة (1976-2005)

السنة	النفقات الجارية (مليون دينار أردني)	النفقات الراسمالية (مليون دينار اردني)	مجموع النفقات العامة (مليون دينار أردني)	النفقات الجارية %	النفقات الرأسمالية %	النفقات العامة %
1976	185.9	76.6	262.5	-	-	-
1977	195.6	142.3	337.9	5.22	85.77	28.72
1978	212.9	148.6	361.5	8.84	4.43	6.98
1979	321.3	194.3	515.6	50.92	30.75	42.63
1980	336.1	227.1	563.2	4.61	16.88	9.23
1981	391.5	255.6	647.1	16.48	12.55	14.90
1982	443.0	250.6	693.6	13.15	-1.96	7.19
1983	453.7	251.6	705.3	2.42	0.40	1.69
1984	488.1	232.7	720.8	7.58	-7.51	2.20
1985	542.5	263.2	805.7	11.15	13.11	11.78
1986	570.5	410.8	981.3	5.16	56.08	21.79
1987	602.7	363.2	965.9	5.64	-11.59	-1.57
1988	669.6	384.4	1054.0	11.10	5.84	9.12
1989	749.7	352.6	1102.3	11.96	-8.27	4.58
1990	841.4	278.7	1120.1	12.23	-20.96	1.61
1991	904.0	330.3	1234.3	7.44	18.51	10.20
1992	1019.8	352.7	1372.5	12.81	6.78	11.20
1993	1119.4	292.2	1411.6	9.77	-17.15	2.85
1994	1211.6	376.2	1587.8	8.24	28.75	12.48
1995	1309.5	384.4	1693.9	8.08	2.18	6.68
1996	1379.3	410.3	1789.6	5.33	6.74	5.65
1997	1524.8	427.2	1952.0	10.55	4.12	9.07
1998	1644.6	443.1	2087.7	7.86	3.72	6.95
1999	1643.1	396.4	2039.5	-0.09	-10.54	-2.31
2000	1851.3	335.8	2187.1	12.67	-15.29	7.24
2001	1912.5	403.8	2316.3	3.31	20.25	5.91
2002	1899.9	496.3	2396.2	-0.66	22.91	3.45
2003	2163.7	646.1	2809.8	13.88	30.18	17.26
2004	2377.8	802.7	3180.5	9.90	24.24	13.19
2005	2908.0	630.9	3538.9	22.30	-21.40	11.27
متوسط معدل النمو				10.27	9.64	9.27

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي، 2007.

وفي ضوء هذه المشاكل كان لا بد من إعداد برنامج متكامل لإعادة هيكلية الإقتصاد الأردني، ولذلك فقد تم إعداد برنامج تكييف إقتصادي متوسط الأجل (1989 - 1993) بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكان من أهم أهداف هذا البرنامج تخفيض

العجز في الموازنة عن طريق خفض النفقات العامة بإجراء مراجعة شاملة للنفقات التنموية وأولوياتها، وتوجيه الإستثمار نحو المشاريع الإنتاجية، وتخفيض النفقات على المشاريع الخدمية، والتأكد من أن تنفيذ هذه المشاريع يتم بكفاءة عالية وبأقل التكاليف.

وخلال السنة الأولى لتطبيق برنامج التكييف الإقتصادي، نلاحظ أن معدل نمو النفقات قل عن معدل النمو في السنتين السابقتين من تطبيق البرنامج، حيث بلغ معدل النمو (1.61%) في العام 1990، في حين كان معدل النمو للعام 1988 (9.12%) و(4.58%) للعام 1990. ولكن في العام 1990 حدثت حرب الخليج الأولى، ما أدى إلى عودة عدد كبير من العاملين في دول الخليج والمقدرة أعدادهم بحوالي (300) ألف عامل إلى الأردن، وكذلك نزوح العديد منهم، حيث ارتفعت النفقات الجارية بسبب ذلك بمعدل (12.23%) ، أما النفقات الرأسمالية فقد انخفضت بمعدل (20.96%)، وكما هو موضح في الجدول رقم (3-1). وقد ازدادت النفقات العامة بشكل عام بعد العام 1990، حيث بلغت في عام 1994 (1587.8) مليون دينار، وارتفعت بعد ذلك لتصل في عام 2000 إلى (2187.1) مليون دينار أردني، ووصلت إلى أعظم قيمة لها في عام 2005 حيث بلغت (3538.9) مليون دينار أردني. وبشكل عام نجد أن هناك اتجاه عام لازدياد النفقات العامة بالأسعار الجارية خلال سنوات الدراسة. وقد سجل معدل نمو النفقات العامة أقصى قيمة له في عام 1979 حيث بلغ (42.63%).

وقد اتخذت بعض السنوات قيماً سالبة لمعدلات النمو في النفقات العامة. وهذا يشير إلى انخفاض في النفقات العامة، حيث نجد أنه وفي عام1987 كان معدل النمو (-1.5%)، وذلك يعود كما ذكرنا سابقاً إلى انخفاض المساعدات الخارجية للأردن. وكذلك نجد أن معدل النمو في عام 1999 بلغ (-2.31%). وهذا أيضاً مؤشر على انخفاض النفقات العامة. وذلك

بسبب إنخفاض المساعدات الخارجية من (261.7) مليون دينار أردني في العام 1989 إلى (164.3) مليون دينار أردني في العام 1990.

وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3-1) إلى أن متوسط معدل نمو النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (1976-2005) قد بلغ (9.72%). وهذا الاتجاه العام من الزيادة في النفقات العامة في الأردن خلال الفترة (1976-2005)، انعكس وبشكل واضح على الزيادة في النفقات الجارية، حيث ازدادت النفقات الجارية خلال فترة الدراسة لتصبح في نهاية الفترة 2005 (2908) مليون دينار أردني. بعد أن كانت في بداية الفترة عام 1976 (185.9) مليون دينار أردني، وقد اتسمت معدلات نموها بالإستقرار النسبي، حيث لم تسجل إلا حالتين بالقيم السالبة، ويعزى ذلك إلى اعتمادها على الإيرادات الخارجية، وخاصة المساعدات الخارجية. وبلغ متوسط نمو النفقات الجارية خلال هذه الفترة (9.72 %).

وكذلك نلاحظ أن النفقات الرأسمالية قد ازدادت في بداية ونهاية فترة الدراسة. وعلى الرغم من هذا التزايد العام، إلا أننا نجد أن هناك تذبذباً واضحاً في معدلات نمو هذا النوع من النفقات. حيث سجلت معدلات النمو قيماً سالبة في عدة سنوات، وبلغ متوسط نمو هذه النفقات (9.72%) خلال فترة الدراسة. وإذا قمنا بإستثناء معدل النمو في بداية فترة الدراسة، حيث بلغ المعدل (85.77%)، وبمقارنته مع معدلات النمو في السنوات الأخرى نجد أن هذه القيمة تعتبر متطرفة، فإننا سنحصل على معدل نمو مقداره (6.92%).

ولا بد هنا من أخذ تطور الأهمية النسبية للنفقات الجارية والرأسمالية من إجمالي النفقات. ويبين الجدول رقم (3-2) أبرز النتائج المتعلقة بذلك.

جدول رقم (3-2)

تطور الأهمية النسبية للنفقات الجارية والرأسمالية في الأردن خلال الفترة (1976-2005)

السنة	النفقات الجارية %	النفقات الرأسمالية %
1976	70.82	29.18
1977	57.89	42.11
1978	58.89	41.11
1979	62.32	37.68
1980	59.68	40.32
1981	60.50	39.50
1982	63.87	36.13
1983	64.33	35.67
1984	67.72	32.28
1985	67.33	32.67
1986	58.14	41.86
1987	62.40	37.60
1988	63.53	36.47
1989	68.01	31.99
1990	75.12	24.88
1991	73.24	26.76
1992	74.30	25.70
1993	79.30	20.70
1994	76.31	23.69
1995	77.31	22.69
1996	77.07	22.93
1997	78.11	21.89
1998	78.78	21.22
1999	80.56	19.44
2000	84.65	15.35
2001	82.57	17.43
2002	79.29	20.71
2003	77.01	22.99
2004	74.76	25.24
2005	82.17	17.83
المتوسط العام	71.20	28.80

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي، 2007.

تؤكد بيانات الجدول رقم (3-2) إلى أن الأهمية النسبية للنفقات الجارية أكبر من الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية. فبنظرة سريعة للمتوسط العام للأهمية النسبية لكل من حصة النفقات الجارية وحصة النفقات الرأسمالية من مجموع النفقات العامة، نلاحظ أن أغلب النفقات الحكومية هي نفقات جارية ليس لها مردود إنتاجي، واستحوذت هذه النفقات على

حصة متزايدة من النفقات العامة على حساب النفقات الرأسمالية، حيث بلغ متوسط الأهمية النسبية للنفقات الجارية (71.20%) وعلى طول فترة الدراسة. في حين بلغ هذا المتوسط (28.80%) للنفقات الرأسمالية. ويعزى ذلك إلى إرتفاع النفقات الحكومية الجارية المتعلقة برواتب وأجور موظفي القطاع العام إلى جانب النفقات التشغيلية المترتبة على إدارة وتشغيل مؤسسات وأجهزة القطاع العام في الأردن. كما أن دراسة ظاهرة ازدياد النفقات العامة بقيمها الاسمية يجب أن تتطرق إلى موضوع التضخم، حيث أنه من الممكن أن يكون السبب الرئيسي في ظاهرة زيادة النفقات العامة الاسمية ارتفاع الأسعار وليس الزيادة الحقيقية في السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

ويبين الجدول رقم (3-3) تطور النفقات العامة بالأسعار الحقيقية بأسعار عام 1997، ونجد أنها ازدادت من (1112.3) مليون دينار أردني في عام 1976، لتصل إلى (2515.6) مليون دينار أردني في عام 2005. وكذلك فإن هذه النفقات قد ازدادت خلال الفترة (1976-2005) بمقدار (1949) مليون دينار أردني، في حين أنها انخفضت في عام 1989 لتصبح (1730.5) مليون دينار بعد أن كانت في العام السابق (2078.9) مليون دينار أردني وهو يمثل أعلى انخفاض سجلته النفقات العامة على طول فترة الدراسة وبالأسعار الحقيقية، وقد يعزى ذلك إلى بداية البرنامج الإقتصادي الإصلاحي في الأردن في هذا العام. ونلاحظ أن اتجاه النفقات العامة كان بين انخفاض وارتفاع، إلا أنها وبشكل عام كانت تتجه للزيادة، وبلغ متوسط النمو للنفقات العامة بالأسعار الحقيقية حوالي (3.9%)، بعد أن كان (9.72%) بالأسعار الجارية.

أما النفقات الجارية بالأسعار الحقيقية فقد ارتفعت أيضاً من (787.7) مليون دينار أردني لتصل إلى (2515.6) مليون دينار أردني في عام 2005، وبلغ متوسط النمو الحقيقي

في النفقات الجارية (4.39%) بعد أن كان (10.27%) بالأسعار الجارية. أما النفقات الراسمالية بالأسعار الحقيقية فقد ارتفعت أيضاً من (324.6) مليون دينار أردني لتصل إلى (545.8) مليون دينار أردني في عام 2005، وبلغ متوسط النمو الحقيقي في النفقات الراسمالية (3.83%) بعد أن كان (9.64%) بالأسعار الجارية.

جدول رقم (3-3)

النفقات العامة في الأردن ومعدلات نموها وبالأسعار الحقيقية خلال الفترة (1976-2005) /عام 1997

السنة	النفقات الجارية (مليون دينار أردني)	النفقات الراسمالية (مليون دينار أردني)	النفقات العامة (مليون دينار أردني)	النفقات الجارية %	النفقات الراسمالية %	النفقات العامة %
1976	787.7	324.6	1112.3	-	-	-
1977	724.4	527.0	1251.5	-8.03	62.38	12.51
1978	736.7	514.2	1250.9	1.69	-2.44	-0.05
1979	973.6	588.8	1562.4	32.17	14.51	24.91
1980	918.3	620.5	1538.8	-5.68	5.38	-1.51
1981	993.7	648.7	1642.4	8.21	4.55	6.73
1982	1044.8	591.0	1635.8	5.15	-8.89	-0.40
1983	1019.6	565.4	1584.9	-2.42	-4.34	-3.11
1984	1054.2	502.6	1556.8	3.40	-11.11	-1.78
1985	1139.7	552.9	1692.6	8.11	10.02	8.73
1986	1198.5	863.0	2061.6	5.16	56.08	21.79
1987	1268.8	764.6	2033.5	5.87	-11.40	-1.36
1988	1320.7	758.2	2078.9	4.09	-0.84	2.23
1989	1176.9	553.5	1730.5	-10.89	-26.99	-16.76
1990	1137.0	376.6	1513.6	-3.39	-31.96	-12.53
1991	1128.6	412.4	1540.9	-0.74	9.49	1.80
1992	1224.2	423.4	1647.7	8.48	2.68	6.92
1993	1301.6	339.8	1641.4	6.32	-19.75	-0.38
1994	1359.8	422.2	1782.0	4.47	24.27	8.57
1995	1437.4	422.0	1859.4	5.71	-0.06	4.34
1996	1420.5	422.6	1843.0	-1.18	0.14	-0.88
1997	1524.8	427.2	1952.0	7.34	1.10	5.91
1998	1595.2	429.8	2024.9	4.61	0.60	3.74
1999	1584.5	382.3	1966.7	-0.67	-11.06	-2.87
2000	1773.3	321.6	2094.9	11.92	-15.86	6.52
2001	1799.2	379.9	2179.0	1.46	18.10	4.01
2002	1755.9	458.7	2214.6	-2.40	20.75	1.63
2003	1954.6	583.6	2538.2	11.31	27.24	14.61
2004	2098.7	708.5	2807.1	7.37	21.39	10.60
2005	2515.6	545.8	3061.3	19.86	-22.97	9.05
متوسط معدل النمو				4.39	3.83	3.90

المصدر: احتسب من قبل الباحث على اعتبار العام 1997 سنة الأساس.

3-3-2 نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي

إن النفقات الاستهلاكية هي الجزء الوحيد من النفقات العامة الذي يدخل في حسابات الناتج المحلي، والسبب في ذلك أن هذا النفقات الاستهلاكية تقابلها سلع وخدمات لصالح القطاع العام. وتتضمن هذه النفقات مصروفات الحكومة على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري، وهذه المصروفات تتألف من الأجور والرواتب التي تدفعها الحكومة مضافاً إليها صافي مشترياتها من القطاع الخاص، ومن بقية أنحاء العالم. أما التحويلات الحكومية والتي تتضمن المصروفات الحكومية لإعادة توزيع الدخل وتأمين العدالة الإجتماعية مثل الدعم الحكومي للمواد الغذائية وإعانات الفقراء، فإنها لا تعتبر من النفقات الحكومية الاستهلاكية لأنه لا يقابلها سلع وخدمات لصالح القطاع الحكومي، وبالتالي فإن هذه النفقات لا تدخل في حسابات الناتج القومي المحلي.

ويبين الجدول رقم (3-4) أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (46.27%) في عام 1976 إلى (39.95%) عام 2005. ومن الملاحظ في الجدول رقم (3-4) أن هذه النسبة وعلى الإجمال كانت متذبذبة على طول فترة الدراسة. حيث بلغت ذروتها في العام 1979، حيث بلغت هذه النسبة (52.48%). وبالنظر إلى معدل النمو في نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي، فيشير الجدو قم (3-4) إلى تأرجح هذا المعدل بين الزيادة والنقصان وفي المدى (-10.76%) و(15.46%). وهي لم تستقر عند الهضبة المالية الجديدة التي وصلتها في العام 1979 بل عاودت إلى الإنخفاض والإرتفاع، وبهذا فشلنا في إيجاد دليل كافٍ لقبول فرضية بيكوك-وايزمان*. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال نتائج الجدول رقم (3-4).

* لقد تم التطرق الى هذه النظرية في الفصل الثاني من الدراسة، صفحة (43).

جدول (3-4)

نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال (1976-2005)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار أردني)	نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي	معدل النمو في نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي
1976	2403.8	46.27	-
1977	2557	48.94	5.77
1978	2752.2	45.45	-7.14
1979	2977.3	52.48	15.46
1980	3182.5	48.35	-7.86
1981	3676.9	44.67	-7.62
1982	3891.3	42.04	-5.89
1983	4014.8	39.48	-6.09
1984	4124.6	37.74	-4.39
1985	4139.7	40.89	8.33
1986	4706.9	43.80	7.12
1987	4814.1	42.24	-3.56
1988	4634.1	44.86	6.20
1989	3807.5	45.45	1.31
1990	3731.9	40.56	-10.76
1991	3692.9	41.73	2.88
1992	4334.5	38.01	-8.90
1993	4516.6	36.34	-4.40
1994	4891.5	36.43	0.25
1995	5175.2	35.93	-1.38
1996	5058.9	36.43	1.40
1997	5137.5	38.00	4.29
1998	5441.1	37.22	-2.05
1999	5571.9	35.30	-5.15
2000	5745.8	36.46	3.29
2001	5986.6	36.40	-0.17
2002	6279.1	35.27	-3.10
2003	6530	38.87	10.21
2004	7113.8	39.46	1.52
2005	7663.4	39.95	1.23
المتوسط العام		40.83	-0.32

المصدر: احتسب من قبل الباحث إعتماداً على منشورات البنك المركزي.

وقد يعزى هذا التذبذب في معدلات النمو إلى التذبذب في المساعدات الخارجية من ناحية، وإلى تركيز برامج التصحيح الإقتصادي على خفض النفقات العامة لتخفيض العجز. وبلغ متوسط نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الدراسية (1976-2005) (40.83%). أما متوسط معدل النمو في نسبة النفقات العامة من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (0.32-%) خلال الفترة (1976-2005).

3-4 دور الإيرادات العامة في السياسة المالية في الأردن

تتكون الإيرادات الحكومية في الأردن بشكل رئيسي من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية. وتتكون الإيرادات المحلية من الضرائب على الدخل والأرباح، والضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة، والضرائب الإضافية، وضرائب بيع العقارات والرخص والرسوم وايرادات البريد والهاتف وغيرها. وقد إعتمد الأردن على المساعدات الخارجية منذ نشأته، إلا أن هذا الاعتماد اتجه نحو التناقص، وبدأت الحكومة بالتوجه نحو الإعتماد على الذات، وعلى الإيرادات المحلية انسجاماً مع أهداف برامج التصحيح الإقتصادي.

3-4-1 تطور الإيرادات العامة في الأردن

إن نظرة شاملة وسريعة للإحصاءات المتعلقة بالإيرادات العامة في الأردن، تبين بوضوح تزايد هذه الإيرادات. ويبين الجدول رقم (3-5) حجم الإيرادات الحكومية ومعدلات الزيادة لكل عام وخلال الفترة الممتدة ما بين (1976-2005). حيث تم تقسيمها إلى إيرادات محلية وإيرادات خارجية، ولقد تم التعبير عن الإيرادات الخارجية بمجموع كل من المساعدات الخارجية والقروض المستردة.

نلاحظ من الجدول رقم (3-5) أن إجمالي الإيرادات العامة في الأردن قد ازداد وبشكل ملحوظ خلال سنوات الدراسة إذ بلغ في عام 1976 (173.8) مليون دينار أردني، ثم ازداد بشكل مضطرد إلى أن وصل إلى (3082.1) مليون دينار في عام 2005، أي بزيادة في معدل نموها بلغ مقداره 16.7% تقريباً خلال فترة الدراسة. ويعزى ذلك إلى زيادة حجم المساعدات الخارجية والقروض، بالإضافة إلى زيادة حوالات العاملين، وارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من حصول انخفاض في بعض السنوات، إلا أن هذا الإنخفاض يكاد يكون ضئيلاً، وتعزى هذه الإنخفاضات إلى تدني حجم المساعدات الخارجية. وعليه فإن الاتجاه العام للإيرادات العامة في الأردن هو الزيادة خلال سنوات الدراسة. أما الإيرادات المحلية فقد إرتفعت من (107.6) مليون دينار أردني عام 1976 إلى (2561.8) مليون دينار عام 2005، أي أنها تضاعفت 22.8 مرة خلال فترة الدراسة. في حين أن الإيرادات الخارجية إرتفعت من (66.2) مليون دينار عام 1976 إلى (520.3) مليون دينار عام 2005، أي أنها تضاعفت 6.9 مرة خلال فترة الدراسة.

ومن الملاحظ هنا أن الإيرادات المحلية تزايدت بشكل مستمر وعلى مدار سنوات الدراسة، باستثناء الفترة مابين العام (1992-1993) والفترة (1996-1997)، والفترة (2001-2002)، حيث نلاحظ أن هنالك انخفاض في حجم هذه الإيرادات. أما الإيرادات الخارجية فقد بدات بالإرتفاع في بداية فترات الدراسة، ومنذ العام 1979 بدأت بالتذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض في معدلاتها. حيث بلغت ذروة هذا المعدل في العام 1979 حيث بلغ (157.4%). وبلغ متوسط معدل النمو في الإيرادات المحلية خلال فترة الدراسة (12.2%). وبلغ هذا المعدل للإيرادات الخارجية (14.8%). أما بالنسبة إلى الإتجاه العام لإجمالي

الإيرادات، فمن الملاحظ أنها حققت معدلات نمو موجبة باستثناء بعض السنوات. وبلغ معدل النمو العام لها (11.4%) خلال الفترة (1976-2005).

جدول رقم (3-5)

الإيرادات العامة في الأردن ومعدلات النمو وبالأسعار الجارية خلال الفترة (1976-2005)

السنة	الإيرادات المحلية (مليون دينار أردني)	الإيرادات الخارجية (مليون دينار أردني)	مجموع الإيرادات العامة (مليون دينار أردني)	الإيرادات المحلية %	الإيرادات الخارجية%	الإيرادات الإجمالية %
1976	107.6	66.2	173.8	-	-	-
1977	142.3	122.2	264.5	32.2	84.6	52.2
1978	158.5	81.7	240.2	11.4	-33.1	-9.2
1979	187.9	210.3	398.2	18.5	157.4	65.8
1980	226.1	209.3	435.4	20.3	-0.5	9.3
1981	309.2	213.5	522.7	36.8	2.0	20.1
1982	362.2	199.5	561.7	17.1	-6.6	7.5
1983	400.6	199.3	599.9	10.6	-0.1	6.8
1984	415.0	115.7	530.7	3.6	-41.9	-11.5
1985	440.8	206.3	647.1	6.2	78.3	21.9
1986	514.4	156.5	670.9	16.7	-24.1	3.7
1987	531.5	145.3	676.8	3.3	-7.2	0.9
1988	544.4	176.9	721.3	2.4	21.7	6.6
1989	565.4	290.1	855.5	3.9	64.0	18.6
1990	744.0	194.2	938.2	31.6	-33.1	9.7
1991	828.8	283.2	1112.0	11.4	45.8	18.5
1992	1221.2	189.4	1410.6	47.3	-33.1	26.9
1993	1208.6	249.7	1458.3	-1.0	31.8	3.4
1994	1296.1	296.2	1592.3	7.2	18.6	9.2
1995	1404.3	263.7	1668.0	8.3	-11.0	4.8
1996	1431.9	362.9	1794.8	2.0	37.6	7.6
1997	1378.3	288.5	1666.8	-3.7	-20.5	-7.1
1998	1474.5	290.6	1765.1	7.0	0.7	5.9
1999	1497.1	350.8	1847.9	1.5	20.7	4.7
2000	1592.1	423.2	2015.3	6.3	20.6	9.1
2001	1658.6	465.4	2124.0	4.2	10.0	5.4
2002	1644.1	514.9	2159.0	-0.9	10.6	1.6
2003	1675.6	960.4	2636.0	1.9	86.5	22.1
2004	2147.2	833.3	2980.5	28.1	-13.2	13.1
2005	2561.8	520.3	3082.1	19.3	-37.6	3.4
متوسط معدل النمو				12.2	14.8	11.4

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي، 2007.

وبالرجوع إلى برنامج إعادة هيكلية الإقتصاد الأردني في الفتـرة (1989 – 1993) بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. نلاحظ أن معدل نمو الإيرادات العامة قـد إزداد خلال السنة الأولى لتطبيق برنامج التكييف الإقتصادي، حيث بلغ معـدل النمـو فـي الإيرادات (18.6%) في العام 1989، في حين كان معدل النمو للعام 1988 (6.6%). ومنذ ذلك العام بدأ معدل نمو الإيرادات العامة بالتذبذب وبلغ أعلى معدل له في العام 1992. وقـد سجل معدل نمو الإيرادات العامة أقصى قيمة له في عام 1979 حيث بلغ (52.2%). ويعزى ذلك إلى حجم المساعدات الخارجية البالغ (210.3) مليون دينار أردني.

وقد اتخذت بعض السنوات قيماً سالبة لمعدلات النمو في الإيرادات العامـة. وهـذا يشير إلى انخفاض في إجمالي الإيرادات العامة، حيث نجد أنه وفي عام 1979 كـان معـدل النمو (–9.2%)، وذلك يعود كما ذكرنا سابقاً إلى انخفاض المساعدات الخارجيـة لـلأردن. وكذلك نجد أن معدل النمو في عام 1984 بلغ (–11.5%). وذلك بسبب إنخفاض المساعدات الخارجية من (197) مليون دينار أردني في العام 1983 إلى (106.1) مليون دينار أردنـي في العام 1984.

وتشير النتائج الواردة في الجدول رقم (3–5) إلى أن متوسط معدل نمو الإيرادات العامة في الأردن خلال الفترة (1976–2005) قد بلغ (11.4%). وهذا الاتجاه العام من الزيادة في الإيرادات العامة في الأردن خلال الفتـــرة (1976–2005)، انعكس وبشكل واضح على الزيادة في النفقات العامة. وكذلك نلاحظ أن الإيرادات المحلية قد ازدادت في بداية ونهاية فترة الدراسة. ويعزى ذلك إلى توجه الحكومة نحو الإعتماد على الإيرادات المحلية كونها تعتبر أكثر إستقراراً وأقل تقلباً وتبعية للمتغيرات العالمية منها في حالة الإيرادات الخارجية. وعلى الرغم من هذا التزايد العام، إلا أننا نجد أن هناك تذبذباً واضحاً

في معدلات نمو هذا النوع من الإيرادات. حيث سجلت معدلات النمو قيماً سالبة في عدة سنوات، وبلغ متوسط نمو هذه النفقات (12.2%) خلال فترة الدراسة. أما بالنسبة للإيرادات الخارجية فإنها بدأت بالزيادة في معدلاتها في العام 1977، ولكنها بدأت بالتذبذب إرتفاعاً وإنخفاضاً خلال الفترة (1977-2005)، وقد اتخذت العديد من السنوات قيماً سالبة لمعدلات النمو في الإيرادات الخارجية. وهذا يشير إلى محاولة الحكومة الإعتماد على الإيرادات المحلية قدر الإمكان. ومما يؤكد هذه الإشارة، أن معدل النمو لهذا النوع من الإيرادات وفي السنوات الأخيرة (2004) و(2005) قد اخذ قيماً سالبة، حيث بلغ هذا المعدل (-37.6%) في العام 2005.

ولا بد هنا من أخذ تطور الأهمية النسبية للإيرادات المحلية والإيرادات الخارجية من إجمالي الإيرادات. ويبين الجدول رقم (3-6) أبرز النتائج المتعلقة بذلك. حيث تؤكد بيانات هذا الجدول إلى أن الأهمية النسبية للإيرادات المحلية أكبر من الأهمية النسبية للإيرادات الخارجية. حيث بلغ المتوسط العام للأهمية النسبية للإيرادات المحلية (72.7%)، في حين بلغ هذا المتوسط للإيرادات الخارجية (27.3%). وعليه فإن أغلب الإيرادات الحكومية هي محلية المصدر. ويعزى ذلك إلى برامج التصحيح الإقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (3-6)

تطور الأهمية النسبية للإيرادات المحلية والخارجية في الأردن خلال الفترة (1976-2005)

السنة	الإيرادات المحلية %	الإيرادات الخارجية %
1976	61.9	38.1
1977	53.8	46.2
1978	66.0	34.0
1979	47.2	52.8
1980	51.9	48.1
1981	59.2	40.8
1982	64.5	35.5
1983	66.8	33.2
1984	78.2	21.8
1985	68.1	31.9
1986	76.7	23.3
1987	78.5	21.5
1988	75.5	24.5
1989	66.1	33.9
1990	79.3	20.7
1991	74.5	25.5
1992	86.6	13.4
1993	82.9	17.1
1994	81.4	18.6
1995	84.2	15.8
1996	79.8	20.2
1997	82.7	17.3
1998	83.5	16.5
1999	81.0	19.0
2000	79.0	21.0
2001	78.1	21.9
2002	76.2	23.8
2003	63.6	36.4
2004	72.0	28.0
2005	83.1	16.9
المتوسط العام	72.7	27.3

المصدر: إعداد الباحث إعتماداً على الأرقام الواردة في منشورات البنك المركزي، 2007.

وعلى أساس أنه من الممكن أن يكون السبب الرئيسي في ظاهرة زيـادة الإيـرادات العامة الاسمية ارتفاع الأسعار وليس الزيادة الحقيقية في السلع والخدمات المقدمة للأفراد. فإنه سيتم إحتساب قيمها بناءً على الأسعار الحقيقية، وإتخاذ العام 1997 كسنة أساس.

ويبين الجدول رقم (3-7) تطور الإيرادات العامة بالأسعار الحقيقية بأسعار عام 1997، ونجد أنها ازدادت من (736.44) مليون دينار أردني في عام 1976، لتصل إلى (2666.18) مليون دينار أردني في عام 2005. وعليه بلغ مقدار الزيادة فيها خلال الفترة (1976-2005) بمقدار (1929.74) مليون دينار أردني. ونلاحظ أن إتجاه الإيرادات العامة كان بين انخفاض وارتفاع، إلا أنها وبشكل عام كانت تتجه للزيادة، وبلغ متوسط النمو للإيرادات العامة بالأسعار الحقيقية حوالي (5.24%)، بعد أن كان (11.4%) بالأسعار الجارية.

أما الإيرادات المحلية بالأسعار الحقيقية فقد ارتفعت أيضاً من (455.93) مليون دينار أردني لتصل إلى (2216.09) مليون دينار أردني في عام 2005، وبلغ متوسط النمو الحقيقي في الإيرادات المحلية (6.18%) بعد أن كان (12.2%) بالأسعار الجارية. أما الإيرادات الخارجية بالأسعار الحقيقية فقد ارتفعت أيضاً من (280.51) مليون دينار أردني لتصل إلى (450.09) مليون دينار أردني في عام 2005، وبلغ متوسط النمو الحقيقي في الإيرادات الخارجية (8.04%) بعد أن كان (14.8%) بالأسعار الجارية. وهذه النتائج تشير إلى أن معظم الزيادات في الإيرادات العامة كان بسبب زيادة الأسعار ولم تكن زيادة حقيقية.

جدول رقم (3-7)

الإيرادات العامة في الأردن ومعدلات نموها وبالأسعار الحقيقية للفترة (1976-2005) /عام 1997

السنة	الإيرادات المحلية (مليون دينار أردني)	الإيرادات الخارجية (مليون دينار أردني)	مجموع الإيرادات العامة (مليون دينار أردني)	الإيرادات المحلية %	الإيرادات الخارجية%	الإيرادات الإجمالية %
1976	455.93	280.51	736.44	-	-	-
1977	527.04	452.59	979.63	15.60	61.35	33.02
1978	548.44	282.70	831.14	4.06	-37.54	-15.16
1979	569.39	637.27	1206.67	3.82	125.42	45.18
1980	617.76	571.86	1189.62	8.49	-10.26	-1.41
1981	784.77	541.88	1326.65	27.04	-5.24	11.52
1982	854.25	470.52	1324.76	8.85	-13.17	-0.14
1983	900.22	447.87	1348.09	5.38	-4.81	1.76
1984	896.33	249.89	1146.22	-0.43	-44.20	-14.97
1985	926.05	433.40	1359.45	3.32	73.44	18.60
1986	1080.67	328.78	1409.45	16.70	-24.14	3.68
1987	1118.95	305.89	1424.84	3.54	-6.96	1.09
1988	1073.77	348.92	1422.68	-4.04	14.06	-0.15
1989	887.60	455.42	1343.01	-17.34	30.52	-5.60
1990	1005.41	262.43	1267.84	13.27	-42.38	-5.60
1991	1034.71	353.56	1388.26	2.91	34.72	9.50
1992	1466.03	227.37	1693.40	41.69	-35.69	21.98
1993	1405.35	290.35	1695.70	-4.14	27.70	0.14
1994	1454.66	332.44	1787.09	3.51	14.50	5.39
1995	1541.49	289.46	1830.95	5.97	-12.93	2.45
1996	1474.67	373.74	1848.40	-4.34	29.11	0.95
1997	1378.30	288.50	1666.80	-6.53	-22.81	-9.82
1998	1430.16	281.86	1712.03	3.76	-2.30	2.71
1999	1443.68	338.28	1781.97	0.95	20.02	4.09
2000	1525.00	405.36	1930.36	5.63	19.83	8.33
2001	1560.30	437.82	1998.12	2.31	8.01	3.51
2002	1519.50	475.88	1995.38	-2.61	8.69	-0.14
2003	1513.64	867.57	2381.21	-0.39	82.31	19.34
2004	1895.15	735.48	2630.63	25.20	-15.23	10.47
2005	2216.09	450.09	2666.18	16.94	-38.80	1.35
متوسط معدل النمو				6.18	8.04	5.24

المصدر: احتسب من قبل الباحث على اعتبار العام 1997 سنة الأساس. إعتماداً على الأرقام الـواردة فـي منشورات البنك المركزي، 2007.

3-4-2 نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي

أما بالنسبة لمدى مساهمة الإيرادات العامة في الناتج القومي المحلي، يبين الجدول رقم (3-8) ابرز النتائج ذات العلاقة.

جدول (3-8)

نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال (1976-2005)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار أردني)	نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي
1976	2403.8	30.64	-
1977	2557	38.31	25.05
1978	2752.2	30.20	-21.18
1979	2977.3	40.53	34.21
1980	3182.5	37.38	-7.77
1981	3676.9	36.08	-3.48
1982	3891.3	34.04	-5.64
1983	4014.8	33.58	-1.37
1984	4124.6	27.79	-17.24
1985	4139.7	32.84	18.17
1986	4706.9	29.94	-8.82
1987	4814.1	29.60	-1.16
1988	4634.1	30.70	3.73
1989	3807.5	35.27	14.89
1990	3731.9	33.97	-3.68
1991	3692.9	37.59	10.65
1992	4334.5	39.07	3.92
1993	4516.6	37.54	-3.90
1994	4891.5	36.53	-2.69
1995	5175.2	35.38	-3.16
1996	5058.9	36.54	3.27
1997	5137.5	32.44	-11.20
1998	5441.1	31.46	-3.02
1999	5571.9	31.98	1.64
2000	5745.8	33.60	5.05
2001	5986.6	33.38	-0.65
2002	6279.1	31.78	-4.79
2003	6530	36.47	14.75
2004	7113.8	36.98	1.41
2005	7663.4	34.79	-5.92
المتوسط العام		34.21	1.07

المصدر: احتسب من قبل الباحث إعتماداً على منشورات البنك المركزي، 2007.

يبين الجدول رقم (3-8) أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفعت من (30.64%) عام 1976 إلى (43.79%) عام 2005. وبلغ المتوسط العام لنسب الإيرادات العامة من الناتج المحلي (34.21%). ومن الملاحظ في الجدول رقم (3-8) أن هذه النسب وعلى الإجمال متأرجحة بين الزيادة والنقصان على طول فترة الدراسة. حيث بلغت ذروتها في العام 1979 وبلغت (40.53%). وبالنظر إلى معدل النمو في نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي، فيشر الجدول رقم (3-8) إلى تأرجح هذا المعدل بين الزيادة والنقصان وفي المدى (-21.18%) و(34.21%). وحسب نظرية (Colin Clarck) فإن التضخم في الإقتصاد يحدث عندما تتجاوز حصة القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحد الحرج (Critical Limit) وهو (25%) (اللوزي، 1999).

3-5 نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة

تعتبر الضرائب والرسوم من أهم الإيرادات العامة للدولة، حيث تمول حوالي ثلاثة أرباع النفقات العامة في الدول المتقدمة، وتعتبر أداة فاعلة للتدخل في الحياة الإقتصادية (Shibata and Kimura, 1987). وهنا لابد من بيان مدى الإعتماد على الموارد المحلية ونسبة تغطيتها للنفقات العامة. ويبين الجدول رقم (3-9) أبرز نتائج هذا التحليل.

يتبين من الجدول رقم (3-9) أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة تذبذبت طوال فترة الدراسة، وبلغت أدنى قيمة لها (36.44%) في العام 1979، وبلغت أقصى قيمة لها (88.98%) في العام 1992. ويمكن تفسير هذه القيمة من خلال الزيادة الكبيرة في الإيرادات الجمركية ابان حرب الخليج، وكذلك بسبب السياسة الإنكماشية التي اتبعتها الحكومة لمعالجة الأزمة الإقتصادية. وتأكيداً على ذلك نلاحظ زيادة نسبة التغطية في السنوات اللاحقة للعام

1992 وحتى العام 1996. أما بالنسبة لمعدل نسبة التغطية على طول فترة الدراسة فقد بلـــغ (62.82%).

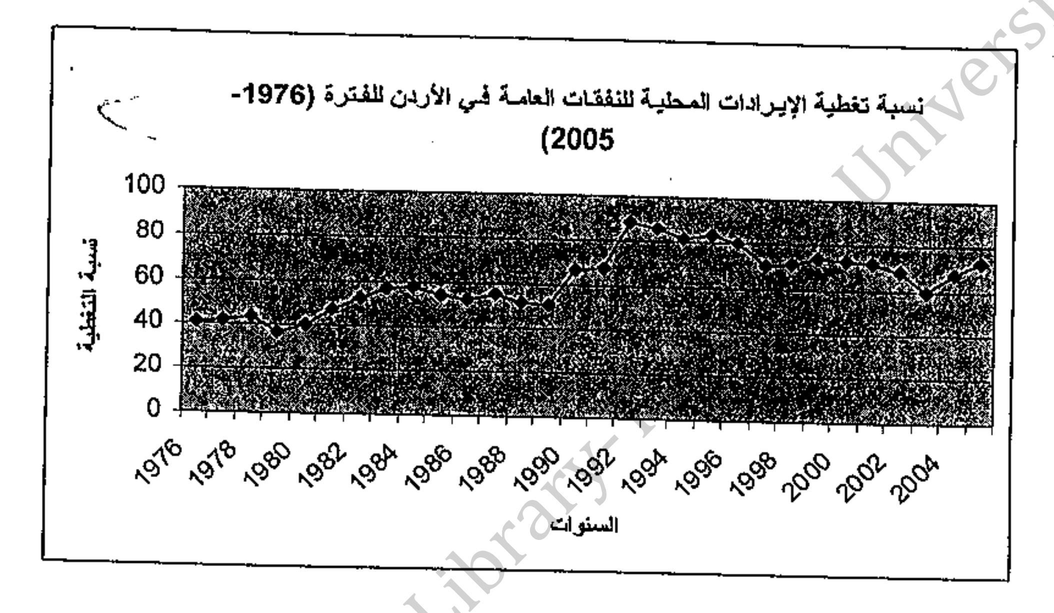
جدول رقم (3-9)
نسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات العامة في الأردن خلال الفترة (1976-2005)

السنة	الإيرادات المحلية (مليون دينار أردني)	النفقات العامة (مليون دينار أردني)	نسبة التغطية %
1976	107.6	262.5	40.99
1977	142.3	337.9	42.11
1978	158.5	361.5	43.85
1979	187.9	515.6	36.44
1980	226.1	563.2	40.15
1981	309.2	647.1	47.78
1982	362.2	693.6	52.22
1983	400.6	705.3	56.80
1984	415.0	720.8	57.57
1985	440.8	805.7	54.71
1986	514.4	981.3	52.42
1987	531.5	965.9	55.03
1988	544.4	1054.0	51.65
1989	565.4	1102.3	51.29
1990	744.0	1120.1	66.42
1991	828.8	1234.3	67.15
1992	1221.2	1372.5	88.98
1993	1208.6	1411.6	85.62
1994	1296.1	1587.8	81.63
1995	1404.3	1693.9	82.90
1996	1431.9	1789.6	80.01
1997	1378.3	1952.0	70.61
1998	1474.5	2087.7	70.63
1999	1497.1	2039.5	73.41
2000	1592.1	2187.1	72.80
2001	1658.6	2316.3	71.61
2002	1644.1	2396.2	68.61
2003	1675.6	2809.8	59.63
2004	2147.2	3180.5	67.51
2005	2561.8	3538.9	72.39
المتوسط العام			62.82

المصدر: احتسب من قبل الباحث إعتماداً على منشورات البنك المركزي، 2007.

ويبين الشكل رقم (1) الرسم البياني لنسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة. ويشير هذا الشكل إلى أن هنالك تذبذب في نسبة التغطية ولكن بإتجاه تصاعدي.

الشكل رقم (1)



3-6 تطور العجز المحلي في الموازنة العامة في الأردن

هنالك عدة صيغ تستخدم في إحتساب عجز الموازنة العامة منها: العجز الأولي الذي يشير إلى الإيرادات المحلية مطروحاً منها النفقات الإجمالية. وهناك العجز الجاري وهو الإيرادات المحلية مطروحاً منها النفقات الجارية. وهناك العجز الكلي الذي يشير إلى الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية مطروحاً منها النفقات الإجمالية (العبد الرزاق، 2001). ويشير الجدول رقم (3-10) إلى أبرز النتائج المتعلقة بوفورات أو عجز الموازنة العامة في الأردن للفترة (1976-2005) اعتماداً على تعريف العجز الكلي.

جدول (3-10)

تركيب المالية العامة في الأردن من حيث الوفر والعجز في الموازنة العامة خلال السنوات (1976 – 2005)

السنة	الإيرادات المحلية والمساعدات الأجنبية (مليون دينار أردني)	النفقات العامة (مليون دينار أردني)	الوفر/العجز (+/-)	القروض	تسديد الأقساط	الوفر/العجز (+/-) بعد التمويل
1976	173.8	262.5	-88.7	32.9	0.0	-55.8
1977	264.5	337.9	-73.4	73.5	0.0	0.1
1978	240.2	361.5	-121.3	106.7	0.0	-14.6
1979	398.2	515.6	-117.4	70.0	0.0	-47.4
1980	435.4	563.2	-127.8	89.6	0.0	-38.2
1981	515.5	647.1	-131.6	94.4	24.0	-61.2
1982	561.7	693.6	-131.9	93.5	19.0	-57.4
1983	597.6	705.3	-107.7	105.6	37.0	-39.1
1984	521.1	720.8	-199.7	147.7	48.0	-100.0
1985	628.6	805.7	-177.1	197.7	46.0	-25.4
1986	658.1	981.3	-323.2	234.5	157.0	-245.7
1987	659.1	965.9	-306.8	193.2	91.0	-204.6
1988	699.8	1054.0	-354.2	232.5	191.0	-312.7
1989	827.1	1102.3	-275.2	228.0	110.0	-157.2
1990	908.3	1120.1	-211.8	231.5	87.0	-67.3
1991	1054.0	1234.3	-180.3	339.0	153.0	5.7
1992	1358.6	1372.5	-13.9	328.0	214.0	100.1
1993	1406.3	1411.6	-5.3	130.0	311.0	-186.3
1994	1537.3	1587.8	-50.5	208.0	185.0	-27.5
1995	1620.0	1693.9	-73.9	413.0	244.0	95.1
1996	1748.8	1789.6	-40.8	446.0	463.0	-57.8
1997	1620.8	1952.0	-331.2	240.0	197.0	-288.2
1998	1732.1	2087.7	-355.6	328.0	147.0	-174.6
1999	1815.9	2039.5	-223.6	358.0	153.0	-18.6
2000	1983.3	2187.1	-203.8	358.0	434.3	-280.1
2001	2092.0	2316.3	-224.3	113.1	401.5	-512.7
2002	2136.0	2396.2	-260.2	397.1	381.1	-244.2
2003	2613.0	2809.8	-196.8	675.5	676.8	-198.1
2004	2958.5	3180.5	-222.0	689.9	433.5	34.4
2005	3062.1	3538.9	-476.8	585.3	358.8	-250.3

المصدر: احتسب من قبل الباحث إعتماداً على منشورات البنك المركزي، 2007.

يتبين من الجدول رقم (3-10) أن الموازنة العامة في الأردن أظهرت عجزاً مستمراً منذ عام 1976، وحتى عام 2005، وبمستويات وقيم مختلفة. فقد بلغ عجز الموازنة في سنة 1976 وقبل التمويل عن طريق الإقتراض (88.7) مليون دينار أردني، وانتهى هذا العجز إلى

(476.8) مليون دينار أردني في العام 2005. أما العجز بعد التمويل وتسديد الأقساط فقد بلغ (55.8) مليون دينار أردني في العام 1976، و(250) مليون دينار أردني في العام 2005. وعليه لم يتم تسجيل أي وفر في الموازنة في الفترة (1976-2005)، في حين تمت تغطية جزء من هذا العجز من خلال الإقتراض. كما يلاحظ أنه في العام 1977 قامت الحكومة بالإقتراض أكثر من حاجتها، وهذا واضح من خلال تحقيق وفراً مقداره (0.1) مليون دينار أردني. ثم تحول هذا الوفر إلى عجز في السنوات اللاحقة. ليستمر العجز بعد ذلك حتى عام1982م ، وقد يعزى هذه الارتفاع في العجز إلى تداعيات حرب 1973م، وما تبعها من زيادة النفقات العسكرية، وانخفاض المساعدات الخارجية العربية للأردن، والركود الإقتصادي وانخفاض سعر صرف الدينار في العام 1988. وانخفض العجز المحلي في الموازنة إلى أدنى قيمة له منذ بداية فترة الدراسة إلى (5.3) مليون دينار في سنة 1993، وقد يعزى هذا الانخفاض لوجود برنامج التصحيح الإقتصادي 1992-1998، الذي بدأ الأردن بتطبيقه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبمقارنة شقي الموازنة: النفقات الحكومية مع الإيرادات الحكومية، نجد أن النفقات الحكومية قد فاقت الإيرادات الحكومية وفي جميع سنوات الدراسة، حيث يتبين لنا أن الإيرادات لم تكن أكبر من النفقات الحكومية. وحتى بعد الإعتماد على الإقتراض كأداة لسد هذا العجز لم يتمكن الأردن من تحقيق هذا الغرض، بل على العكس تزايد العجز أكثر فأكثر وخصوصاً في السنوات الأخيرة للدراسة. ويمكن حصر دوافع هذا الإقتراض الخارجي بمايلي:

1- كان الأردن يسعى إلى تحقيق معدلات نمو سنوي حقيقي ذي مستوى مرتفع نسبياً يصل إلى (12%)، وفقاً لما جاء في الخطط الخمسية. وكون الأردن يعاني من صغر حجم

المدخرات الوطنية، فقد كان لابد من الاتجاه نحو الإقتراض الخارجي لسد الفجوة بين حجم المدخرات الوطنية والإستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف الخطط التنموية.

2- أدت الفجوة بين الإدخار المحلي وحجم الإستثمار المحلي في الأردن إلى إتباع استراتيجية النمو المتوازن في الخطط التنموية المتلاحقة. وعليه فقد أولى الأردن إهتماماً كبيراً للقطاع الصناعي، معتبراً هذا القطاع رائداً في التنمية الإقتصادية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والمعدات والمواد الخام الأجنبية، مما أدى إلى تزايد المستوردات. في حين لم تكن العائدات التصديرية قادرة على تغطيتها. مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري الأردني. ولتغطية هذا العجز ازداد اعتماد الأردن على الإقتراض الخارجي الذي ساهم في تغطية جزء من هذا العجز (عنوز، 1998).

الفصل الرابع

المنهجية والاجراءات القياسية

يستعرض هذا الفصل في محتواه بعض جوانب منهجية الدراسة المستخدمة، ابتداء بالتعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة، مروراً بتوضيح الاساليب الاحصائية المستخدمة، لضمان مصداقية النتائج وذلك من خلال فحص إستقرار البيانات وتقدير العلاقات القياسية بين متغيرات الدراسة، واتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات، بغية تحقيق أهداف هذه الدراسة.

4-1 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

-**الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*):** ويقصد به قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة بالاعتماد على أسعار عام 1997 كسنة أساس.

-**النمو الإقتصادي:** ويقصد به تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر الزمن.

-**النفقات الحكومية الحقيقية (*RTEX*):** وهي مجموع النفقات الجارية والرأسمالية التي تنفقها الدولة مقاسه بالدينار الأردني وبالاعتماد على أسعار عام 1997 كسنة أساس.

-**الإيرادات الحكومية الحقيقية (*RTR*):** وهي عبارة عن مجموع الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية التي تحصل عليها الدولة، مقاسه بالدينار الأردني وبالاعتماد على أسعار عام 1997 كسنة أساس.

2-4 النموذج القياسي والأساليب الإحصائية

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية في الأردن للفترة (1976-2005)، وأثر الناتج المحلي الإجمالي على إتجاه هذه العلاقة . كما تستخدم هذه الدراسة القيم الحقيقية لهذه المتغيرات؛ ذلك أن الحكومات في إعداد موازنتها تأخذ بعين الإعتبار مستوى التضخم، حيث يؤثر مستوى التضخم على المستوى الحقيقي لكل من الإيرادات والنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي (Martin *et al*, 2004). وتم اعتبار أسعار 1997 كسنة أساس لتقليل أثر التضخم، حيث أن الأردن عانى في منتصف السبعينات وأواخر الثمانينات من تضخم تراوح بين المتوسط والضعيف، أما في بدايات التسعينات وحتى أواخر القرن العشرين عانى من مستويات تضخم عالية نسبياً (البنك المركزي، أعداد مختلفة).

إن التحليل الإقتصادي القياسي الحديث يسمح باختبار المعنوية المشتركة (التضامنية) لمجموعة من المعاملات المتباطئة. وعليه فإن مصداقية النتائج تعتمد وإلى حد كبير على اختبار الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة لمعرفة ما إذا كان أي من هذه المتغيرات ساكناً أم لا. ويقال عن السلسلة الزمنية لمتغير ما أنها متكاملة من الدرجة (d)، ويرمز لها بالرمز I(d)، إذا كان d هو عدد الفروق الذي حققت عنده السلسلة سكونها أو إستقرارها؛ لذا فإن I(1) تعني أن السلسلة الزمنية تحقق السكون أو الإستقرار عند احتساب الفروق الأولى لبياناتها، في حين إن I(0) تعني أن السلسلة الزمنية للمتغير ساكنة في مستواها. وتحتوي السلسلة الزمنية المتكاملة من الدرجة واحد I(1) على جذر الوحدة للسلسلة.

إن فحص إستقرار السلاسل الزمنية يجنبنا ظهور مشكلة الإنحدار الزائف (Spurious Regeression). حيث تعتبر الدراسة التي قام بها (Nelson and Plosser, 1982) أساس الكثير من الدراسات ذات العلاقة بالسلاسل الزمنية؛

حيث أظهرا في دراستهما أن الكثير من السلاسل الزمنية للمتغيرات الإقتصادية الكليـــة غيـــر مستقرة في المستوى الصفري ((I(0)) (الحكمي، 2002). وهـــذا يجعـــل اســـتخدام طريقـــة المربعات الصغرى (OLS) غير مناسب؛ حيث يمكن الحصول على قيم مرتفعة لكـــل مـــن اختبار (F)، واختبار (t)، ومعامل التحديد (R^2)، لكنها لا تعطي بعداً حقيقياً للنتائج، ولا تقدم تفسيرا إقتصادياً ذا معنى (Ganger and Phillips, 1986). لذا يتطلب الأمر اجراء اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)، لإختبار مدى إستقرار أو سكون السلـــسلة الزمنيـــة. وعليه اذا كانت السلاسل الزمنية لكل من النفقات الحقيقيـــة (*RTEX*) والإيـــرادات الحقيقيـــة (*RTR*) مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر ((I(0))، فإن ذلك يمكننا من إستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) مباشرة. أما إذا كانت السلاسل الزمنية لكل من النفقـــات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) غير مستقرة في المستوى، ولكنها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول لسلاسلها الزمنية، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1، فإنه يمكـــن أن يكون بين هذه المتغيرات تكامل مشترك (Cointegration). وبشكل عام، إذا وجـــد هنالـــك تكامل مشترك بين النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*)، فإنه يمكننا القول حتى وإنه في حالة وجود اختلال في الأجل القصير في العلاقة بينهما، فإنهما يسيران في نفس الإتجاه مع امتداد الزمن، وأن هنالك توليفة خطية فيما بينهما في الأجـــل الطويـــل (Barua, 2005). ويمكن استخدام اختبار جوهانسن (Johansen, 1995) لفحص التكامل المشترك بين المتغيرات. حيث طوّر جوهانسن تقنية قياسية لفحص العلاقة التكاملية المشتركة بين مجموعة من المتغيرات ومن خلال اختبـــار (Trace Test)، واختبـــار (Maximal Eigenvalue Test).

وفي حالة وجود إستقرار في البيانات وتكامل مشترك، فإننا نستطيع استخدام نمـوذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لفحص العلاقة السببية بين النفقات الحقيقيـة (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) (Gujarati, 2003).

4-3 نتائج التحليل القياسي

يقوم تحليل العلاقة السببية بين النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) من جهة واثر إضافة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) على إتجاه هذه العلاقة على ثلاث خطوات: تتعلق الخطة الأولى بإجراء اختبار جذر الوحـدة (The Unit Root Test)، لإختبار مدى إستقرار أو سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة. وتتمثل الخطوة الثانية في تحديد ما إذا كانت النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) في تكامل مشترك فيما بينهما. أما الخطوة الثالثة فهي تتمثل في تحليل طبيعة العلاقة بـين المتغيـرات موضع الدراسة واتجاهها باستخدام نموذج جرانجر للعلاقة الـسببية (Granger Causality) القائم على نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model).

4-3-1 نتائج اختبار إستقرار البيانات (اختبار جذر الوحدة) (Unit Root Test)

في مستهل اجراء اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test) يجـب علينـا فحص إستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسـة الـثلاث: النفقـات الحقيقيـة (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*). ولفحـص مـا إذا كانت السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة صفر أو الدرجة واحد؛ ولقد تم استحداث العديد من الإختبارات لتحقيق هذه الغاية ومن أبرزها اختبار ديكـي-فـولر المركـب (Augmented

(Dickey-Fuller Test) (ADF) واختبار فيلبس-بيـرون (Phillips-Perron) (P-P).

ويقوم اختبار ديكي-فولر (ADF) على تقدير الإنحدار التالي:

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \beta Y_{t-1} + \sum_{l=1}^{M} \lambda_1 \Delta Y_{t-1} + e_1 \qquad (6)$$

حيث (Y_t) يمثل السلسلة الزمنية المراد اختبارها في السنة (t)، و(e_t) حـد الخطـأ، وتشير (M) إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الإرتباط الذاتي لحد الخطأ والتي تم تحديدها وفقاً لمعيار (Akaike Information Criteria) (*AIC*) ومعيار (Schwartz Bayesian Creteria) (SBC) والتي تحقق شروط الإستقرار. و(A_1) هو الحد الثابـت، (T) المتجـه الزمني (Trend)، أما (A_2) فهو معامل المتجه الزمني، كما سيتم إجراء اختبار ديكي-فـولر (ADF) باستخدام الحد الثابت (Intercept) مرةً، والمتجه الزمني (Trend) مرةً أخـرى، وأخيراً بدونهما (None)، ومن ثم إختيار الصيغة المناسبة.

وينطوي اختبار ديكي-فولر المركب على اختبار الفرضـية العـدم ($\beta < 0$) مقابـل الفرضية البديلة ($\beta = 0$). وتتمثل فرضية العدم لاختبار الجذر الوحدوي فـي عـدم سـكون المتغير (Y) في مستواه وإنه يحتوي جذر الوحدة، في حين إن الفرضية البديلة تتمثل في القول بأن المتغير(Y) ساكن في مستواه (At level) وإنه متكامل من الدرجة صـفر I(0). ويـتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) المجدولة (القيمة الحرجة المطلقة) والمستخرجة من جدول (Mackinnon, 1991). أما إختبار فيلبس-بيرون (P-P) فيقوم على تصحيح للإرتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية (Non-Parametric). وما يميز هذا الاختبار بأنه يأخذ التغيرات الهيكلية (Structural Changes) للسلسلة الزمنية بعين الاعتبار. ولتحديد متى تصل السلسلة إلى وضع الإستقرار يعاد الإختبار بعد أخذ الفرق الأول

(First Difference) للسلسلة فإذا استقرت السلسلة فإن هذا يعني بأنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهكذا... (Gujarati, 2003). ويبين الجدول رقم (4-1) نتائج إختبار إستقرار البيانات (اختبار جذر الوحدة) عن طريق إجراء اختبار ديكي-فولر المركب (ADF) واختبار فيلبس-بيرون (P-P) لفحص إستقرار البيانات.

جدول رقم (4-1)

نتائج اختبار ديكي-فولر المركب (ADF) واختبار فيلبس-بيرون (P-P) لفحص إستقرار البيانات (فترة التباطؤ (1))

المتغير	اختبار ديكي-فولر (ADF)		اختبار فيلبس-بيرون (P-P)	
السكون في المستوى (Stationary at level)				
	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الحرجة	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الحرجة
RTEX	-1.67	-3.22	-0.92	-3.22
RTR	-0.83	-3.22	-1.91	-3.22
RGDP	-1.67	-1.62	-1.81	-3.22
السكون بعد أخذ الفرق الأول (Stationary at first difference)				
	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الحرجة	قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الحرجة
Δ *RTEX*	-2.04**	-1.62	-3.36*	-2.65
Δ *RTR*	-2.73*	-2.65	-5.62*	-2.65
Δ*RGDP*	-1.83*	-1.62	-1.95**	-1.95

*مستقر دون الحد الثابت والمتجه الزمني وعلى مستوى دلالة احصائية 1%.

**مستقر دون الحد الثابت والمتجه الزمني وعلى مستوى دلالة احصائية 5%.

تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4-1) إلى أن السلاسل الزمنية لجميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في مستوياتها؛ حيث أن جميع قيم (t) المحسوبة سواء باستخدام اختبار ديكي-فولر المركب (ADF) واختبار فيلبس-بيرون (P-P) أقل من قيم (t) الحرجة في قيمتها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً. وعليه يتم رفض الفرضية البديلة والتي تنص على سكون متغيرات الدراسة الثلاث في مستوياتها. إلا وأنه عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات، نجد أنها تصبح معنوية عند مستوى ثقة يتراوح بين (99%)

و(90%). مما يعني قبول فرضية العدم الممثلة في عدم سكون المتغيــرات فــي مــستوياتها واحتواءها على جذر الوحدة وذلك بالاعتماد على فترة تباطؤ واحدة ((Lag(1)) والتــي تــم تحديدها عند القيمة الدنيا لمعيار(*AIC*). وعليه فإن السلاسل الزمنيــة لمتغيــرات الدراســة والمتمثلة بالنفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) والناتج المحلي الإجمــالي الحقيقي (*RGDP*) متكاملة من الدرجة I(1) مما يعني إمكانية تكاملها تكاملاً مشتركاً.

4-3-2 نتائج اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

وفي مستهل اجراء اختبار جوهانسن (Johansen, 1995) لفحص التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة. يجب تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length)، لأن النتائج المستخرجة حساسة وبشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الإرتبــاط الــذاتي لحد الخطأ. ومن أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني المناسبة، فقد تــم اســتخدام اختبار (VAR Lag Order Selection Ctiteria) والذي يعتمد على استخدام عدة معايير*.

ويبين الجدول رقم (4-2) ابرز نتائج هذا الإختبار اعتماداً على معاييره المدرجة.

* إن المعايير المستخدمة في اختبار VAR Lag Order Selection Ctiteria هي:
LR: Sequential Modified LR test statistics (each test at 5% level)
FPE: Final Prediction Error
AIC: Akaike Information Criterion
SBC: Schwartz Bayesian Information Criterion
HQ: Hannan-Quinn Information Criterion

جدول رقم (4-2)

نتائج اختبار (VAR Lag Order Selection Ctiteria) وفقاً لمعاييره المدرجة

عدد فترات التباطؤ الزمني (L)	LR	FPE	AIC	SBC	HQ	Log L
0	NA	1.19E-07	-7.4	-7.3	-7.4	103.4
1	103.8	2.55E-09	-11.2	-10.7	-11.1	164.3
2	14.2*	2.52E-09	-11.3	-10.3*	-11.0*	173.9*
3	5.4	3.84E-09*	-10.9*	-9.5	-10.5	178.2

يظهر من الجدول رقم (4-2) أن فترات التباطؤ المناسبة هي (2). وقد أشار إلى هذه القيمة جميع المعايير المدرجة في الاختبار ما عدا معيار (FPE) ومعيار (AIC). ولكن لعدم امكانية استنباط العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة باستخدام فترة تباطؤ قصيرة جداً، سوف نستخدم فترة تباطؤ (3)، وذلك بالاستناد على نتائج معيار (FPE) ومعيار (AIC). وعليه تحتاج متغيرات الدراسة إلى 3 فترات تباطؤ لإلغاء الإرتباط الذاتي لحد الخطأ.

وكما ذكرنا سابقاً، فلقد طوّر جوهانسن (Johansen, 1995) تقنية قياسية لفحص العلاقة التكاملية المشتركة بين مجموعة من المتغيرات. أما بالنسبة لكيفية تطبيق اختبار جوهانسن (Johansen, 1995)، فقد طور جوهانسن اختبارين إحصائيين لفحص التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات، وهما:

1) Trace Test:

$$\lambda_{trace} = -T \sum_{i=r-1}^{n} \ln(1 - \hat{\lambda}_i)$$

2) Maximal Eigenvalue Test:

$$\lambda_{max} = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث ($\hat{\lambda}_i$) تمثل القيم المقدرة لخصائص الجذور، أما (T) فهي عدد المشاهدات، و(k) عدد المتغيرات. ويعتمد هذان الإختباران على فرض العدم القائل بوجود (r) أو أقل من متجهات التكامل المشترك. وبما أن نموذج الدراسة يحتوي على متغيرين وهما النفقات الحقيقية ($RTEX$) والإيرادات الحقيقية (RTR)، فإنه سيكون هنالك متجه واحد للتكامل المشترك كحد أقصى، أي أن (r) من الممكن أن تساوي 0، أو 1. أما عند إضافة متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$) لنموذج الدراسة، فإن ذلك سيقود إلى وجود متجهين للتكامل المشترك كحد أقصى، أي أن (r) من الممكن أن تساوي 0، 1 أو 2. ولتحديد أي من المتجهات يمثل علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية سيتم إجراء اختباري (Trace Test) و(Maximal Eigenvalue Test). ويبين الجدول رقم (4-3) ابرز نتائج هذين الإختبارين لنموذجي الدراسة بفترة تباطؤ (3) وعلى افتراض احتواء البيانات على اتجاه خطي مع حد التقاطع والمتجه الزمني.

جدول رقم (4-3)

نتائج اختبار التكامل المشترك حسب اختباري (Trace Test) و(Maximal Eigenvalue Test).

عدد متجهات التكامل Hypothesized No. of Coint. Eq.	Eigenvalue	Trace Statistic	Critical Value	Max-Eigen Statistic	Critical Value
النفقات الحقيقية ($RTEX$) والإيرادات الحقيقية (RTR)					
None**	0.587	32.56	25.32	23.85	18.96
At most 1	0.275	8.70	12.5	8.70	12.25
النفقات الحقيقية ($RTEX$) والإيرادات الحقيقية (RTR) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$).					
None*	0.667	37.08	35.65	28.71	25.52
At most 1*	0.233	8.36	20.04	6.89	18.63
At most 2	0.055	1.47	6.65	1.47	6.65

* تشير إلى رفض الفرضية عند مستوى دلالة احصائية 1%.

**تشير إلى رفض الفرضية عند مستوى دلالة احصائية 5%.

يظهر جلياً من نتائج اختبــاري (Trace Test) و(Maximal Eigenvalue Test) الواردة في الجدول رقم (4-3) ولنموذج الدراسة الأول وجود متجه واحد للتكامل المــشترك بين النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) عند مستوى دلالــة 5%. حيــث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكلا الإختبارين وعند مستوى الدلالة 5% أكبر من القيمة الجدولية. وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بــين النفقــات الحقيقيــة (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*). وعليه فإن إختبارات إستقرار البيانات والتكامل المــشترك قــد أفصحت عن وجود تكامل مشترك بين كل من النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*).

كما يظهر من النتائج الواردة في الجدول رقم (5-3) وجود متجــه واحــد للتكامــل المشترك بين النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) عند مستوى دلالة 1%. حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكلا الإختبارين وعند مستوى الدلالة 1% أكبر من القيمة الجدولية. وعليه نرفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) والنــاتج المحلــي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*). وعليه فإن إختبارات إستقرار البيانات والتكامل المــشترك قــد أفصحت عن وجود تكامل مشترك بين كل من النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*).

ومما سبق يمكن القول أن المتغيرات موضع الدراسة على تكامل مشترك فيما بينهــا، مما يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات الحقيقيــة (*RTEX*) والإيــرادات الحقيقيــة (*RTR*)، وأن إضافة المتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) لم يؤثر على وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

3-3-4 نتائج نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)

إن نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) يقوم بتصحيح حالة عدم التوازن. وإن النظرية المشهورة التي تعرف بـ(Granger Representation Theorem) تنص على أنه "إذا كان هنالك تكامل مشترك بين متغيرين (X and Y)، فإنه يمكن التعبير عن هذه العلاقة بإستخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث أن هنالك علاقة قوية بين التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. ولقد عرف (Engle and Granger, 1987) على أنه "نسبة حالة عدم التوازن والناتجة عن فترة ما والتي يتم تصحيحيها في الفترة اللاحقة". أي أن نموذج تصحيح الخطأ يُعزي أسباب التغير في أحد المتغيرات إلى الأخطاء التوازنية السابقة. وفي الواقع، فإن هذا النموذج يؤمن لنا طريقة للربط الديناميكي بين التغيرات قصيرة الأجل والمستويات طويلة الأجل للمتغيرات اثناء عملية التعديل (Adjustment) للوصول إلى التوازن طويل الأجل، وكذلك فحص علاقة جرانجر السببية.

ووفقاً لإختبار جرانجر للعلاقة السببية (Granger Causality) القائم على نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model)، يمكن التعبير عن العلاقة بين النفقات الحكومية الحقيقية والإيرادات الحكومية الحقيقية (النموذج الأول للدراسة) بالمعادلات المقدرة التالية (Barua, 2005):

$$RTEX_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i RTEX_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i RTR_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (1)$$

$$RTR_t = \sum_{i=1}^{n} \chi_i RTR_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \delta_i RTEX_{t-i} + \xi_t \qquad (2)$$

ووفقاً لهذه المعادلة المقدرة، فإن هنالك علاقة سببية تتجه من الإيرادات الحقيقية (RTR) إلى النفقات الحقيقية ($RTEX$) في حالة كون $\sum \beta i \neq 0$ و $\sum \delta i = 0$، أي عندما

تكون مجموعة المعاملات المقدرة لفترات التباطؤ في الإيرادات الحقيقية (RTR) لا تساوي صفراً وبشكل دال إحصائياً في المعادلة الخاصة بالنفقات الحقيقية ($RTEX$)، وعندما تكون مجموعة المعاملات المقدرة لفترات التباطؤ في النفقات الحقيقية ($RTEX$) لا تساوي صفراً وبشكل غير دال إحصائياً في المعادلة الخاصة بالإيرادات الحقيقية (RTR).

كما أن هنالك علاقة سببية تتجه من النفقات الحقيقية إلى الإيرادات الحقيقية في حالة كون $\sum \beta i = 0$ و $\sum \delta i \neq 0$، أي عندما تكون مجموعة المعاملات المقدرة لفترات التباطؤ في النفقات الحقيقية ($RTEX$) لا تساوي صفراً وبشكل دال إحصائياً في المعادلة الخاصة بالإيرادات الحقيقية (RTR)، وعندما تكون مجموعة المعاملات المقدرة لفترات التباطؤ في الإيرادات الحقيقية (RTR) لا تساوي صفراً وبشكل غير دال إحصائياً في المعادلة الخاصة بالنفقات الحقيقية ($RTEX$).

وفي حالة وجود علاقة سببية متبادلة بين النفقات الحقيقية والإيرادات الحقيقية، يجب أن يكون $\sum \beta i \neq 0$ و $\sum \delta i \neq 0$ وبشكل متزامن، أي عندما تكون مجموعة المعاملات المقدرة لفترات التباطؤ لكل من النفقات الحقيقية ($RTEX$) والإيرادات الحقيقية (RTR) لا تساوي وبشكل دال إحصائياً صفراً في كل من المعادلتين الخاصتين بالنفقات الحقيقية ($RTEX$) والإيرادات الحقيقية (RTR). أما إذا كانت $\sum \beta i = 0$ و $\sum \delta i = 0$ فإنه لا يوجد علاقة سببية بين النفقات الحقيقية ($RTEX$) والإيرادات الحقيقية (RTR).

وبعد إدخال متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$) كمتغير إضافي، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يعتبر عاملاً مهماً في تحديد الطلب على السلع والخدمات العامة، ومن ناحية أخرى يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد العوامل المؤثرة في التوسع في حجم النفقات والإيرادات الحكومية. وعليه يمكن التعبير عن العلاقة بين كل من النفقات الحقيقية

(*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) (النموذج الثاني للدراسة) بالمعادلات التالية (Barua, 2005):

$$\Delta RTEX_t = \mu_1 + \sum_{i=1}^{n} \alpha_i \Delta RTEX_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i \Delta RTR_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \sigma_i \Delta RGDP_{t-1} + \theta_1 R_{t-1} + \varepsilon_t \quad (3)$$

$$\Delta RTR_t = \mu_2 + \sum_{i=1}^{n} \chi_i \Delta RTR_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \delta_i \Delta RTEX_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \phi_i \Delta RGDP_{t-1} + \theta_2 R_{t-1} + \xi_t \quad (4)$$

$$\Delta RGDP_t = \mu_3 + \sum_{i=1}^{n} \gamma_i \Delta RGDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \varphi_i \Delta RTR_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \eta_i \Delta RTEX_{t-1} + \theta_3 R_{t-1} + \omega_t \quad (5)$$

حيث أن Δ هي الفرق الأول، وε_t، ξ_t، ω_t حدود الخطأ، أما n فتعبــر عــن فتــرة التباطؤ، و$\theta_i R_{t-1}$ فتمثل صيغة تصحيح الخطأ مع تباطؤ لفترة زمنية واحدة، وهي مشتقة من علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات للتعبير عن الديناميكية التي يتم بهــا الرجــوع إلـــى التوازن في الأجل الطويل.

وتكمن أهمية هذه المعادلات في المساعدة في تحديد مصادر العلاقة السببية، وإمكانية تقييم العلاقة السببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة عن طريـــق فحـــص المعنويـــة المشتركة (التضامنية) للمعادلات السابقة، وكذلك الحصول على معلومات حول طبيعة العلاقة في المدى الطويل بفحص معنوية نموذج تـــصحيح الخطـــأ، واســـتخدام إختبـــار جرانجـــر (Granger Causality) لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير.

إن المعادلات السابقة تبين سلوك المتغيرات في الأجل القصير وفـــي نفـــس الوقـــت العلاقة طويلة الأجل المتضمنة في حد تصحيح الخطأ. وتشير معنويـــة إحـــصائية (t) لحـــد تصحيح الخطأ $\theta_i R_{t-1}$ وجود علاقة سببية طويلة الأجل، بينما تشير معنويـــة إحـــصائية (F) المشتركة (التضامنية) للمتغيرات المستقلة المتباطئة وجود علاقة سببية قصيرة الأجل.

وإذا نظرنا إلى المعادلات السابقة لكل متغير، نرى وجود مسار واحد للسببية: إما في الأجل القصير عن طريق معنوية إحصائية (F) المشتركة (التضامنية)، وإما في الأجل الطويل عن طريق معنوية إحصائية (t) لحد تصحيح الخطأ $\theta_i R_{t-1}$. فإذا كان حد تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً من الناحية الإحصائية، فإن ذلك يبين الميكانيكية التي يجري تصحيح أي اختلال في التوازن للوصول إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وحتى إذا كانت معاملات المتغيرات المستقلة غير معنوية إحصائياً، يمكن القول بوجود علاقة جرانجر السببية بين المتغيرات موضع الدراسة طالما كان معامل حد تصحيح الخطأ $\theta_i R_{t-1}$ معنوياً من الناحية الإحصائية (Choudry, 1995) (الرفاعي، 2006).

وعليه فإن مقدار معامل حد تصحيح الخطأ θ_i يبين حجم التغير في المتغير التابع واللازم للرجوع إلى التوازن. فمثلاً لو كان θ_1 في المعادلة (3) سالباً ومعنوياً من الناحية الإحصائية، فإنه يمكننا الإستنتاج بأن النفقات الحقيقية (*RTEX*) تستجيب لحالات عدم التوازن في علاقتها مع كل من الإيرادات الحقيقية (*RTR*) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) في المعادلة (3). ونفس الحالة يمكن تطبيقها على θ_2 وθ_3 الواردة في المعادلة (4) والمعادلة (5). ويبين الجدول رقم (4-4) أبرز نتائج نموذج تصحيح الخطأ.

جدول رقم (4-4)

نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ **Vector Error Correction Estimates** لنموذج الدراسة الثاني

تصحيح الخطأ **Error Correction:**	المتغيرات التابعة **Dependent Variables**		
	$\Delta(RGDP)$	$\Delta(RTEX)$	$\Delta(RTR)$
الحد الثابت **Constant**	119.29* (0.55) [1.65]	19.44 (48.65) [0.37]	14.16 (38.63) [0.37]
$\Delta(RTR(-1))$	-	-	-
$\Delta(RTR(-2))$	-0.21* (0.29) [-1.76]	-	-
$\Delta(RTR(-3))$		-	-
$\Delta(RTEX(-1))$	0.62* (0.32) [1.94]	-	0.42* (0.28) [1.66]
$\Delta(RTEX(-2))$	-	-	-
$\Delta(RTEX(-3))$	-		
$\Delta(RGDP(-1))$	-	-	-
$\Delta(RGDP(-2))$	-	-	-
$\Delta(RGDP(-3))$	-		-
θ_i	-0.12* (0.07) [-1.71]	0.06 (0.35) [0.17]	-0.45* (0.19) [-2.37]
R^2	0.817	0.113	0.662
F-test	16.06*	1.29	18.35*

*Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ] * Significant at 5% level

بناءً على نتائج نموذج تصحيح الخطأ الواردة في الجدول رقم (4-4)، فإن معامل حد تصحيح الخطأ θ_i معنوي من الناحية الإحصائية لكل من الإيرادات الحقيقية (RTR) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$)، وغير معنوي لمتغير النفقات الحقيقية ($RTEX$) وذلك حسب احصائية (t) وعند مستوى دلالة 10%، وبالتالي فإنه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (4) على النحو التالي:

$$\Delta(RTR(-1)) = 14.16 + 0.42\,\Delta(RTEX(-1)) - 0.45\,R \quad \ldots(4\text{-}1)$$

$$[0.37] \quad [1.66] \quad [-2.37]$$

ومن خلال المعادلة رقم (1-4)، فإن الإيرادات الحقيقية (RTR) تحتاج إلى 45% من السنة القادمة حتى تعود إلى التوازن في قيمها، وبالتالي المساهمة في تقليل عجز الموازنة. كما أن تأثير التغير في النفقات الحقيقية ($RTEX$) المتباطئة للفترة (1) موجب على التغير في

الإيرادات الحقيقية (*RTR*)، حيث أن زيادة هذه النفقات بمقدار 1 دينار تــؤدي إلــى زيــادة الإيرادات الحقيقية (*RTR*) بمقدار 0.42 دينار بعد مرور فترة زمنية واحدة والعكس صحيح. وهذه النتيجة تكشف عن سبب العجز الدائم في الموازنة العامة في الأردن. حيــث أن زيــادة النفقات العامة يقابلها زيادة في الإيرادات ولكن بمقدار أقل. في حين كان تأثير التغيــر فــي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) على الإيرادات الحكومية غير دال إحصائياً.

كما أنه يمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (5) على النحو التالي:

$$\Delta\,(RGDP(-1)) = 119.29 + 0.62\,\Delta\,(RTEX(-1)) - 0.21\,\Delta\,(RTR(-2)) - 0.12\,R\,.. \quad (5\text{-}1)$$

$$[1.65] \quad [1.94] \quad [-1.76] \quad [-1.71]$$

ومن خلال المعادلة رقم (5-1)، فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) يحتاج إلى 12% من السنة القادمة حتى يعود إلى التوازن في قيمه. كما أن تأثير التغير فــي النفقات الحقيقية (*RTEX*) المتباطئة للفترة (1) موجب على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*)، حيث أن زيادة هذه النفقات بمقدار 1 دينار واحد تؤدي إلى زيادة النــاتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) بمقدار 0.62 دينار بعد مرور فترة زمنية واحــدة. فــي حين كان تأثير التغير في الإيرادات الحقيقية (*RTR*) المتباطئة للفترة (2) سالباً على التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*)، حيث حيث أن زيادة هذه الإيــرادات بمقــدار 1 دينار واحد تؤدي إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) بمقدار 0.21 دينار بعد مرور فترتين زمنيتين.

وعليه وبناء على النتائج الواردة في الجدول رقم (4-4). فإن تأثير التغير في النفقات الحقيقية (*RTEX*) موجب على كل من الإيرادات الحقيقية (*RTR*) والناتج المحلي الإجمــالي الحقيقي (*RGDP*) في الأجل الطويل. أي أن زيادة هذه النفقات تعمل على زيادة كــل مــن الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي وهذه الزيادة تكون أكبر بالنسبة للناتج المحلي الإجمــالي.

وعليه فإن تقليل النفقات العامة في الأجل البعيد سيقلل الإيرادات والناتج المحلـي الإجمـالي. ولكن بتحليل التأثير الصافي (Net Effect) للنفقات العامة على الناتج المحلي الإجمالي فـي المدى البعيد، والناتج عن التأثير المباشر لهذه لنفقات على هذا الناتج والتأثير غير المباشر لهذه النفقات على الإيرادات والتي بدورها تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي، يمكن الوصول الى قياس صافي التأثير من خلال المعادلة التالية والمشتقة من الجدول رقم (4-4) :

$$\Delta (RGDP) = (0.62 - 0.21 * 0.42)\ \Delta (RTEX) \ldots\ldots \quad (6\text{-}1)$$

وبناءً على المعادلة رقم (1-6) فإن زيادة النفقات العامة ($RTEX$) بمقدار 1 دينـار تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ($RGDP$) بمقدار 0.53 دينار. وهذا بدوره يسهم في زيادة النمو الإقتصادي. ومن هنا أضحى التوازن المنشود هو توازن الإقتصاد الكلي ولـيس التوازن بين الإيرادات والنفقات. وعليه أصبح إحداث عدم توازن في الموازنة العامة وسـيلة تنمية وإستقرار في الأردن.

وبما أن معامل حد تصحيح الخطأ θ_i موجباً وغير دال إحصائياً بالنسبة للمعادلة رقم (3)، فهذا يعني أن النفقات الحقيقية ($RTEX$) عند قيمها التوازنية في الأجل البعيد، وقد يعزى ذلك إلى النتائج المترتبة على النفقات الرأسمالية والتي تفصح عن نتائجها في المدى البعيـد. وطالما كان معامل حد تصحيح الخطأ سالباً ومعنوياً من الناحية الإحصائية، فإن ذلك يدل على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. ومما يؤكد هذه النتيجة قيمة احصائية (F) ذات الدلالة الاحصائية عند مستوى 5% لكـل مـن المعـادلات الخاصة بالإيرادات الحقيقية (RTR) والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$). كما أن قيم (F) ومعامل التحديد (R^2) المرتفعة، تدل على كفاءة هذه النماذج (المعادلات) وحسن مطابقتها للتقدير الإحصائي.

4-3-4 تحليل العلاقة السببية (Granger Causality)

بعد أن تبين أن هنالك علاقة سببية بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير، ننتقل إلى تحليل هذه العلاقة وإتجاهها بين هذه المتغيرات. وبناءً على ما تم طرحه في فرضيات الدراسة، فإن العلاقة السببية تأخذ أحد الأشكال التالية:

1- الإيرادات الحكومية تسبب التغير في النفقات الحكومية، أي أن العلاقة السببية تتجه من الإيرادات الحكومية نحو النفقات الحكومية.

2- النفقات الحكومية تسبب التغير في الإيرادات الحكومية، أي أن العلاقة السببية تتجه من النفقات الحكومية نحو الإيرادات الحكومية.

3- هنالك علاقة سببية ثنائية (مزدوجة) بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية.

ويعتبر اختبار جرانجر للسببية من أهم وأقدم الاختبارات المستخدمة في تحديد اتجـاه العلاقة بين المتغيرات الإقتصادية. حيث ستقوم الدراسة باختبار العلاقـة السـببية لنمـوذج الدراسة الأول والذي ورد سابقاً وبالمعادلات المقدرة التالية:

$$RTEX_t = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i RTEX_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \beta_i RTR_{t-i} + \varepsilon_t \qquad (1)$$

$$RTR_t = \sum_{i=1}^{n} \chi_i RTR_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \delta_i RTEX_{t-i} + \xi_t \qquad (2)$$

حيث أن وεt، ξt تتصفان بأن وسطهما الحسابي يساوي صفراً، وأنهما ذواتا تباين ثابت، وتتصفان بانعدام الارتباط الذاتي. وتقوم المعادلة رقم (1) بتحديد فيما إذا كانت العلاقة السببية تتجه من الإيرادات الحقيقية (RTR) إلى النفقات الحقيقية ($RTEX$). بينما نجد أن المعادلة رقم (2) تستخدم في تحديد فيما إذا كانت العلاقة تتجه من النفقات الحقيقية ($RTEX$) إلى الإيرادات

الحقيقية (RTR). وسوف يتم إدخال الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($RGDP$) على المتغيرين السابقين لمعرفة فيما إذا كان له تأثير على اتجاه العلاقة بينهما. وسيتم استخدام اختبار Wald المعدل القائم على توزيع مربع كاي (Chi-square) لتحديد وجود العلاقة السببية بين المتغيرين في النموذج الثنائي (Raju, 2004). ويتم رفض فرضية العلاقة السببية بين المتغيرين إذا كانت قيم مربع كاي المقدرة أكبر من القيم المجدولة لها. ويبين الجدول رقم (4-5) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (4-5)

نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

Dependent Variables المتغيرات التابعة								
Causality without $\Delta(RGDP)$			$\Delta(RTEX)$			$\Delta(RTR)$		
			Excluded	Chi-sq	Prob.	Excluded	Chi-sq	Prob.
			$\Delta(RTR)$	1.24	0.54	$\Delta(TEXP)$	4.78	0.09*
			All	1.24	0.54	All	4.78	0.09*
Causality with $\Delta(RGDP)$								
$\Delta(GDP)$			$\Delta(RTEX)$			$\Delta(RTR)$		
Excluded	Chi-sq	Prob.	Excluded	Chi-sq	Prob.	Excluded	Chi-sq	Prob.
$\Delta(RTEX)$	4.66	0.08*	$\Delta(RTR)$	1.32	0.52	$\Delta(RTEX)$	4.12	0.08*
$\Delta(RTR)$	3.64	0.09*	$\Delta(RGDP)$	1.43	0.49	$\Delta(RGDP)$	2.68	0.62
All	9.96	0.04*	All	2.66	0.60	All	8.88	0.05*

يتبين من الجدول رقم (4-5) أن التغيرات في النفقات الحقيقية ($RTEX$) تسهم في تفسير التغيرات الحاصلة في الإيرادات الحقيقية (RTR) عند عدم أخذ النمو الإقتصادي بعين الإعتبار. حيث يلاحظ أن قيمة مربع كاي المقدرة أكبر من القيمة المجدولة لها، وذلك من خلال قيمة الإحتمالية (.Prob) والتي تقل عن 10% (عند مستوى ثقة 90%). مما يعني وجود علاقة سببية وحيدة تتجه من النفقات الحقيقية ($RTEX$) إلى الإيرادات الحقيقية (RTR). أي أن زيادة في النفقات الحقيقية ($RTEX$) تؤدي إلى زيادة في الإيرادات الحقيقية (RTR) في المدى القصير، والعكس صحيح. أي أن الإيرادات الحقيقية (RTR) عامل تابع بالنسبة للنفقات الحقيقية ($RTEX$). ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (العبد الرازق، 2001)، والتي أشارت

الى وجود علاقة سببية تبادلية بين النفقات والإيرادات الحكومية. وقد يعزى هذا الإختلاف في النتائج الإحصائية الى اختلاف مدة فترة الدراسة المعتمدة في كلتا الدراستين.

كما نلاحظ من الجدول رقم (4–5) أنه وعند إضافة متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) للتحليل، لم تتغير العلاقة السببية بين كل من النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*)، وتؤكد القيم المحسوبة لمربع كاي هذه النتيجة.

كما تشير النتائج الواردة في الجدول رقم (4–5) إلى أن التغيرات في النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) تسهم في تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*). حيث يلاحظ أن قيم مربع كاي المقدرة أكبر من القيم المجدولة لها، وذلك من خلال قيمة الإحتمالية (.Prob) والتي تقل عن 10% (عند مستوى ثقة 90%). مما يعني وجود علاقة سببية ذات أتجاه واحد من النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*). ويبين الجدول رقم (4–6) ملخص لإتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات موضع الدراسة.

جدول رقم (4–6)

إتجاه العلاقة السببية في الأجل القصير بين متغيرات الدراسة

$RTEX \longrightarrow RTR$	وجود علاقة سببية من النفقات الحكومية باتجاه الإيرادات الحكومية سواء أخذ النمو الإقتصادي بعين الإعتبار أم لا.
$RTEX \longrightarrow RGDP$	وجود علاقة سببية من النفقات الحكومية باتجاه الناتج المحلي الإجمالي.
$RTR \longrightarrow RGDP$	وجود علاقة سببية من الإيرادات الحكومية باتجاه الناتج المحلي الإجمالي.

وبناءً على النتائج الواردة في الجدول رقم (4–6) يمكن رفض فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على أن "هنالك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية تتجه من الإيرادات الحكومية إلى

النفقات الحكومية في الأردن". ورفض فرضية الدراسة الثالثة والتي تنص على أن "هنالك علاقة سببية تبادلية ذات دلالة إحصائية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن". وقبول فرضية الدراسة الثانية والتي تنص على أن "هنالك علاقة سببية ذات دلالة إحصائية تتجه من النفقات الحكومية إلى الإيرادات الحكومية في الأردن". وكذلك رفض فرضية الدراسة الرابعة والتي تنص على أن "هنالك تأثير للناتج المحلي الإجمالي على إتجاه العلاقة السببية بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن". وعليه يمكننا القول أنه وعند أخذ النمو الإقتصادي المتوقع بعين الإعتبار، فإن إتجاه العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن لم تتغير.

ولتحديد تأثير كل متغير على حده تم توظيف تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) ودوال الاستجابة الفورية (Impulse Response Functions) وهي عبارة عن أدوات متجه الانحدار الذاتي لاختبار مصادر التغير في المتغير التابع، في حين تتبع دالة الاستجابة الفورية استجابة المتغير التابع لتغير مفاجئ في المتغير المستقل. ويقوم اختبار مكونات التباين بفصل التباين في الخطأ المتوقع لكل متغير إلى المكونات التي يمكن أن تسبب على كل من المتغيرات الداخلية (Chen and Patel, 1998).

5-3-4 نتائج تحليل مكونات التباين Variance Decomposition

لان المعامل الواحد في متجه الإنحدار الذاتي المقدر يصعب تفسيره في معظم الأحيان بشكل فردي، لذلك تستخدم نتائج هذا الاختبار لتقدير ما يسمى بمكونات التبـــاين VD، ودوال الاستجابة الفورية IPF. ويبين الجدول رقم (4-7) نتائج اختبار تحليل مكونات التباين لكل من النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*).

جدول رقم (4-7)

نتائج تحليل مكونات التباين، المتغير التابع (*RTR*).

الفترة	$\Delta(RTEX)$	$\Delta(RTR)$
1	59.90	40.10
2	74.66	25.34
5	81.02	18.98
8	88.21	11.79
10	87.25	12.75

وتُظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (4-7) أن الإيرادات الحقيقيـــة (*RTR*) فـــي السنة الأولى تفسر نفسها بمقدار 40.1%، بينما في السنة الثانية تنخفض أهمية هذه الإيرادات وتزاداد أهمية النفقات الحقيقية (*RTEX*) في تفسير التغير في الإيرادات الحقيقية، وهكذا حتى السنة العاشرة. وتؤكد نتائج هذا الجدول على أهمية النفقات الحكومية في تفسير التبـــاين فـــي الإيرادات الحكومية خلال الفترات المختلفة، مما يؤكد على دور النفقات الحكومية في تفـــسير تقلبات الإيرادات الحكومية وتحديداً في الفترة الزمنية القصيرة. ويبين الجـــدول رقـــم (4-8) نتائج اختبار تحليل مكونات التباين لكل من النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيـــرادات الحقيقيـــة (*RTR*) مضـافاً إليها متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*).

جدول رقم (4-8)

نتائج تحليل مكونات التباين، المتغير التابع (*RGDP*).

الفترة	Δ(*RGDP*)	Δ(*RTEX*)	Δ(*RTR*)
1	100	0.000	0.000
2	85.02	10.79	4.19
5	75.47	16.46	8.07
8	69.41	20.35	10.24
10	66.35	26.31	7.34

وتظهر النتائج الواردة في الجدول رقم (4-8) أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) في السنة الأولى يفسر نفسه بمقدار 100% في حالة تغيره 1%، بينما في السنة الثانية تنخفض أهمية هذا الناتج وتزاداد أهمية النفقات الحقيقية (*RTEX*) والإيرادات الحقيقية (*RTR*) في تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*)، وهكذا حتى السنة العاشرة. كما نلاحظ أن أهمية النفقات الحقيقية (*RTEX*) في تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (*RGDP*) كانت أكبر من أهمية الإيرادات الحقيقية (*RTR*) في تفسير هذا التغير.

كما تجدر الإشارة أن اختبار مكونات التباين يتأثر بترتيب المتغيرات، ولتجنب حساسية النتائج للترتيب، وللتأكيد بأن النتائج التي تم الحصول عليها غير منحازة. فقد تم إعادة الاختبار بعد عكس الترتيب السابق، وأتضح أن النتائج لم تتأثر بتغير ترتيب المتغيرات. مما يدل على مصداقية النتائج.

4-3-6 دالة الاستجابة الفورية Impulse Response Functions

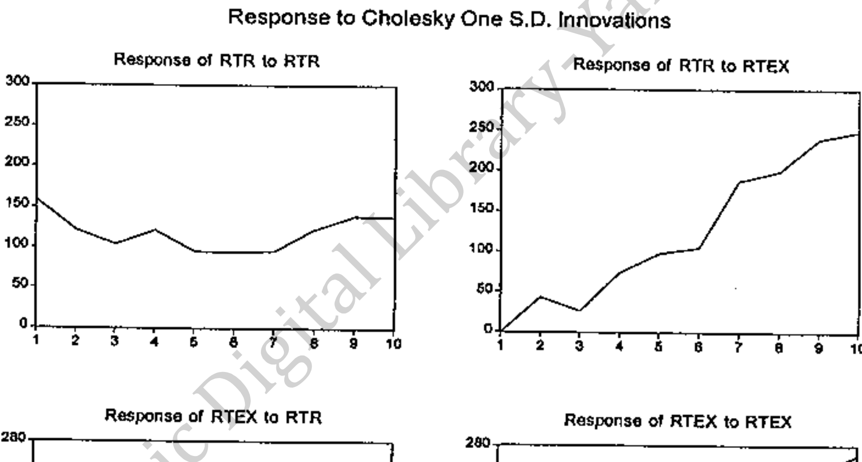
يوضح الشكل رقم (2) دالة الاستجابة الفورية والتي تبين استجابة كل من الإيرادات الحقيقية (*RTR*) والنفقات الحقيقية (*RTEX*) لانحراف معياري واحد في كل منهما مع عدم أخذ النمو الإقتصادي بعين الإعتبار.

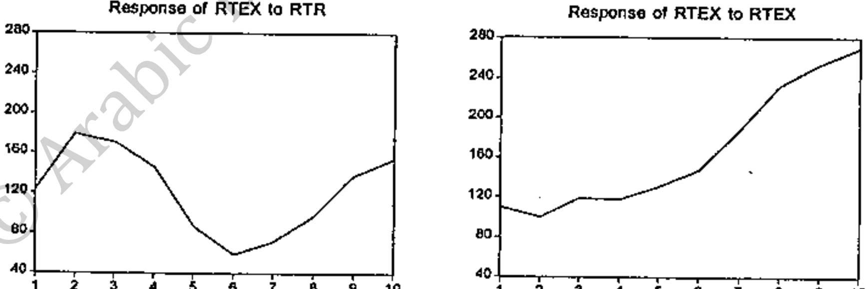
حيث يلاحظ من الشكل رقم (2) أن استجابة الإيرادات الحقيقية (RTR) للتغير في النفقات الحقيقية ($RTEX$) موجب على العشر سنوات. كما أن استجابة النفقات الحقيقية ($RTEX$) للتغير في الإيرادات الحقيقية (RTR) موجب وعلى نفس طول الفترة ولكن بشكل متذبذب. وتؤكد هذه النتيجة، النتائج السابقة ذات العلاقة باتجاه العلاقة السببية والتي تتجه من النفقات الى الإيرادات.

الشكل رقم (2)

دالة الاستجابة الفورية بين النفقات والإيرادات

Response to Cholesky One S.D. Innovations





الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

5-1 ملخص النتائج

بناءً على التطورات التي حصلت في كل من الإيرادات والنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن وفي الفترة (1976-2005)، وبناءً على نتائج التحليل الوصفي والقياسي الذي تم إجراءه على متغيرات الدراسة لغايات تحقيق أهدافها المرجوة، يمكننا إيراد ابرز النتائج التي تم التوصل إليها، وهذه النتائج هي:

1. أن الأهمية النسبية للنفقات الجارية أكبر من الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية في الأردن خلال الفترة (1976-2005).

2. أن الأهمية النسبية للإيرادات المحلية أكبر من الأهمية النسبية للإيرادات الخارجية في الأردن خلال الفترة (1976-2005).

3. نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة تذبذبت طوال فترة الدراسة، وبلغت أدنى قيمة لها (36.44%) في العام 1979، وبلغت أقصى قيمة لها (88.98%) في العام 1992.

4. أظهرت الموازنة العامة في الأردن عجزاً مستمراً منذ عام 1976، وحتى عام 2005، وبمستويات وقيم متفاوتة.

5. السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعاني عدم السكون في مستوياتها، وتتصف بخاصية الجذر الوحدوي. وهذا يعني أن التحليل القياسي لهذا المتغيرات باستخدام نماذج الإنحدار التقليدية قد يؤدي إلى نتائج زائفة غير موثوق بها.

6. بعد إجراء اختبار التكامل المشترك تبين أن النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية في الأردن على تكامل مشترك فيما بينهما سواء أخذ النمو الإقتصادي بعين الإعتبار أم لا، مما يضمن وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، وأنهما يتجهان إلى التوازن في الأجل الطويل.

7. تؤثر الزيادة في النفقات الحكومية إيجابياً على النمو الإقتصادي، بينما تؤثر الزيادة في الإيرادات الحكومية سلباً على النمو الإقتصادي في الأجل البعيد. كما أن النفقات الحكومية كانت عند قيمها التوازنية في المدى البعيد، أما الإيرادات فتحتاج 45% من السنة القادمة للوصول إلى الوضع التوازني والمساهمة في تخفيض عجز الموازنة. كذلك فإن إحداث عدم توازن في الموازنة العامة في الأردن يعتبر وسيلة تنمية وإستقرار، لأن ذلك يسهم في المدى البعيد بزيادة الناتج القومي المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق النمو الإقتصادي.

8. أشارت النتائج الإحصائية لنموذج الدراسة الأول إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من النفقات الحكومية إلى الإيرادات الحكومية في الأجل القصير؛ مما يؤكد الإعتقاد السائد في أهمية الدور الذي تلعبه النفقات الحكومية في التأثير على سلوك الإيرادات الحكومية في الأردن. وكما يعني هذا أن الإيرادات الحكومية عامل تابع للنفقات الحكومية، وبالتالي فإن تقليل النفقات الحكومية يسهم في تقليل العجز في الموازنة في الأجل القصير.

9. بينت النتائج الإحصائية لنموذج الدراسة الثاني- بعد إدخال الناتج المحلي الإجمالي كمتغير إضافي- عدم تغير إتجاه العلاقة بين النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية، مما يعني عدم وجود تأثير للناتج المحلي الإجمالي على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في الأردن .

10. وأظهرت النتائج الإحصائية للدراسة وجود علاقة سببية ذات أتجاه واحد من النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي عامل تابع للنفقات الحكومية والإيرادات الحكومية وفي المدى القصير.

2-5 التوصيات

يوصي الباحث اعتماداً على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بما يلي:

1. التركيز على النفقات الرأسمالية في الأردن وخصوصاً تلك الموجهة نحو مشاريع البنية التحتية والخدمية التي تعتبر عاملاً مكملاً لإستثمارات القطاع الخاص.

2. ضرورة إستمرار الحكومة في تعزيز توجهاتها وجهودها نحو الإعتماد على الموارد المحلية، وذلك لزيادة إيراداتها وتغطية العجز في الموازنة، وتقليل الإعتماد على المساعدات الخارجية.

3. ضرورة ربط الإيرادات بالنفقات الحكومية الموجه نحو الإستثمارات التي تخدم عملية التنمية الإقتصادية، وتساعد في تحسين البنية التحتية وبشكل يقنع المكلفين باهمية الضرائب ويحفزهم على عدم التهرب منها.

4. العمل على سد عجز الموازنة العامة وذلك من خلال تبني الاستمرار في برامج التصحيح الإقتصادي بما يحقق أهدافه بأقل التكاليف، مع مراعاة أن يكون التصحيح وسيلة للإصلاح الهيكلي للإقتصاد الأردني وليس هدفاً بحد ذاته.

5. يجب الأخذ بعين الإعتبار العلاقات السببية بين كل من الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي عند إعداد الموزانات الحكومية القادمة. أي ينبغي الأخذ بعين الإعتبار التغيرات الحاصلة في النفقات الحكومية والتي تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

8. بناءً على إتجاه العلاقات السببية، يجب على الحكومة الأردنية وعند التخطيط لإعداد الموازنات القادمة أن تحدد أولاً حجم النفقات ثم تقوم بعد ذلك بتحديد مصادر التمويل لهذه

النفقات. وكذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في النفقات والإيرادات الحكومية والتي تلعب دوراً مهماً في التأثير على سلوك الناتج المحلي الإجمالي في الأردن.

9. وبما أن معدل النمو في الإيرادات الحكومية أعلى من معدل النمو في النفقات الحكومية في الأردن، يتوجب على الحكومة تقليل النفقات الحكومية بشكل يؤدي إلى تقليل الإيرادات الحكومية بمستوى أقل، وبالتالي معالجة عجز الموازنة العامة.

10. إجراء دراسات مستقبلية لمعرفة وقياس أثر كل من النفقات الجارية والراسمالية على النمو الإقتصادي وطبيعة إتجاه العلاقة السببية بين هذه المتغيرات.

المراجع باللغة العربية:

1- آل الشيخ، حمد بن محمد، العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي في قانون فاقنر: شواهد دولية، **مجلة جامعة الملك سعود**، العلوم الإدارية، مجلد 14، العدد 1، 2002.

2- بادي، محمد يوسف، مشاكل التمويل والإقتراض الخارجية ودور التكامل العربي، **مجلة الهيئة القومية للبحث العلمي**، مركز بحوث العلوم الإقتصادية، العدد الأول، ص 1-29.

البنك المركزي الأردني، أعداد مختلفة.

3- بو الودنين، عبد الحميد، تسيير أزمة مديونية الدول النامية، حالة الجزائر. **معهد العلوم الإقتصادية**، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994.

4- البيطار، محمد، والحموري، قاسم، أثر زيادة النفقات العامة على بعض المتغيرات الإقتصادية في الأردن، **أبحاث اليرموك**، مجلد 11، العدد 4، 1995.

5- بيليجر، ماريو، ونشبسني، أوربين، كيف يقاس العجز المالي، **مجلة التمويل والتنمية**، سبتمبر 1992.

6- جامع، أحمد ، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة-مصر، 1988.

7- الحكمي، علي بن عثمان، تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج التكامل المشترك ونموذج قرانجر السببي، **معهد الإدارة العامة**، جامعة الملك سعود، المجلد 42، العدد 3، 2000.

8- حماد، خليل، الهيكل الضريبي في الأردن: 1967-1986، العبء الضريبي والطاقة الضريبية، **مجلة أبحاث اليرموك**، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 2، 1989.

9- الخصاونة، صالح، مبادىء الإقتصاد الكلي، مؤسسة وائل للنسخ السريع، عمان-الأردن، 1999.

10- خلف، فليح حسن، الإقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث، اربد-الأردن، 2007.

11- الرفاعي، حسين، أثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الإقتصادي: دراسة حالة الأردن للفترة (1976-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، اليرموك، 2006.

12- رويلي، صالح، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.

13- الطاهر، فريد بشير، الإنفاق الحكومي والتنمية في المملكة العربية السعودية، **مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية**، جامعة الملك فيصل، العدد التاسع، 2001.

14- طرودي، فلحاء، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2001.

15- الطلافحة، حسين، أثر الناتج المحلي الإجمالي على الموازنة العامة في الأردن (1968-1988)، **دراسات**، المجلد 21، العدد 2، 1994.

16- العبد الرزاق، بشير، العلاقة السببية بين الإيرادات الضريبية والإنفاق الحكومي في الأردن، **مجلة مؤتة للأبحاث والدراسات**، مجلد 4، العدد 4، 2001.

17- عبد المولى، السيد، المالية العامة: النفقات العامة ومصادر الإيرادات العامة والموازنة، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1992.

18- عناية، غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان-الأردن، 1998.

19- عنوز، عبد اللطيف، عجز الموازنة العامة الأردنية أسبابها...وطرق معالجتها: دراسة تحليلية للفترة (1981-1996)، **رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك**، 1998.

20- عواضة، حسن، المالية العامة: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.

21- العواملة، نائل، الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية، **ابحاث اليرموك**، مجلد 6، العدد 97، 1990.

22- العيسى، نزار، والقطف، ابراهيم، الإقتصاد الكلي: مبادىء وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.

23- الغامدي، أحمد محمد، محددات الإنفاق الحكومي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **مجلة التعاون**، العدد 21، 1991.

24- فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر، 1989.

25- اللوزي، سليمان، تحليل الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية (1980-1977)، **مجلة البلقاء**، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 7، العدد 1، 2000.

26- المجالي، طارق محمد، الكفاءة النسبية للسياسة النقدية والمالية: حالة قياسية للأردن (الربع الأول 1970-الربع الرابع 2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 2006.

27- المحجوب، رفعت، الإقتصاد السياسي، مكتبة النهضة العربية، القاهرة-مصر، 1990.

المرسى، السيد حجازي ، مبادئ الإقتصاد العام، النفقات والقروض العامة، الدار الجامعية، عمان-الأردن، 2000.

28- ماهر، أحمد، 2002، دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الاسكندرية-مصر.

29- معروف، هوشيار، تحليل الإقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2005.

30- ناشد، سوزي عدلي ، المالية العامة : النفقات العامة - الإيرادات العامة - الموازنة العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2003.

31- الناقة، أحمد، نظرية الإقتصاد الكلي: مدخل رياضي للسياية المالية والنقدية، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية-مصر، 2002.

32- منشورات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير التنمية في العالم، 2004.

المراجع باللغة الإنجليزية

1. Ahuji, H.L., Macroeconomics, Theory and Policy, S. Chand and Co, LTD. 1997.

2. Alesina Alberto and Roberto Perotti (1995) "The Political Economy of Budget Deficits", **IMF Staff Papers,** 42: 1-31.

3. Anderson, W., M.S. Wallace, and J.T. Warner. "Government Spending and Taxation: What Causes What?", **Southern Economic Journal**, Vol. 52, pp. 630-639, 1986.

4. Aschauer, D. "Is Public Expenditures Productive?" ***Journal of Monetary Economics,*** March 1989,vol. 23, 177-200.

5. Barro, R. and J.-W. Lee. "Sources of Economic Growth." Carnegie-Rochester **Conference Series on Public Policy**, 1994.

6. Barro, R. "A Cross-Country Study of Growth, Savings, and Government." NBER **Working Paper** No. 2855, 1989

7. Barro, R. "Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth." NBER Working PaperNo. 2588, 1988.

8. Barua, Shubhasish, An Examination of Revenue and Expenditure Causality in Bangladesh: 1974-2004. **Working Paper** Series: WP 0605. December, 2005.

9. Bennet, Are Bound-Financed Deficits Inrationary? Aricardian Analysis, **Journal of Political Economy**. Vol. 92, No. 1, 1989.

10. Blaszczyk, B., Marzena Borowiec and Malgorzata Antczak. "The Role of the State in the Economy: Policies, Institutions and their Effects", in, National Report on Human Development: The Changing Role of the State, **Poland** '97, 1997, pp. 37-83.

11. Carbajo, Jose, and Steven Fries. «Restructuring Infrastructure in Transition Economies», **EBRD Working Paper** No.24, 1997, p. 9.

12. Carneiro, Francisco G. Joao R. Faria and Boubacar Sid Barry, Government Revenues and Expenditures in Guinea-Bissau:Causality and Cointegration. **Africa Region Working Paper Series** No. 65. January 2004.

13. Cheng, B.S. Causality between Taxes and Expenditures: Evidence from Latin American Countries, **Journal of Economics and Finance,** 23: 184-192. 1999.

14. Daehman, Desmond, Budget Deficits and the Public Debt in Swedan, **IMF Staff Papers,** Vol. 4, No. 3, 1994.

15. Daniel, B. (2001) "The Fiscal Theory of the Price Level in an Open Economy" **Journal of Monetary Economics**, 48(2), Oct., pp.293-308.

16. Devarajan, Shantayanan, Vinaya Swaroop, Heng-fu Zou. "The Composition of Public Expenditures and Economic Growth", **Journal of Monetary Economics**, April 1996, 37, 313-344.

17. Dillinger, W. and S. Webb, "Fiscal Management in Federal Democracies: Argentina and Brazil," **Working Paper** #2121, World Bank, Washington, DC. 1999.

18. Dore, O., and Nachega, J., Budgetary Convergence in the WAEMU: Adjustment Through Revenue or Expenditure, **International Money Fund**. WP/00/109, 2000.

19. Dornbusch, R. and Stanley Fischer. Macroeconomics, fourth edition, McGraw-Hill, 1987, pp. 224-225, 234-235.

20. Engle, R. F. and Granger, C. W. J., 1987. Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, **Econometrica**, 55, pp. 251 – 276.

21. Fasano, Ugo and Wang, Qing, Testing The Relationship Between Government Spending and Revenues: Evidence from GCC Countries, **International Monetary Funds**, WP 02/201. 2002.

22. Feehan, James. "Optimal Provision of Hicksian Public Inputs", Canadian Journal of Economics, **Forthcoming**, 1998, pp. 4-7.

23. Friedman, M. (1978). The limitations of tax limitation. **Policy Review** (Summer): 7-14.

24. Fuess, Scott, Hoi, Jack, and Millea Meghan, Tax or Spend, What Causes What? Reconsiderating Taiwan's Experience. **International Journal of Business and Economics**, Vol. 2, No. 2, 109-119, 2003.

25. Gujarati, D. N., 2003. Basic Econometrics, Forth Edition, Mc Graw Hill.

26. Hatzinikolaou, Dimitris, Government Spending, Rating of Interest and Private Saving: An Empirical Analysis. **Journal of Development Economics**. Vol. 52, No. 5, 1997.

27. Hussain, Huaider, On the Causal Relationship between Government Expenditure and Tax Revenue in Pakistan, **http://www.spdc-pak.com**.2003

28. Johansen S., "Estimation and Hypothesis testing of Cointegration Vectors in Gaussian Vector Autoregressive Models". **Econometrica**, Vol. 59, No.6, 1551-1580. (November, 1995).

29. Manasse, Paolo, "The Puzzle of Pro-Cyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules and Institutions, **IMF working paper**.2005.

30. Mankiw, G. Macroeconomics. Second Edition, Worth Publishers, 1994, pp. 322-323.

31. Marlow, Michael L and Neela Manage, "Expenditures and Receipts: Testing for Causality in State and Local Government Finances", **Public Choice**, Vol. 53, pp.243-55, 1986.

32. Martin, M-J, J. Krishnakumar and N. Sougel, "Application of Granger Causality Tests to Revenue and Expenditure of Swiss cantons", Cahiers du départment d' économétrie Faculté des sciences économiques et sociales Université de Genéve (December 2004).

33. Meltzer, A. and S. Richard, "A Rational Theory of the Size of the Government", **Journal of Political Economy**, 89, 914-927, 1981.

34. Musgrave, R.A. and Musgrave, P. B. Public Finance in Theory and Practice (4th edition), McGraw-Hill, New York. 1984, pp.7-12.

35. Musgrave, R. Principles of budget determination. In Public Finance: Selected Readings, edited by H. Cameron and W. Henderson. New York: Random House, 1969.

36. Owoye, O. "The Causal Relationship between Taxes and Expenditures in the G7Countries: Co-integration and Error Correction Models", **Applied Economic Letters**,2, pp. 19-22, 1995.

37. Payne, J. E... A Survey of international empirical evidence on the tax-spend debate. **Public Finance review**, 31 (3): 302-324. 2003.

38. Peacock, A.T. and J. Wiseman. Approaches to the Analysis of Government Expenditures Growth, **Public Finance Quarterly,** 7: 3-23. 1979.

39. Perotti, Roberto, "Estimating the Effects of Fiscal Policy in OECD Countries", mimeo, **IGIER-Bocconi**.2004.

40. Plosser, Charles. "The Search for Growth", in Policies for Long-Run Economic Growth: A Symposium Sponsored by the Federal Reserve Bank of Kansas City (**Kansas City, Missouri: Federal Reserve Bank of Kansas City**), 1992, 57-86.

41. Raju, Swati, Government Expenditure and Receipts: A Causality Analysis for India, Vidyanagrri, Mumbai, **WP. UDE 16/4/2004**. 2004.

42. Ram. R. "Additional Evidence on Causality between Government Revenue and Government Expenditure", **Southern Economic Journal**, 54(3), pp. 763-69. 1988.

43. Reid, Bradford G, Fiscal Management and Stabilization Policy in Federal Systems. **Forum of Federations**, 2003.

44. Shah, A. "Fiscal Federalism and Macroeconomic Governance: For Better or Worse?", **Working Paper** #2005, World Bank, Washington, DC. 1998.

45. Shibata, H., and Kimura, Y., Government Debt and Growth in Public Spending, **PFQ**, Vol.14, 1987.

46. Tridimas, G. Budget Deficits and Government Expenditure Growth, **PFQ**, Vol.14, 1992.

47. Turner, Paul, Wealth Effects and Fiscal Policy in the 1930s, **The Economic History Review**, *New Series,* Vol. 44, No. 3 (Aug., 1991), pp. 515-522.

48. Vickery, William, Meaningfully defining debt, **American Economic Review**, Vol. 82, No. 2, 1992.

49. Vito, Tanzi, an. Zee, Howell H. "Fiscal Policy and Long-Run Growth", **IMF Staff Papers**, Vol.44, No2. p. 180. 1997.

50. Wanger, D., and Buchanan, B., Democracy in Deficits: the Political Legacy of Lord Dynes: A note on Public Choice: Approach to the Government Expending, **PFQ**, Vol. 17, No. 4, 1989.

51. Xiaoming, LI, The Causal Relationship between Government Revenue and Expenditure in China: An Application of VEC and VAR Modeling. **Massey University Commerce Working Paper 9908**, New Zealand (February 1999).

52. Zivot, E., and Andrews,D. W.K. Further Evidence on the Great Crash, The Oil Price Shock, and The Unit Root Hypothesis, **Journal of Business and Economic Statistics,** 10, 251-270, 1992.

الملاحق

ملحق رقم (1)

البيانات المستخدمة في التحليل الوصفي في الفصل الثالث

ملحق رقم (1-أ): النفقات العامة في الأردن وبالأسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (1976-2005)

	بالأسعار الجارية			بالأسعار الحقيقية (1997=100)		
السنة	النفقات الجارية (مليون دينار أردني)	النفقات الراسمالية (مليون دينار أردني)	مجموع النفقات العامة (مليون دينار أردني)	النفقات الجارية (مليون دينار أردني)	النفقات الراسمالية (مليون دينار أردني)	مجموع النفقات العامة (مليون دينار أردني)
1976	185.9	76.6	262.5	787.7	324.6	1112.3
1977	195.6	142.3	337.9	724.4	527.0	1251.5
1978	212.9	148.6	361.5	736.7	514.2	1250.9
1979	321.3	194.3	515.6	973.6	588.8	1562.4
1980	336.1	227.1	563.2	918.3	620.5	1538.8
1981	391.5	255.6	647.1	993.7	648.7	1642.4
1982	443.0	250.6	693.6	1044.8	591.0	1635.8
1983	453.7	251.6	705.3	1019.6	565.4	1584.9
1984	488.1	232.7	720.8	1054.2	502.6	1556.8
1985	542.5	263.2	805.7	1139.7	552.9	1692.6
1986	570.5	410.8	981.3	1198.5	863.0	2061.6
1987	602.7	363.2	965.9	1268.8	764.6	2033.5
1988	669.6	384.4	1054.0	1320.7	758.2	2078.9
1989	749.7	352.6	1102.3	1176.9	553.5	1730.5
1990	841.4	278.7	1120.1	1137.0	376.6	1513.6
1991	904.0	330.3	1234.3	1128.6	412.4	1540.9
1992	1019.8	352.7	1372.5	1224.2	423.4	1647.7
1993	1119.4	292.2	1411.6	1301.6	339.8	1641.4
1994	1211.6	376.2	1587.8	1359.8	422.2	1782.0
1995	1309.5	384.4	1693.9	1437.4	422.0	1859.4
1996	1379.3	410.3	1789.6	1420.5	422.6	1843.0
1997	1524.8	427.2	1952.0	1524.8	427.2	1952.0
1998	1644.6	443.1	2087.7	1595.2	429.8	2024.9
1999	1643.1	396.4	2039.5	1584.5	382.3	1966.7
2000	1851.3	335.8	2187.1	1773.3	321.6	2094.9
2001	1912.5	403.8	2316.3	1799.2	379.9	2179.0
2002	1899.9	496.3	2396.2	1755.9	458.7	2214.6
2003	2163.7	646.1	2809.8	1954.6	583.6	2538.2
2004	2377.8	802.7	3180.5	2098.7	708.5	2807.1
2005	2908.0	630.9	3538.9	2515.6	545.8	3061.3

ملحق رقم (1-ب): الإيرادات العامة في الأردن بالأسعار الجارية والحقيقية خلال الفترة (1976-2005)

	بالأسعار الجارية			بالأسعار الحقيقية (1997=100)		
السنة	الإيرادات المحلية (مليون دينار أردني)	الإيرادات الخارجية (مليون دينار أردني)	مجموع الإيرادات العامة (مليون دينار أردني)	الإيرادات المحلية (مليون دينار أردني)	الإيرادات الخارجية (مليون دينار أردني)	مجموع الإيرادات العامة (مليون دينار أردني)
1976	107.6	66.2	173.8	455.93	280.51	736.44
1977	142.3	122.2	264.5	527.04	452.59	979.63
1978	158.5	81.7	240.2	548.44	282.70	831.14
1979	187.9	210.3	398.2	569.39	637.27	1206.67
1980	226.1	209.3	435.4	617.76	571.86	1189.62
1981	309.2	213.5	522.7	784.77	541.88	1326.65
1982	362.2	199.5	561.7	854.25	470.52	1324.76
1983	400.6	199.3	599.9	900.22	447.87	1348.09
1984	415.0	115.7	530.7	896.33	249.89	1146.22
1985	440.8	206.3	647.1	926.05	433.40	1359.45
1986	514.4	156.5	670.9	1080.67	328.78	1409.45
1987	531.5	145.3	676.8	1118.95	305.89	1424.84
1988	544.4	176.9	721.3	1073.77	348.92	1422.68
1989	565.4	290.1	855.5	887.60	455.42	1343.01
1990	744.0	194.2	938.2	1005.41	262.43	1267.84
1991	828.8	283.2	1112.0	1034.71	353.56	1388.26
1992	1221.2	189.4	1410.6	1466.03	227.37	1693.40
1993	1208.6	249.7	1458.3	1405.35	290.35	1695.70
1994	1296.1	296.2	1592.3	1454.66	332.44	1787.09
1995	1404.3	263.7	1668.0	1541.49	289.46	1830.95
1996	1431.9	362.9	1794.8	1474.67	373.74	1848.40
1997	1378.3	288.5	1666.8	1378.30	288.50	1666.80
1998	1474.5	290.6	1765.1	1430.16	281.86	1712.03
1999	1497.1	350.8	1847.9	1443.68	338.28	1781.97
2000	1592.1	423.2	2015.3	1525.00	405.36	1930.36
2001	1658.6	465.4	2124.0	1560.30	437.82	1998.12
2002	1644.1	514.9	2159.0	1519.50	475.88	1995.38
2003	1675.6	960.4	2636.0	1513.64	867.57	2381.21
2004	2147.2	833.3	2980.5	1895.15	735.48	2630.63
2005	2561.8	520.3	3082.1	2216.09	450.09	2666.18

ملحق رقم (2): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي في الفصل الرابع

الناتج المحلي الإجمالي والنفقات العامة والإيرادات العامة بالأسعار الحقيقية خلال الفترة (1976-2005)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار أردني)	النفقات العامة (مليون دينار أردني)	الإيرادات العامة (مليون دينار أردني)
1976	2403.8	1112.3	736.44
1977	2557	1251.5	979.63
1978	2752.2	1250.9	831.14
1979	2977.3	1562.4	1206.67
1980	3182.5	1538.8	1189.62
1981	3676.9	1642.4	1326.65
1982	3891.3	1635.8	1324.76
1983	4014.8	1584.9	1348.09
1984	4124.6	1556.8	1146.22
1985	4139.7	1692.6	1359.45
1986	4706.9	2061.6	1409.45
1987	4814.1	2033.5	1424.84
1988	4634.1	2078.9	1422.68
1989	3807.5	1730.5	1343.01
1990	3731.9	1513.6	1267.84
1991	3692.9	1540.9	1388.26
1992	4334.5	1647.7	1693.40
1993	4516.6	1641.4	1695.70
1994	4891.5	1782.0	1787.09
1995	5175.2	1859.4	1830.95
1996	5058.9	1843.0	1848.40
1997	5137.5	1952.0	1666.80
1998	5441.1	2024.9	1712.03
1999	5571.9	1966.7	1781.97
2000	5745.8	2094.9	1930.36
2001	5986.6	2179.0	1998.12
2002	6279.1	2214.6	1995.38
2003	6530	2538.2	2381.21
2004	7113.8	2807.1	2630.63
2005	7663.4	3061.3	2666.18

Abstract

The Causal Relationship Between Government Expenditures and Revenues In Jordan (1976-2005)

This study aims to test the causal relationships between government revenues and government expenditures in Jordan using annual data for the period 1976-2005. A three variable model is formulated comprising the fiscal variables and GDP. The Johansen Cointegration and Granger Causality tests are used to detect causal relationships between the variables. The Johansen test results suggest that there is a long-run relationship between government expenditure, revenue and GDP. Any deviation from the long-run equilibrium is corrected by short-run adjustments of revenues and GDP. The Granger Causality test on the corresponding Vector Error Correction (VEC) model suggests that there is unidirectional effect from expenditure to revenue suggesting the preference of controlling the spending decisions to reduce the tax revenue-expenditure deficit. It is also observed that the short-run relationship extends from both the fiscal variables to GDP, and not the other way around.

This study concludes that any attempt to change revenues or expenditures or both without taking into account the interdependence between the two may be counter-productive, So Jordanian government should determine how much to spend and then plans to financing that level of spending, from direct taxation, borrowing, and money creation.

Keywords: Revenue; Expenditure; Real GDP, Granger Causality; Stationarity; Cointegration.